



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة

(التحديات والإمكانيات)

IMF's role in the face of the current global financial crisis

(Challenges and possibilities)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد

الطالبة: باسل محمد زينة

إشراف

الدكتور: مدين جواد علي

٢٠١١-٢٠١٢م

الصفحة	فهرس المحتويات
٥	المدخل
	الفصل الأول: الأزمة الاقتصادية في المنظور التاريخي لتطور الرأسمالية
١٠	أولاً: الأزمة في الفكر الاقتصادي
١٠	١- نظريات الأزمة الاقتصادية
١٢	٢- قانوني التراكم والتوسع الرأسمالي وحدود الأزمة وحتميتها
٢١	٣- الدورة الاقتصادية وأزمة النظام الرأسمالي
٢٣	ثانياً: الأزمة المالية كمكون من مكونات الأزمة الاقتصادية
٢٤	١- الأزمة الاقتصادية
٢٥	٢- تعريف الأزمة المالية
٢٦	٣- العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية
٢٧	٤- أسباب الأزمات المالية
٢٩	٥- أنواع الأزمات المالية
٣١	ثالثاً: الأزمة الاقتصادية الراهنة (المؤشرات والمضامين)
٣٢	١- أحداث ووقائع ما قبل انفجار الأزمة
٣٤	٢- أسباب الأزمة وعوامل تشكلها
٣٤	١-٢- الأسباب الذاتية للأزمة
٣٩	٢-٢- الأسباب الموضوعية
٤٦	٣- صور تداعيات الأزمة وتجلياتها المتوالية فصولاً
٤٦	٣-١- الانتقال من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة اقتصادية عالمية
٤٧	٣-٢- الآثار والمنعكسات على الدول الرأسمالية
٤٨	٣-٣- الآثار والمنعكسات على الدول النامية النفطية
٥٢	٣-٤- الآثار والمنعكسات على الدول النامية غير النفطية
	الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في إدارة وحل الأزمات الاقتصادية
٥٥	أولاً: سياسات الصندوق ومنهجيته في إدارة وحل الأزمات الاقتصادية
٥٨	١- تشخيص الصندوق لأسباب الأزمات وعوامل تشكلها
٥٩	٢- منهج الصندوق في التعاطي مع الأزمات الاقتصادية وسياساته
٦٧	ثانياً: الأزمة المالية في دول جنوب شرقي آسيا ودور الصندوق في علاجها

٨٨	ثالثاً: الأزمة المالية الأرجنتينية ودور الصندوق في علاجها
	الفصل الثالث: صندوق النقد الدولي والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة
١٠٠	أولاً: تشخيص الصندوق لطبيعة الأزمة الراهنة وأسبابها
١٠١	١- المتطلبات الدنيا لرأس المال
١٠١	٢- المراجعة الرقابية
١٠٢	٣- انضباط السوق
١٠٤	ثانياً: مساعي الدول الكبرى المكملة لعمل الصندوق وخططها للخروج من الأزمة
١٠٤	١- خطة الولايات المتحدة الأمريكية
١٠٥	٢- خطة الثمانية الكبار
١٠٦	٣- خطة منطقة اليورو
١٠٧	٤- خطة روسيا
١٠٧	٥- خطة دول الخليج
١٠٩	ثالثاً: خطة الصندوق ورهان الدول الرأسمالية
١٠٩	١- دور الصندوق في إدارة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة
١١٦	٢- أبعاد الرهان على الصندوق ومضامينه
١١٦	٢-١- مجموعة العشرين
١٢١	٢-٢- مجموعة الثمانية والرهان على الصندوق
١٢٨	رابعاً: فرص الصندوق والتحديات التي تواجهه في التعاطي مع الأزمة الراهنة
١٢٨	١- الخروج من الركود الكبير
١٣٥	٢- دور الصندوق في دعم التعافي الدائم أهم تحدياته
١٤٣	٣- تحديات من خارج الصندوق
١٤٥	خامساً: سيناريوهات الخروج من الأزمة
١٤٨	خاتمة
١٤٩	النتائج
١٥١	المراجع

فهرس الجداول

٢٤	الجدول رقم (١) خسائر بعض الدول جراء الازمات مقارنة بالنتائج المحلي الاجمالي
٤٩	جدول رقم (٢) الأسعار الفورية للنفط الخام خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
٥٠	جدول رقم (٣) الطلب والعرض العالميين للنفط الخام خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
٥١	جدول رقم (٤) معدلات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ في مناطق العالم المختلفة
٥٢	الجدول رقم (٥) أهم التغيرات في أسعار الأسهم الخليجية
٦٤	جدول رقم (٦) تقييم برنامج اختبار الإجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها
٦٩	الجدول رقم (٧) المؤشرات الإجمالية لدول جنوب شرق آسيا ١٩٦٥ - ١٩٩٥
٧٥	الجدول رقم (٨) نسب تدهور العملات الآسيوية
٧٨	الجدول رقم (٩) الديون الخارجية والاحتياطات الدولية في دول الأزمة في نهاية عام ١٩٩٧
٩٢	الجدول رقم (١٠) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للارجنتين خلال عام (٢٠٠١)
١٠٥	الجدول رقم (١١) إجراءات نظام الاحتياط الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وحفز الاقتصاد
١٣٥	الجدول رقم (١٢) الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال ٢٠١٠
١٣٧	الجدول رقم (١٣) الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر خلال ٢٠١٠
١٤٢	الجدول رقم (١٤) برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي

المدخل

مقدمة:

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وذلك من خلال وصفته الجاهزة التي تنطلق من مضامين مختلفة منها: تحرير أسعار الصرف، وتحرير النشاط الاقتصادي، وترك آلية السوق تعمل.

وانطلاقاً من الدور المناط بالصندوق، فقد قام بدور مهم في معالجة بعض الأزمات المالية والنقدية السابقة (أزمة القروض العقارية في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي، الأزمة النقدية في بريطانيا ١٩٩٢-١٩٩٣، الأزمة النقدية في أمريكا اللاتينية ١٩٩٤-١٩٩٥، الأزمة المالية في دول جنوب شرقي آسيا ١٩٩٧-١٩٩٩).

إذاً فقد قام الصندوق بدور واضح وفعال في معالجة الأزمات السابقة، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في هذه البلدان، من خلال تمويل اقتصاداتها بما تحتاجه من النقد، وذلك بعد أن تبنت هذه الدول وصفته الجاهزة، وفق نظام مشروطية دقيق ومراقب من قبل أجهزة الصندوق وإدارته.

لكن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأزمات كان قد نشأ في ظل النظام الرأسمالي، إنما بعيداً عن مركزه (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بجهد هام من أجل احتواء هذه الأزمات والحد من انتشارها وتحولها إلى أزمة عالمية يصعب السيطرة عليها. أما الأزمة الحالية (الأزمة المالية العالمية)، فقد نشأت واستفحلت في مركز الرأسمالية العالمية (U.S.A)، ثم انتقلت إلى أنحاء العالم. فهل تمكن صندوق النقد الدولي من احتواء ومعالجة هذه الأزمة كما فعل في الأزمات السابقة، أم انه وقف عاجزاً هذه المرة لأن طبيعة هذه الأزمة مختلفة عن طبيعة الأزمات السابقة من حيث الشكل والمضمون.

لذلك يأتي هذا البحث، ليلقي الضوء على دور صندوق النقد الدولي وتوجهاته وسياساته في معالجة آثار ومنعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية التي ولدت في قلب النظام الرأسمالي.

مشكلة البحث:

تشكل الأزمة المالية الراهنة محطة مهمة ونقطة مركزية في تاريخ الرأسمالية المعاصرة، وهي أزمة ترتب عليها آثار ومنعكسات ذات طبيعة نوعية، وتداعيات شاملة، ما أثار جدل بين المفكرين والدارسين، وحتى الإيديولوجيين حول طبيعة الأزمة وأسبابها وكيفية الخروج منها، ففي الوقت الذي يعتبر فيه البعض أن الأزمة عابرة وعرضية وان الرأسمالية قادرة على إيجاد الحلول وابتكار أدوات ووسائل التكيف، يرى فريق آخر أن هذه الأزمة هي من النوع الذي تعجز الرأسمالية عن ابتكار حلول ناجعة ومفيدة لها، ما سيدفعها إلى إجراء تحولات نوعية في منطقتها وفلسفتها في التعاطي مع المعطيات الراهنة ويبقى السؤال:

- ١- إلى أي مدى قادرة الرأسمالية على التكيف من جديد وإيجاد حلول عملية لها؟
- ٢- هل هذه الأزمة هي فعلاً عرضية وعابرة، أم أنها بنوية وهيكلية؟
- ٣- إلى أي مدى سيتمكن الصندوق من أن يكون فاعلاً ومحورياً في الخروج من الأزمة، وما هي ملامح الأدوات والسياسات الاحتوائية الجديدة، وكيف يمكن تطبيقها؟
- ٤- إلى أي مدى يمكن القول بان الدول النامية ومن خلال ما تشهده على أراضيها من حروب، وبما تملكه من خيرات (النفط)، يمكن أن تشكل مخرجاً لها لتصرف هذه الأزمة؟
- ٥- هل أن منطق النظريات والأدبيات الاقتصادية التاريخية يمتلك من الأدوات ما يكفي لتفسير الأزمة الراهنة، أم أنها من حيث مضمونها ودلالاتها تجاوزت المنطق التاريخي والمضمون الحقيقي لتلك النظريات، وبالتالي نحن أمام وقائع وبنية مختلفة كلياً ونحتاج إلى جهود نظرية مختلفة؟
- ٦- هل أن منطق الأزمة الراهنة يخضع لمنطق قانون الدورة الاقتصادية، بمعنى هل أن قوانين الدورة الاقتصادية المتعارف عليها في النظام الرأسمالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير هذه الأزمة؟
- ٧- هل الأزمة الراهنة هي من نوع أزمة دورية، أم بسيطة، أم هيكلية؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول: أزمة أصابت قلب النظام الرأسمالي وقاطرته، هذا النظام الذي سيطر على العالم ككل. ألغى سياسة الأقطاب وتفرد لوحده في زعامة العالم منذ العام ١٩٩٠. وهي (أي هذه الأزمة) انتشرت مفاعيلها وتداعياتها بصورة نوعية وشاملة يعيشها العالم، وستبقى مفاعيلها وتداعياتها لسنوات طوال.

أما الأهمية الثانية: فتتمثل بأن الاقتصاد الأمريكي يرتبط بعلاقات قوية ومتينة مع بقية الاقتصادات والكتل الاقتصادية العالمية، سواء كان من حيث وجود الدولار كعملة دولية، أو من حيث المبادلات التجارية وتحركات الرساميل والاستثمارات والتكنولوجيا. ما يعني أن مفاعيل الأزمة وتداعياتها تنتشر إلى جميع دول العالم ومناطقه دون استثناء، وعليه تبقى عملية رصد هذه المنعكسات والتداعيات هي من الضرورة بمكان وزمان.

الفرضيات:

١. إن الأزمة الراهنة هي من طبيعة مختلفة عن الأزمات التي شهدتها النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.
٢. إن هذه الأزمة هي من نوع أزمة مديدة، ويحتاج النظام الاقتصادي الدولي إلى وقت كبير كي يتمكن من تجاوز آثارها ومنعكساتها إن تمكن من ذلك.
٣. إن طبيعة الأزمة الراهنة هي من العمق والشمولية والبنائية بحيث يجعل من إمكانات الصندوق ودوره محدودا في التعاطي معها.
٤. خروج الدول الرأسمالية والاقتصاد العالمي من الأزمة، لا يمكن أن يتم بالطرق التقليدية، وإنما سيتم على حساب الدول النامية النفطية وغير النفطية، وسيجري المزيد من مظاهر العسكرة للاقتصاد العالمي.

أهداف البحث:

يمكن أن نجمل أهداف البحث بالآتي:

١. التعرف على طبيعة هذه الأزمة وخصائصها وأسبابها.
٢. اختبار الفرضيات المشار إليها، واستكشاف إمكانات وفرص احتواء آثار ونتائج الأزمة من خلال صندوق النقد الدولي.
٣. تحديد الآثار والمنعكسات الراهنة والمحتملة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث أدوات التحليل القائم على منهجي الاستقرار والاستنباط والمقارنة، مع التركيز على دعم الوقائع من خلال الإحصاءات والبيانات ذات الصلة، للتحقق من صحة الفروض والوصول إلى أهداف البحث.

الدراسات السابقة:

١- د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤/٣/٢٠٠٩. تطرق الباحث للأزمة المالية العالمية من خلال: نشأتها، وانتقالها، وآثارها الاقتصادية المالية العالمية، والخطط التي اتخذتها الدول لاحتواء آثارها. حيث يعزو الباحث الأزمة إلى أزمة الرهن العقاري التي تفجرت عام ٢٠٠٧، وامتدادها منذ العام ٢٠٠٠، بالإضافة للعجز في الميزان التجاري الأمريكي منذ العام ١٩٧١ وحتى العام ٢٠٠٦، وأخيراً الدور الذي لعبته الليبرالية الاقتصادية من خلال ضعف الرقابة العامة على مبادرات القطاع الخاص، وضعف الشفافية لدى هذا القطاع.

٢- د. زايري بلقاسم وأ. ميلود مهدي، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وإبعادها وخصائصها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ١٣-١٤/٣/٢٠٠٩. حيث تعرض الباحث لمشكلة بحثه من خلال شكل الأزمة أكثر منه إلى مضمونها فهو يشير إلى أن الأزمة سببها ضعف الرقابة الأمريكية على نشاط المصارف، وبالتالي فبسبب الأزمة هي الرهون العقارية وأسعار العقارات المبالغ في قيمها بالإضافة لعدم تطبيق المصارف الأمريكية لمقررات بازل ٢-٢. وفي الفصول اللاحقة قدم الباحث كيفية انتقال العدوى إلى اقتصادات العالم والدروس المستفادة من الأزمة، بالإضافة لما قامت به كل دولة لاحتواء آثار الأزمة.

٣- أ.د. مطانيوس حبيب، اقتصادنا والأزمة المالية العالمية، محاضرة أقيمت في إطار الأنشطة المرافقة لمعرض الكتاب السنوي الذي تنظمه مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ١٢ آب ٢٠٠٩. فقد أشار الباحث إلى أن جوهر الأزمة: هو نقدي، ويعود إلى عام ١٩٧١ (فك الارتباط بين الذهب والدولار)، كما أشار الباحث إلى انعكاسات هذه الأزمة على مختلف الدول، وعوامل انتقالها إلى أزمة اقتصادية، وأن الإجراءات المتبعة للمعالجة لا ترقى المستوى المطلوب لعدم مراعاة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوثها.

بعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة، فإن هذا البحث سوف يدرس الأزمة المالية العالمية من حيث الشكل والمضمون، ويضيف إلى ما سبق من دراسات: تحليل بنية وطبيعة النظام الرأسمالي الراهن في تطوره، ودوره في حدوث هذه الأزمة، وبالتالي فالأزمة هي في بنية النظام الرأسمالي والنزاهة بايديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة. كما سيتطرق البحث إلى طبيعة الدور والرهان على صندوق النقد الدولي في معالجته لآثار ومنعكسات هذه الأزمة من خلال مقررات مؤتمر العشرين.

الفصل الأول

الأزمة الاقتصادية في المنظور التاريخي لتطور الرأسمالية
(إطار نظري)

أولاً: الأزمة في الفكر الاقتصادي

ثانياً: الأزمة المالية كمكون من مكونات الأزمة الاقتصادية

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية الراهنة (المؤشرات والمضامين)

أولاً: الأزمة في الفكر الاقتصادي

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تشكل في الواقع منعطفاً أو واقعة لم يعرفها تاريخ التطور الرأسمالي. فقد عاشت الرأسمالية تاريخياً أزمات كثيرة، وقد تعرضت اقتصادات الدول الرأسمالية لازمات متعددة كان لها تداعيات كثيرة لم تطل الواقع فقط، بل تجاوزته إلى مضامين الفكر واجتهاداته.

كل ذلك خلف للازمات الاقتصادية أدبيات معينة واجتهادات ونظريات مختلفة، حاولت أن تقوم بتفسير الأسباب، وحاولت اقتراح الحلول والبدائل والسياسات. وفي هذا الإطار سنعرض وبصورة بانورامية موجزة، أبرز الأدبيات والنظريات ذات الصلة بالأزمة الرأسمالية، والتي كانت قد تراكت وشكلت تاريخياً ما يعرف بأدبيات الأزمة في الفكر الاقتصادي.

١- نظريات الأزمة الاقتصادية:

في إطار الفكر والأدبيات النظرية التي اجتهدت في تفسير الأزمات الرأسمالية، قُدمت جهود كثيرة ونظريات متعددة، يمكن الإشارة إليها من خلال مجموعة من النظريات منها^١:

أ- نظرية اختلال الاستهلاك عن الإنتاج: وترجع تلك النظرية إلى سيسموني (المدرسة الكلاسيكية)، حيث ترجع هذه النظرية الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه. وقد استند سيسموني إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج، أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل. ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يزيد عن الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك. وأوضح سيسموني أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك.

ب- نظرية التجديد والابتكار: وترى هذه النظرية أن أسباب الأزمات تعود إلى ديناميكية النظام الاقتصادي في تطور الفنون الإنتاجية المستخدمة، وتفسر الأزمة انطلاقاً من عواملها المسببة المتمثلة في ظهور الاختراعات والابتكارات الجديدة أو الإبداع في المجالات المختلفة. فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة من التوازن الثابت، وهو الوضع الذي ينعدم فيه أي نمو (تغير) للنظام الاقتصادي وهي حالة السكون، ولكن فجأة يظهر ما يعرف

^١ د. النقيب، أنور محمود، الإطار الفكري للازمات الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية الحالية أنموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، العدد ١٠٧، خريف ٢٠١٠، ص ١٣-١٤-١٥.

بالتدمير الخلاق، أي يتم التخلص من الطرق القديمة في فعل الأشياء حسب تعبير شومبيتر. والابتكار الذي يمثل الحافز على الحركة والنمو، هو الذي سيكون مسؤولاً عن نمو النظام وحركة تطوره، وهو المسؤول أيضاً عن انهياره وتدميره، من خلال (الانزلاق) إلى مرحلة اكبر من الحركة والنمو عندما تعجز الآليات القائمة عن استيعاب كل الابتكارات والاختراعات.

ت- نظرية التغيرات الهيكلية: ترى هذه النظرية أن التغيرات في البنى والهيكل هي التي تقف وراء التغيرات والتحويلات الاقتصادية، وأن هذه التغيرات الهيكلية هي نتيجة تفاعل ثمانية أنواع من القوى، أربعة منها أساسية أو أولية، وهي: التقدم التقني، والنمو السكاني، والتغيرات السياسية والاضطرابات، والتأهيل. وأربع قوى ثانوية هي: تطور نظام التسليف، وتطور المجتمعات، وتوسع الصناعة على حساب الزراعة، والتحويلات في توزيع الدخل.

ث- نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار: تؤكد هذه النظرية أن نهاية مرحلة وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد عن عرض رأس المال، وأن قوى التطور الاقتصادي طالما أنها لا يمكن أن تأتي منتظمة، فإن عدم انتظامها سيؤدي إلى توسع كبير في المعدلات المعتادة للنشاط الاقتصادي، وتتمثل حالات التوسع الكبيرة في فترات من الرواج والانتعاش تنتهي دائماً إلى حالة الكساد والانهيار. وأن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش، سيؤديان إلى اتجاه منحنى النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة، هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسائر جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، والسبب في ذلك هو التقديرات الخاطئة للمنظمين.

ج- النظرية النقدية: وهي من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان، وترى أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية، كالإنتاج والدخل ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة.

ح- النظرية الماركسية: وتفسر هذه النظرية، أن التناقضات البنوية الكائنة في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي هي الأساس في حدوث الأزمات الاقتصادية، مع أن الماركسيين لا يعدون الأزمات بمثابة حدث طارئ أو مفاجئ في الرأسمالية، وإنما يعتبرونها عنصر أساس ملازم ومرافق لقانون التراكم الرأسمالي- وستعرض لذلك بالتفصيل لاحقاً من خلال استعراض قانوني التراكم والتوسع الرأسمالي- وعن طريقها تحل الرأسمالية وبشكل مؤقت

وعابر تناقضاتها. إلا أنها عاجلاً أم آجلاً بحسب الماركسية، ومن خلال أزمة ما وتحت ضغط الطبقة العاملة، وما أن يبدأ الركود الاقتصادي، ستشهد الرأسمالية انهيارها.

خ- نظرية نقص الطلب الفعال (كينز): يفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل، ومنها (قانون ميل الناس إلى التوفير). وهكذا يربط كينز السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلاً من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية. ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، كما يرى أنه بالإمكان الخروج من الأزمة من خلال خلق الطلب الفعال ودفع الاقتصاد للوصول إلى حالة التشغيل الكامل (نظرية الاستخدام الكامل)^٢.

٢- قانونا التراكم والتوسع الرأسمالي وحدود الأزمة وحتميتها:

فقد عبر آدم سميث* (أبو الليبرالية) والليبرالية (أي الحرية) هي: تصور العالم على أنه مكون من أفراد متحررين من كل القيود، ويسعون دائماً لتحقيق مصالحهم الذاتية- عن فكر الليبرالية، وعن وظيفة اليد الخفية، التي تتلخص في أن تطور المجتمع يحتاج إلى تمكين الفرد من مزاوله أقصى درجات حريته في المنافسة، وإن البقاء للأصلح والأقوى، ولكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، لا بد من انتهاج سياسة عدم التدخل، أي يجب أن تطلق حرية العمل، حرية التعاقد، حرية التجارة، حرية المنافسة. لأن هناك قوانين صارمة تعمل عملها في المجتمع والطبيعة وتؤدي دائماً إلى (الوضع الأفضل)، لهذا يجب بقاء دور الحكومة والمنظمات الاجتماعية بعيداً عن التدخل في طريقة عمل هذه القوانين.

هذا وقد توافقت أفكار سميث مع التحول في بنية النظام الاجتماعي في الغرب، من نظام الإنتاج الإقطاعي الطبيعي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي الكبير، الذي يحتاج إلى المواد الخام والأسواق، وحرية انتقال البضائع ورؤوس الأموال، وكان ذلك يستدعي توفير الحرية الفردية في تلك المرحلة التي اتسمت بصعود الطبقة الوسطى، وكانت الحاجة ملحة إلى حرية الامتلاك والربح بعيداً عن أي تدخل من أي سلطة، وإذا كان من الضروري وجود سلطة، فلتكن في أضيق الحدود^٣. وهكذا بدأت

² Keynes J.M., The general Theory of Employment, Interest and Money, Machmillan, London, 1936. P366.

* آدم سميث: (١٧٢٣ - ١٧٩٠) اسكتلندي تعلم في جامعة كلاسكو واكسفورد ثم مارس مهنة التدريس، و يعتبر أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية، وتعود شهرته إلى كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ١٧٧٦) الذي يحتوي على أفكاره في النظرية الاقتصادية، نادى بحرية السوق، وبأنها قادرة (دون تدخل الدولة) على خلق التوازن في ظل ما يدعى (المنافسة الذرية).

^٣ د. زكي، رمزي، دراسة بعنوان: أزمة النظام الرأسمالي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (٧١٨)، ١١ أكتوبر ١٩٨٢م ص ٢٠-٢٢.

أفكار الليبرالية تستجيب لمقتضيات الواقع، هذه الليبرالية القائمة على الحريات التي انتزعتها ثورات التمرد من برائن الإقطاع، ولخصتها بشعار (دعه يعمل دعه يمر)، شعار حملة الفلاسفة والمفكرين، من خلال اكتشافهم القانون الطبيعي _ هذا القانون الذي يقوم على فكرة أن الطبيعة تحدد نظاماً كونياً خالداً من صنع الذات العليا. في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي _ الذي تحول على أيدي مفكري** الليبرالية إلى قانون وهذا القانون حتمي مضمونه: أن مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتماً من خلال عمل كل فرد على تحقيق مصلحته الخاصة^٤.

وبالعودة إلى آدم سميث الذي كان قد طالب بضرورة إطلاق العنان للسوق في تنظيم الأرباح والأجور وتخصيص الموارد، والسوق بهذا المعنى: جهاز ينظم نفسه من أجل تزويد المجتمع بحاجاته بصورة منتظمة، فهو الحارس الذي يحمي نفسه. وبالتالي فإن السوق تمثل ذروة الحرية الاقتصادية الفردية، فالمرء يستطيع أن يفعل ما يحلو له في السوق، ولكن إذا شاء أن يفعل مالا ترضى عنه السوق، فسوف يكون الخراب الاقتصادي ثمن الحرية الفردية هذه. وقد أطلق على العالم الذي تحدث عنه سميث: عالم المنافسة الذرية: أي العالم الذي لم يكن فيه أي جزء من الجهاز الإنتاجي (العامل والرأسمالي) من الكبر، إلى الحد الذي يجعله يتدخل في الضغوط الناشئة عن المنافسة أو يقاومها. كان عالماً يرغب كل عامل من عوامل الإنتاج على استعمال مصلحته الذاتية في حرية اجتماعية هائلة للمجتمع^٥.

هذا ما قاله ودعا إليه سميث، لكن هل الواقع العملي كان يسير وفق تصورات سميث؟

في الواقع إن عوامل عديدة كانت ولا تزال تتحكم بالسوق، وتحد من حرية نظام السوق الذي حاول سميث أن يقيمه، فمنذ عصر سميث ظهرت الارتباطات بين رجال الصناعة، الذين كانوا يتفقون على رفع الأسعار بطريقة مفتعلة خارج نطاق حرية السوق، ويبدأ العمال أيضاً بتكوين جمعياتهم لمقاومة ضغوط المنافسة عندما أدت هذه المنافسة إلى خفض أجورهم.

وبدلاً من سيادة حالة المنافسة الكاملة في السوق، فإن التطورات أدت إلى ظهور حالة المنافسة الاحتكارية، وبروز حالات من الاضطراب والأزمات من خلال ما دعي بالدورات الاقتصادية التي كانت تعصف بالاقتصاد، وتؤدي إلى البطالة والركود. وتزداد حدة الفوارق بين فئة مالكة احتكارية محدودة العدد، وفئة فقيرة لا تملك، كثيرة العدد، وقامت بعد ذلك الشركات الكبرى الاحتكارية،

** من هؤلاء المفكرين: فولتير - لوك - جوتة - روسو - هيوم - كانت - آدم سميث - ريكاردو - مالتوس.

^٤ د.بويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول (الأساسيات) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ٢٠٠٢ ص ٢٣٦.

^٥ د. الحمش، منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، ص ١٧٢.

وتغيرت بعد ذلك طبيعة السوق نفسها، ولم تعد السوق قادرة على الوقوف في وجه الضغوط التي تخلقها الشركات العملاقة من جهة، ونقابات العمال من جهة أخرى، ما اضعف الوظيفة التوجيهية الأساسية التي كانت للسوق، والتي كان يتصورها وينشدها سميث.

وأمام الأزمات الاقتصادية، والمطالب الكثيرة التي أمكن ملاحظتها من خلال الممارسات الليبرالية، سادت في المجتمعات الرأسمالية أنواع مختلفة من الاستغلال، سواءً في داخل المجتمعات، أم في علاقاتها مع الأطراف (بلدان العالم الثالث المستعمرة)، حيث تم نهب ثروات هذه البلدان لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي خدم في النهاية مصالح الاحتكارات، ما يؤكد أن السوق كجهاز للثمن وكمجال للمنافسة الذرية لا وجود له إلا في النظريات. فكان هناك اتجاهات متعددة تسعى لتصحيح الأوضاع، منها اتجاهات الاشتراكية المتعددة، التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة، في حين ادعى الليبراليون اللاحقون أن الأسباب ترجع إلى الخطأ في الممارسة على وجه يمكن تصحيحه بمزيد من التنظيم الرأسمالي^٦. هذا وقد شملت أفكار الليبرالية الجانب السياسي إلى جانب النشاط الاقتصادي، فقد تضمنت في جانبها السياسي مجموعة من الحقوق الفردية: كحق التعبير والفكر والعقيدة، والتمثيل النيابي، والمشاركة في القرار السياسي^٧.

كانت الخطوة الأولى في مواجهة مساوئ الليبرالية، هي اكتشاف خطأ الليبرالية الأول، أي خطأ الاعتماد على تلقائية التغيير الاجتماعي، وذلك برفض ما تُعلمه الليبرالية للناس بأن مصالحهم ستتحقق حتماً بحكم فعالية (القانون الطبيعي) ودون تدخل من قبل الدولة. والذي عزز النقد الموجه للفكر الليبرالي، هي الأزمة الاقتصادية الحادة التي أصابت الولايات المتحدة، ثم انتقلت إلى جميع أنحاء العالم، في أواخر العشرينات من القرن الماضي. وقد وقف الاقتصاديون عاجزين عن تشخيص الداء، أو وصف العلاج، إلى أن ظهر كينز* في نظريته العامة (للعمل والفائدة، والعملة) عام ١٩٣٦.

فقد جاء كتابه (النظرية العامة للعمل والفائدة والعملة) تنوياً لأفكاره التي عبر عنها في خاتمة كتابه، عن طريق بناء نظريتين يؤكد فيه أن المشكلتين الأساسيتين المتولدتين عن سير الاقتصادات المعاصرة، تتمثلان في البطالة، وفي الظلم الكبير الواقع في توزيع الثروات والمداخل^٨.

لقد توصل كينز إلى تشخيص أزمة الرأسمالية في كتابه النظرية العامة من خلال مجموعة من الأفكار التي كان قد توصل إليها من جملة من النتائج المهمة التي يمكن الإشارة إليها بما يلي^٩:

^٦ د.بويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع السابق، ص ٢٧٦-٢٧٧.

^٧ د.بويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.

* جون م. كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)، عمل أستاذاً للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج بإنجلترا ومستشاراً اقتصادياً لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية، أهم مؤلفاته هو كتاب (النظرية العامة في العمالة، والنقد، والفائدة) عام ١٩٣٦.

^{٨ ١٤} Keynes J.M., The general Theory of Employment, Interest and Money, last reference. P250,125.

* قد يظل الاقتصاد الذي يعاني الكساد في مثل هذه الحالة، إذ ليس من شيء كامن في الموقف ليخرجه من كساده.

* يتوقف الرخاء على الاستثمار، لأنه إذ لم تستخدم المدخرات، يبدأ ذلك الحلزون المخيف من الانكماش.

* الاستثمار ليس دافعاً للاقتصاد يمكن الاعتماد عليه، فهو مهدد على الدوام بالتشبع، والتشبع يولد الانكماش دون أن يكون هذا من خطأ رجل الأعمال. وباختصار، فإن الاقتصاد يعيش مهدداً بشبح الانهيار.

ولكن كينز لم يكتف بتشخيص الحالة، انه يهدد بالخطر، في الوقت الذي يبشر فيه أيضاً بالأمل ويقترح العلاج. لقد هدم كينز الفروض النظرية التقليدية، وتجاوز التحليل الجزئي والتوازن الجزئي إلى تحليل واقعي على مستوى قومي، يبدأ من ناحية الطلب الكلي. فقد تناول التوازن الكلي في جميع الظروف والحالات سواء تحقق التوازن الكامل أو لم يتحقق، وذلك على خلاف النظرية التقليدية التي تعالج حالة خاصة من التوازن في ظل التوظيف الكامل، أو أنها تبحث فقط في توزيع حجم معين من الموارد الموزعة بين الاستخدامات المختلفة، وفي ظروف تفترض هذا القدر من الموارد وتحدد القيم النسبية لمنتجاتها. وبذلك نجد أن موضوع التوظيف، وتحليله في ظل التوازن يشكل أولى المسائل الخلافية بين التقليديين وبين كينز .

لقد افترضت النظرية التقليدية أن الإنتاج في أي اقتصاد قائم على أساس المشروعات الحرة واقتصاد حرية السوق، يكون في حالة تقترب كثيراً من حالة التوازن بين العرض والطلب بفعل قوانين السوق، وانه في ظل ذلك (الفردوس) المتوازن يستطيع كل من يستحق عملاً أن يحصل عليه، كما تهبط الأجور لو زاد العرض من العمل على الطلب عليه، أسوء بسعر أي سلعة أخرى. وبمجرد أن تنخفض الأجور، يجد أرباب العمل أن مصلحتهم تتحقق باستخدام عدد اكبر من العمال. وافترضت النظرية التقليدية أن استمرار البطالة أو انتشارها سببه عناد العمال أو رفضهم الأجور المنخفضة، ولا وجود لبطالة اختيارية.^{١٠}

لقد طبق الاقتصاديون التقليديون هذا التحليل في التوازن الجزئي على الاقتصاد القومي بأكمله، مقررین أن الإفراط في الإنتاج العام والبطالة يمكن علاجهما بخفض عام في مستويات الأجور،

^{١٠} د. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٣١.

وذلك بافتراض ثبات الطلب على حاله. هذا وقد توصل كينز، إلى أن هذه النظرية، مهما بدت منطقية، لا تنطبق على العالم الحقيقي، واعتمد في نبذه لمنطق الحرية التقليدية على أدوات تحليل كلية مبينا أنه يوجد إلى جانب البطالة الاحتكارية والاختيارية التي قال بها التقليديون، نوع آخر أهم هو البطالة الإجبارية، التي يرغم عليها العمال، والتي تكون أكثر شيوعاً من النوعين السالفين.

كما توصل كينز إلى أن حجم التوظيف يعتمد أولاً على الطلب الكلي الذي يمثل ثمنه عند أي مستوى من التوظيف كمية النقود التي يعتقد جميع المنظمون (رجال الأعمال) أنهم سيحصلون عليها فعلاً من بيع إنتاجهم إلى هذا العدد من العمال الموظفين، كما انه يعتمد ثانياً على العرض الكلي الذي يكون ثمنه التكلفة الكلية للإنتاج الناتج عن استخدام عدد معين من العمال^{١١}.

ولا يرى كينز أن الأجور العالية هي السبب الرئيسي في البطالة، كما انه يعتقد أن الخفض في الأجور يعادل من الناحية النظرية ومن حيث النتائج المترتبة عليه، الهبوط في سعر الفائدة، وان ما يمكن تحقيقه بخفض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض أسعار الفائدة.

لقد توقف كينز طويلاً عند تناقضات هامة تحدث على الصعيد الاقتصادي خلال الأزمات، فالنقص في الادخار يؤدي إلى تراجع الاستثمار، وبمجرد أن ينقص الاستثمار ينكمش حجم الاقتصاد، فيظهر الشقاء الاجتماعي. وقد أوضح كينز أن الاقتصاد وهو في حالة الكساد يعجز عن توليد انتعاشه بطريقة آلية، وسبب ذلك، أن المدخرات تنكمش بانكماش الاقتصاد، وتزداد باتساع نطاقه، وهذا يعني أن كل رواج مهدد على الدوام بانهييار^{١٢}.

وفي التحليل الأخير، فان الاقتصاد يتوقف على حجم الاستثمار الذي تقوم به مشروعات الأعمال. فإذا كان الاستثمار منخفضاً، انكمش حجم الاقتصاد، وإذا ارتفع جذب الشعب معه إلى الأعلى، وإذا اخفق الاستثمار في أن يظل عالياً، فانه يسمح لعملية الانكماش أن تبدأ من جديد. أن الغنى والفقر، الرواج والكساد، تتوقف جميعاً على رغبة مشروعات الأعمال في الاستثمار، وان هذه الرغبة لا يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية، ولا بد أن ينكمش الاستثمار عاجلاً أم آجلاً.

وهنا نصل إلى العلاج الذي رآه كينز لتحريك السيارة الاقتصادية* كما قال، باكتشاف الشيء الذي يدفع محرك الاستثمار الذي يحركها، فإذا كان أصحاب رأس المال عاجزين أو غير راغبين بسد

^{١١} د.دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني (الاقتصاد النقدي) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ٢٠٠١ ص ٤٢٨ حتى ٤٣٦.

^{١٢} د.دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ٤٤٢ حتى ٤٤٦.

* شبه الاقتصاد بالسيارة، محرك هذه السيارة هو الاستثمار، وقود هذا المحرك إما أصحاب رأس المال (رأس المال خاص) او الحكومة.

النقص الحاصل في الاستثمار، فإن على الحكومة أن تسد النقص. وفي عام ١٩٣٤، وجه كينز خطاباً إلى جريدة نيويورك تايمز قائلاً^{١٣}:

(إنني انظر إلى مشكلة الانتعاش الاقتصادي في الضوء التالي: بأي درجة من السرعة يتقدم مشروع العمل العادي للإنقاذ؟ وعلى أي نطاق؟ وبأي وسائل؟ وإلى متى؟ نستحسن النصح بالإنفاق الحكومي غير العادي في هذه الأثناء).

ونلاحظ هنا تعبير الإنفاق الحكومي غير العادي، أي المخالف للمألوف. ما يعني أن كينز ينظر إلى البرنامج الحكومي على أنه تدخل غير دائم في مجرى النشاط الاقتصادي. ففي الوقت الذي حذب فيه كينز سياسة التحكم في الرأسمالية، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فإنه لم يكن خصماً للمشروع الخاص. لقد كانت نظرية كنز العامة تفسيراً للسبب الذي من أجله ينبغي أن ينجح علاج التدخل الحكومي الذي لا مفر منه.

كما أن كينز من أكثر المتنفذين الذين أشادوا بالإنفاق العسكري لمواجهة احتمالات الأزمة. وفي السنة الثانية من الحرب العالمية الثانية، نصح الولايات المتحدة بأن تغتنم ميزة منافع الإنتاج العسكري المتنامي، وبالفعل تضاعفت أرباح الشركات الأمريكية زمن الحرب ثلاث مرات.^{١٤}

و من ثم ارتفع الإنفاق العسكري من أقل من ٥% من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٥٠ إلى ١٣% عام ١٩٥٣. وكان من شأن ذلك، المساعدة على الانتعاش الكبير بداية الستينات. حيث استخدمت الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أي للتخفيف من حدة الأزمات والتقلبات الدورية. فحين تبلغ الأزمة ذروتها تغدق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقود عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود، وابتداء موجة من الإنعاش من خلال التوسع في رأس المال، والتخفيف من حدة تراكمه ليعاد إلى تراكمه مرة أخرى بعد الأزمة. ومنذ ذلك الحين صار القطاع العسكري هو القوة القاطرة للصناعة والتكنولوجيا والبحث والعمالة.^{١٥}

ومع الأزمة التي اندلعت في بداية عقد السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة، وما نجم عنها من دخول الاقتصاد الرأسمالي في حالة مفارقة، تعايش فيها التضخم مع الركود (حالة الركود التضخمي)، وبها ومعها بدت الكينزية وكأنها بلغت حدودها التاريخية، أصبحت النزعة التدخلية تبدو وكأنها عديمة الجدوى، ففي حين لم يستطع الكينزيون أن يبادروا بحلول سريعة،

^{١٣} هليرونر، روبرت/ تأليف البراوي، راشد/ ترجمة، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٢، ١٩٧٩، ص ٦٥.

^{١٤} Paul Sweezy and Harry Magdoff, What is standing: the welfare state or capitalism, Socialism today round table, Cavatat, Yugoslavia, 1986, p. 19.

^{١٥} د.مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

برزت الليبرالية الجديدة التي قادها اقتصاديون شبان من أتباع فريدمان** الذي كان قد اصدر كتاباً عام ١٩٦٢ بعنوان (الرأسمالية والحرية)، إلى جانب كتابات أخرى قدم فيها مفاهيمه المتعلقة بالدخل المستديم ووظيفة الاستهلاك والنقد. ومفهومه لمعدل البطالة الطبيعي، وقد كانت هذه الكتابات بمثابة مساهمات متعددة في تفويض أركان الصرح الذي أشاده كينز حول تدخل الدولة (الدولة التدخلية) دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، فعدت مرة أخرى الشعارات المنادية بالحد من تدخل الدولة، وترك الأمور لقوانين السوق هي السائدة، مما ساعد في بروز الليبرالية الجديدة*، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في انتشار أفكار هذه المدرسة، وهي^{١٦}:

- ١- النصر الذي حققته التاتشرية عام ١٩٧٩ وكذلك ريغان في انتخابات ١٩٨٠ .
- ٢- تقهقر الاغليات ذات البرامج اليسارية في الانتخابات التي جرت في الثمانينات في أوروبا.
- ٣- ظهور ظاهرة الركود التضخمي في الغرب وارتفاع معدلات البطالة والأسعار في الدول الرأسمالية.
- ٤- فشل الكينزية في تقديم حلول جذرية.
- ٥- اختفاء جاذبية النمط السوفياتي وعجز اليسار الغربي الاشتراكي وغير الاشتراكي برمته عن اقتراح حلول عملية.

هذا وقد استندت دعاوى الليبراليين الجدد في تحليلهم للضرورة الاقتصادية في السبعينات، إلى أن الكارثة التي وصلت إليها الرأسمالية، إنما تعود إلى التدخل الحكومي الذي عطل آليات السوق، وضيق مجالات المبادرات الفردية، وأدى إلى تضخم حجم الحكومة وزيادة الإنفاق العام ومنافسة الحكومة للقطاع الخاص، بسبب احتياجاتها المستمرة للموارد المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضرائب وزيادة الدين العام، والعبث بالتوازن النقدي وانفجار قوى التضخم، وارتفاع معدلات التضخم والمستويات العامة للأسعار، ولمواجهة ذلك طالب الليبراليون الجدد بالعودة المطلقة إلى تحجيم دور الدولة ونقابات العمال، وإطلاق آليات السوق بلا حدود.

هكذا شهدت هذه الفترة انتعاش الليبرالية من جديد، وأثهمت الكينزية بأنها السبب في تقديم المصاعب المتزايدة التي ظهرت في أوائل السبعينات إضافة إلى أنها (أي الكينزية) لم تستطع تقديم

** ميلتون فريدمان (Milton Friedman) (٣١ يوليو ١٩١٢ - ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦)، اقتصادي أمريكي حاز جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٦ لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن. عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء. عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد.

* الليبرالية الجديدة: تعني أن السوق وأعماله وعلاقاته هي بمثابة قيم أخلاقية في ذاتها بمعزل عن أي قيم أخرى.
^{١٦} بو، ميشيل/ تأليف. طوسون، حليم/ ترجمة، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٧، ص ١٥٥.

التفسيرات لتلك المصاعب المتمثلة بالتضخم وتزايد معدلات البطالة سوى ما عبرت عنه (بالركود التضخمي)*، علماً أن هناك أزمة حقيقية تعيشها رؤوس الأموال في الدول الرأسمالية جراء اتجاه معدل الربح للانخفاض، وهذا يجد أسبابه في التقدم العلمي والتكنولوجي من جهة، وفي السياسة الانكماشية التي تمارسها الليبرالية الجديدة تطبيقاً لتوصيات المدرسة النقدية من جهة أخرى، حيث أدى ذلك إلى تعميق التناقض بين العرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة فيض الإنتاج السلعي، وهذا ما دفع بالرأسمالية لأن تعيش حالة استثنائية تجمع فيها نقيضين عرفت بما يسمى ظاهرة الركود التضخمي^{١٧}.

وقد احتلت النظرية النقدية كمدخل للعلاج، المركز الأول في التصدي للكينزية، سواء على الصعيد السياسي أو النظري، كما اندفعت تيارات ليبرالية أخرى بالتقدم بوصفات للاقتصادات التي تواجه المصاعب، فأعادت الاعتبارات بقوة للمؤسسات المالية الدولية حيث تم تعويم نظرياتها وأطروحاتها، وتم استخدام الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الجديد كأداة للإيضاح. وتصدى أيضاً أنصار ما يدعى (الامبريالية الاقتصادية الجديدة)، لكل تدخل من جانب الدولة وبأصوات عالية.

وبالعودة إلى فريدمان،- الذي يعتبر النقد كأى سلعة أخرى- فإنه يستخلص استنتاجه الرئيسي بأن^{١٨}: المعروف من النقد، الذي تحدده السلطات النقدية، أكثر تعرضاً للتبخر من الطلب المترتب على سلوكيات العناصر الفاعلة. وعليه فإن التغيرات في قيمة العملة، وبالتالي التغيرات في المستوى العام للأسعار، تتوقف أساساً على المعروف من النقد، وتؤثر التغيرات في الكم الاسمي للنقد في المدى القصير على الكميات والعمالة، وتكون تأثيراتها على المدى البعيد اسمية صرفاً، وعلى هذا الأساس يعتمد إعلان فريدمان الشهير القائل بأن التضخم ظاهرة نقدية دائماً وفي كل مكان.

وقد أضاف فريدمان إلى ذلك عام ١٩٦٠ قاعدته الشهيرة التي غدت بالنسبة للكثيرين رمز النقدية، وهي أن الوسيلة الوحيدة لضمان استقرار الأسعار، تتمثل في تخليص التغيرات في الكتلة النقدية من القرارات التعسفية للسلطات العامة^{١٩}.

وبالتالي فإن هذا العرض الموسع للفكر الاقتصادي المستند لقانوني التراكم والتوسع الرأسمالي من خلال ابرز منظري الرأسمالية يقودنا إلى ما يلي:

* الركود التضخمي: هو الحالة التي توجد فيها بطالة عالية وتضخم عال معا.

^{١٧} د.علي، مدين جواد، التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة(الإمكانات والمحددات مع إشارة خاصة لسوريا)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

^{١٨} بو، ميشيل، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، مرجع سابق، ص ١٤٦.

^{١٩} بو، ميشيل. المرجع السابق، ص ٢٥٩.

أ- ما زال علم الاقتصاد أسير التحليل الاقتصادي الكلي (Macroeconomics) بعد أن عمل اللورد جون ماينرد كينز، في أعقاب أزمة الركود الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣، على نقل التحليل من التحليل الجزئي (Microeconomics) إلى التحليل الكلي. لو كان اللورد كينز حياً في يومنا هذا لصرخ بأعلى صوته في إحدى ساحات لندن لم يعد التحليل الكلي كافياً في ظروف عولمة الاقتصاد وانفتاح الاقتصادات الوطنية لأن اقتصادات الدول لم تعد مرتبطة بحدودها السياسية بعد تعميم حرية الأسواق وإباحة حرية انتقال رؤوس الأموال وانسياب السلع عبر الحدود بسبب عولمة الاقتصاد برعاية وإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية و بشروط دعم الدول الاقتصادية العظمى ومساهمة الشركات متعددة القوميات في تعميم الحرية الاقتصادية (الليبرالية) دون السماح بحرية انتقال قوة العمل بين الدول^{٢٠}.

ب- كينز من أكثر المتنفذين الذين أشادوا بالإنفاق العسكري لمواجهة احتمال حدوث الأزمات، والليبراليون الجدد هم الذين دعوا إلى الحروب في حال حدوث أزمات. وبالتالي فإن أي حرب تخوضها أمريكا بنفسها أو تقوم بها دولة غيرها بالنيابة (الكيان الصهيوني)، وتكون نتيجتها الخسارة، فإن خسارة الرأسمالية مضاعفة والأزمة حتمية، من خلال تفاقم الأزمة وتبخر الإنفاق العسكري بدون فائدة، وهذا ما حصل بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

ج- فريدمان الذي يعتبر النقد كأى سلعة أخرى. هذا يعني أن كمية النقد في التداول يجب أن تساوي كمية السلع والقيمة السوقية للخدمات. ما يعني انه يمكن أن تزيد الكتلة النقدية بفارق ضعف كحد أقصى عن الكتلة السلعية في التداول مع هامش بسيط.

ولكن إذا بلغ الفارق أكثر من عشر أو عشرين أو خمسين أو مائة ضعف فهذا دليل حتمي لحدوث أزمة وهذه الأزمة جوهرها نقدي.

^{٢٠} أ.د. حبيب، طانيوس، اقتصادنا والأزمة المالية العالمية، محاضرة أقيمت في إطار الأنشطة المرافقة لمعرض الكتاب السنوي الذي تنظمه مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ١٢ آب ٢٠٠٩، ص ١-٢.

٣- الدورة الاقتصادية وأزمة النظام الرأسمالي:

إن الأوضاع الاقتصادية في النظام الرأسمالي تخضع لقانون التطور الدوري، ويمكن تعريف الدورة الاقتصادية: بأنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، أو بأنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي، مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار^{٢١}.

وتعد الدورة الاقتصادية السمة الملازمة لهذا الاقتصاد، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم يعود فينهض من ركوده وهكذا. والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة (كساد) فانتعاش، ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. ويجب التنويه إلى أنه على الرغم من أننا نطلق على التقلبات الاقتصادية لفظ (دورات)، إلا أن النموذج الفعلي لها غير منتظم على الإطلاق، بحيث لا تتشابه الدورات الاقتصادية، وذلك من حيث المدة والآثار وكيفية التنبؤ.....^{٢٢}، كما أنه لا يوجد اتفاق بين الكتاب على تلك المراحل سواء من ناحية الأسماء أم الأسباب أم المظاهر أم الفترة التي تستغرقها^{٢٣}.

ترتبط كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ارتباطاً عضوياً بالمرحلة الأخرى، ففي مرحلتي الأزمة والركود تنخفض أسعار السلع فيزداد الطلب عليها، وينخفض الإنتاج فيقل العرض ويتكيف مع حجم الطلب، وهكذا يتم امتصاص فائض السلع في السوق، ومن جهة ثانية، تنخفض أسعار عناصر رأس المال الأساسي وأجور العمل فيزداد الحافز عند الرأسماليين لزيادة الاستثمارات. فيتجه التطور نحو الأعلى، ويزداد الطلب على السلع وتميل الأسعار إلى الارتفاع، فيزداد المردود وتنخفض أسعار عوامل الإنتاج، ما يؤدي إلى انخفاض التكاليف، ويدفع بالرأسماليين لزيادة نشاطهم فيتبدل اتجاه الحركة الهابط نحو الصعود من جديد، ويبدأ التحول من الأزمة والركود إلى الانتعاش والنهوض. غير أن الانتقال من الانتعاش والنهوض إلى الأزمة والركود يتم باتجاه معاكس تماماً. ففي مرحلة النهوض الاقتصادي يزداد الإنتاج، ويفيض عن حاجة السوق فيصبح العرض أكبر من الطلب، وعندما يبلغ الفارق بينهما حداً معيناً تتجه معه وعنده الأسعار نحو الانخفاض، فيقل مردود المؤسسات، في حين يزداد الطلب على عوامل الإنتاج فترتفع أسعارها في السوق، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف وتدني الطلب الفعال، ما يقود إلى كساد السلع، ويندفع أصحاب رأس المال إلى تقليص إنتاجهم من جديد فيدخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة من الركود والأزمة. وهكذا

^{٢١} د. النقيب، أنور محمود، الإطار الفكري للازمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١١.

^{٢٢} سامويلسون. هاوس، نور، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٤٩٥-٥٠١.

^{٢٣} البيلاي، حازم، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، مصر، ١٩٩٣، ص ٤٩.

تتناوب مراحل الدورات الاقتصادية، وتختلف مدة كل مرحلة من المراحل تبعاً لاختلاف شروطها من بلد لآخر أو من وقت لآخر.

و تعد الأزمة احد العناصر الحاكمة للدورة الاقتصادية، حيث تتحدد معالم هذه الدورة الاقتصادية وحدودها أساساً بالأزمة، فكل أزمة تفجر هي نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة، وتصبح الأزمة أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة. فعندما يكون الاقتصاد في وضع القمة توجد هناك عوامل ومتغيرات تدفع إلى وضع الانكماش والركود ثم الكساد، وكذلك عندما يكون الاقتصاد في وضع الكساد توجد عوامل ومتغيرات تدفع للتحويل إلى وضع التوسع والانتعاش، ولأن التصحيح لا يحدث في البداية وإنما يحدث في النهاية فإنه يظهر مفاجئاً ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله^{٢٤}.

^{٢٤} د. مرسى، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، رقم ١٤٧، ص ٤١٤.

ثانياً: الأزمة المالية كمكون من مكونات الأزمة الاقتصادية العالمية

الراهنة

يرجع تاريخ الأزمات المالية- والتي تضم الأزمات المصرفية (البنكية)، وأزمات سعر الصرف- إلى أواخر القرن التاسع عشر، وقد تبلورت بصورة واضحة المعالم في أزمة الكساد الكبير في ١٩٢٩، ١٩٣٣*، لذلك فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي. فخلال العقدين الأخيرين عانت الكثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق - من نوع آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، وخلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٧ كانت هناك أكثر من ١٥٨ أزمة سعر صرف و ٥٤ أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٧، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المصرفي في الثمانينات والتسعينات. وفي معظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق شهد فيها النظام المصرفي خسائر ضخمة. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن الأزمة المالية في دول شرق آسيا، أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية. حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات، ففي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات عانى أكثر من ٧٩ بنك من بين ٥٠٩ بنوك في ولاية نيويورك من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سبب فشل أكثر من ١٤% من بنوك نيويورك^{٢٠}.

وقد اتجهت العديد من مراكز الأبحاث والدراسات والأكاديميات وأوساط صناع القرار، لدراسة الأزمات، ومحاولة استشراف معالمها، وذلك نتيجة:

أ- تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية.

* بدأت الأزمة في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٢٩، عندما انقل مؤشر (داو جونز) لمتوسط الصناعة (Dow Jones Industrial Average) عند ٣٨١ نقطة. وفي ٢ أكتوبر من نفس العام انخفض المؤشر بما يعادل ٤٩ نقطة، صاحبه انخفاض آخر في اليوم التالي قدره ٤٣ نقطة معلناً بداية حدوث الكساد الكبير (Great Recession). وفي ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول سجل المؤشر ٣٠٦ نقطة، بما يعني انخفاضاً بلغت نسبته ٢٠% بالمقارنة بما كان عليه الحال في سبتمبر أي أقل من شهرين. هذا واستمر انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ذلك لمدة ٣ سنوات، حيث انقل المؤشر في ٨ يوليو/تموز من عام ١٩٣٢ عند ٤١ نقطة فقط، وهذا يعني أن المؤشر وصل إلى حوالي ١١% مما كان عليه في ٣ سبتمبر من عام ١٩٢٩. خلال تلك الفترة أفلس العديد من الشركات وانتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معها أسعارها، كذلك فشل المدينون في الوفاء بما عليهم من التزامات، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار. واجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، فشلت في تلبية مستحقات العملاء، وأعلن إفلاس الكثير منها. ففي الولايات المتحدة وحدها أعلن إفلاس ٥٠٠٠ بنك، وخسر المودعون ما يعادل ٣ مليار دولار، ومعدل بطالة وصل إلى ٤٠%، حتى اضطر الرئيس روزفلت إلى إعلان إغلاق جميع البنوك، وذلك اعتباراً من ٦ مارس/آذار من عام ١٩٣٣، ثم سمح للبنوك التي لديها قدر من السيولة أن تفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ. Francis.J., "Investment Analysis and Management", McGraw-Hill, 1986,p:981-983.

^{٢٠} د. زيدان، محمد احمد، الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤-٣.

ب- تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي.

فقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، تفاوتت من دولة لأخرى، وتجاوزت ٢٥% في بعض الحالات (الأرجنتين، تشيلي، كوت ديفوار)، ويبين الجدول التالي خسائر بعض هذه الدول:

الجدول رقم (١) خسائر بعض الدول جراء الأزمات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي

الدولة	الفترة	الخسائر كنسبة من الناتج المحلي
اسبانيا	٨٥-٧٧	١٧%
فنلندا	٩٣-٩١	٨
السويد	٩٢-٩١	٦
النرويج	٨٩-٨٧	٤
U.S.A	٩١-٨٤	٣
فنزويلا	٩٥-٨٣, ٩٤-٨٠	١٨
الأرجنتين	١٩٨٥, ٨٤-٨٠	١٣-٥٥
المكسيك	٩٥-٩٤	١٥-١٢
البرازيل	٩٦-٩٤	٤-١٠
الأزمة الآسيوية	١٩٩٧	١٢.٤
أزمة أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١	٢٠٠١	١٤.٣

Source.imf world economic survey 1998/2002. p78

١ - الأزمة الاقتصادية:

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وتعد الأزمات الاقتصادية أخطر مراحل الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية، وتنتقل تأثيراتها إلى الاقتصادات الأخرى بحسب درجة الارتباط. ومنشأ كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض أو كل متغيرات طرفي الاقتصاد، الجانب الحقيقي (السلعي) والجانب المالي (النقدي)، وسرعان ما تتفاعل التغيرات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكّل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، على اعتبار أن النقود هي حق على الاقتصاد السلعي يتيح لها إشباع الحاجات الأساسية، وبالتالي فالنقود هي أصل

مالي ممثل عن الاقتصاد السلعي. فالدورة الاقتصادية وتسمى أيضاً بدورة الأعمال تتمثل في التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم والبطالة.

وعلى المستويين النظري والعملي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي: الأزمة الدورية، والأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية^{٢٦}.

- أما الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج)، التي تدعى أحياناً (الأزمة العامة)، فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها: الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم. وبالتالي فالهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً، وأشد تأثيراً، إذ ما قورنت بغيرها من الأزمات.
- أما الأزمة الوسيطة، هي أقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية لفيض الإنتاج.
- أما الأزمة الهيكلية، فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها، على سبيل المثال: أزمة الطاقة، أزمة المواد الخام، أزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فانه لا بد أن يكون قطاعاً مهماً، وأساسياً، كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. ويمكن أن نرى انعكاسات الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة وعجز هيكليين في الموازنة العامة، وميل للتضخم مع الركود.

إن كل أنواع الأزمات تعكس تناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ولكن بأشكال مختلفة، ولها آثارها المختلفة في الاقتصاد العالمي. ففي الأزمات العامة الشاملة للسوق العالمية تبرز كل تناقضات الدولة والاقتصاد الرأسمالي وتعمل على فعل العاصفة داخل الدولة وخارجها، أما الأزمات الجزئية (الوسيطة) فتنتقل إلى خارج الدولة مشتتة، منعزلة، وحيدة الجانب.

٢- تعريف الأزمة المالية:

يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً أو نفسياً أو سلوكياً.

^{٢٦} مرسي، فؤاد، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٦٦.

أما الأزمة المالية فيقصد بها: التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول، بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، ما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية^{٢٧}.

لذا فهي تعبر عن تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف.

٣- العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية:

ترتبط الأزمة المالية ارتباطاً وثيقاً بالأزمة الاقتصادية، سواء من حيث الأسباب أو من حيث النتائج، حيث أن الاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى (التمويل المتحوط)^{٢٨}. و إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح، وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الإقراض، بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر. وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف، أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناء على قدرة تلك الشركات في الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت، يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير، يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر، ما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد، ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً^{٢٩}.

^{٢٧} الحسني، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ٢٠٠.

^{٢٨} د. النقيب، أنور محمود، الإطار الفكري للازمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٦.

^{٢٩} كوبر، جورج، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٥٨.

٤ - أسباب الأزمات المالية:

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو أسباب محددة بعينها، فهناك جملة من الأسباب تتضافر مع بعضها البعض في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي^{٣٠}:

أ- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري. فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً خدمة الديون.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية. فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها. كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية، المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

أما على المستوى المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم، التي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة. ومن جهة ثانية، فإن ضعف الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة على التصدير، يؤدي إلى تراجع حصة القطع الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد ولسداد خدمة الدين وبالتالي الضغط على الموازين المالية.

ب- اضطرابات القطاع المالي: يشكل التوسع في منح الائتمان، وعدم التلاؤم بين أصول وخصوم المصارف، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية، وضعف الأطر المؤسسية والقانونية والنظم المحاسبية والتنظيمية، القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية في الدول النامية والصناعية على حد سواء.

ت- تشوه نظام الحوافز وعدم وجود إدارات كفؤ: إن ملاك المصارف والإدارات العليا لا يتأثرون مالياً من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلاً إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، خصوصاً عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن قدرته، كما حدث مثلاً في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج. ومن ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضاً على أن الإدارات العليا في المصارف

^{٣٠} د. الغزالي، عيسى محمد، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد ٢٩، ٢٠٠٤ ص ٩-٤.

وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية، لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة، وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان.

ث- سياسات سعر الصرف: لقد كانت الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت، أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية. حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثال حالة المكسيك والأرجنتين. وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية، ما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي. وفي المقابل، وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن، فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية، ما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.

ج- دور الديون قصيرة الأجل: شهدت حقبة التسعينات رواجاً في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية. فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول حسب بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي ١٧٦ مليار دولار عام ١٩٩٠، إلى حوالي ٤٥٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، وكان هذا التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ودول جنوب شرق آسيا في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، بالإضافة إلى روسيا والبرازيل في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وقد أظهرت بيانات بنك التسويات الدولي أن نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون الدول النامية بلغت حوالي ٢٠% عام ١٩٩٧، بعد أن كانت حوالي ١٢% عام ١٩٩٠، وكان حوالي ٥٠% من القروض الجديدة الممنوحة من المصارف العالمية، ذات آجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل، وهي نسبة تزيد كثيراً عما كانت عليه في أوائل التسعينات.

٥- أنواع الأزمات المالية

يمكن تقسيم الأزمات في الأسواق المالية إلى الأنواع الرئيسية التالية^{٣١}:

- أ- أزمة النقد الأجنبي: ويحدث ذلك عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على العملة لبلد ما إلى تخفيض قيمتها، أو إلى هبوط حاد فيها، أو رغم البنك المركزي بالحفاظ على العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.
- ب- الأزمة المصرفية: وتحدث نتيجة سحب الودائع من البنوك، وبالتالي عجزها في السيولة، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقت أطول من أزمات العملة، وقد كانت هذه الأزمات نادرة نسبياً في الخمسينيات والستينيات، بسبب القيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً في السبعينيات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.
- ت- أزمة الديون: وتحدث عندما يعتقد المقرض أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون على تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة (خاصة أو عامة)، كما أن المخاطر المتوقعة بان يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة الصرف الأجنبي.
- ث- أزمات مالية شاملة: هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع صوراً مختلفة أهمها ما يلي^{٣٢}:
 - أزمة السيولة: تحدث نتيجة الاندفاع نحو سحب الودائع من النظام المصرفي عامة، فتتنافس البنوك على التصرف في أصولها ومحاولة تسيلها، ما يؤدي إلى انهيار قيمتها.
 - أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات: وتحدث عندما تميل المشروعات إلى الدخول في مجالات استثمار مرتفعة المخاطر، أملاً في الحصول على عوائد مرتفعة، ما يؤدي إلى إفلاسها، كما حدث لبنوك الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية مطلع الثمانينات، والآن.
 - أزمة انفجار فقائيع الأصول: تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعاً شديداً، بسبب هجوم مضاربي عنيف يهدف لتحقيق مكاسب رأسمالية ضخمة تؤمن المستثمر ضد

^{٣١} ملدر، كريتيانا. عين العاصفة، التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٩، عدد ٤/ ديسمبر ٢٠٠٢، مأخوذ من كتاب Barthalon

Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595, 1998.

^{٣٢} الشحات، احمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠١ ص ١٤-١٨.

مخاطر الانهيار، وخير مثال على ذلك أزمة الكساد العظيم في ١٩٢٩، في الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار سوق الأوراق المالية في اليابان عام ١٩٩٠.

- أزمة استراتيجيات وقف الخسائر: يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربين والتجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين ، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات، فإن انخفاض الأسعار سيتفاقم بشكل ضخم، ومن أشهر الأمثلة على ذلك أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (المؤشرات والمضامين)

هناك مثل أميركي يقول: >> إذا اقترضت من البنك مبلغ مئة دولار ولم تستطع الوفاء به، فاعلم أنك في ورطة! ولكن، إذا اقترضت من البنك مبلغ مئة مليون دولار ولم تستطع الوفاء به، فاعلم يا بني أن البنك في ورطة! <<

ففي مطلع هذا القرن، ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول و في مقدمتها العقارات، اتجهت البنوك و المؤسسات لاستثمار قدر كبير من سيولتها في قطاع العقارات. وقبل عامين أو ثلاثة من الأزمة، امتلأت وسائل الإعلام بسماسرة قروض عقارية يقدمون أفضل أسعار فائدة دون الحاجة إلى أي ضمانات، فيرتبون القرض دون أي أوراق سوى عنوان البيت^{٣٣}.

لذا فقد اقبل الأمريكيون أفرادا و شركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، و اتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن البنوك أصبحت تمنح قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. ومن الطبيعي أن تقود هذه السهولة في تمويل شراء البيوت على تزايد الطلب على البيوت و زيادة أسعارها. حيث ارتفعت أسعار البيوت لمستويات عالية جدا حتى تشكل في سوق العقارات ما يعرف بظاهرة الفقاعة (Bubble) أي ارتفاع الأسعار لحدود ليس لها علاقة بقيمة البيوت الحقيقية. لقد انفجرت تلك الفقاعة عندما تزايد عدد غير القادرين على تسديد الأقساط الشهرية للبيوت التي اشتروها*، و أخذت مؤسسات الرهون العقارية تسترد تلك البيوت و تبيعها مما قاد لانخفاض أسعارها. وعندما وصل انخفاض الأسعار في بعض المناطق لحدود ٥٠ ٪، بلغت خسائر تلك المؤسسات حدوداً قادتها لإعلان إفلاسها^{٣٤}.

من هنا يمكننا أن ندرك بداية الأزمة المالية، حيث أصبحت البنوك تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم، و التي هي بالأساس أموال مودعين، و مع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه البنوك بين المودعين، ازداد إقبال المودعين على سحب ودائعهم لضمان استرداد أموالهم في ظل بيئة متخمة بالإشاعات، ما عمق مشكلة السيولة لدى البنوك، بل تعدى الأمر إلى انهيار بعض البنوك مثل (بنك ليمان برذر)، و الذي يعد رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي يبلغ من العمر ١٥٠ عام^{٣٥}.

^{٣٣} الشيخ، الداوي، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان ١٣-١٤/ آذار ٢٠٠٩، ص ١٢.
* أما أسباب العجز عن السداد:- أن هؤلاء غير مؤهلين أساسا للإقراض ولا يملكون ضمانات، - ارتفاع أسعار المواد الغذائية، - ارتفاع العجز العام الأمريكي، - هناك من يرى أن القصة مفتعلة ويتوجيه من المخابرات الأمريكية.

^{٣٤} زيدان، محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان ١٣-١٤/ آذار ٢٠٠٩، ص ٦.
^{٣٥} يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: دراسة في الأزمة المالية الحالية، دمشق، سوريا، د.ن، ٢٠٠٩، ص ١١.

١ - أحداث ووقائع ما قبل انفجار الأزمة

سبق هذه الأزمة مجموعة من التطورات الاقتصادية العالمية التي كانت قد برزت من خلال مؤشرات لا يمكن تجاهلها، أهمها^{٣٦}:

١. السيولة الكبيرة المتولدة من تزايد أسعار النفط، وصعوبة استيعابها.
 ٢. معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في بعض دول العالم مثل الصين وغيرها.
 ٣. السعي الحثيث نحو تحرير الاقتصاد وتحرير الأسواق.
 ٤. المطالبة بضرورة فصل السلطة النقدية عن الحكومة، واستخدام آلية السوق للضبط.
- أما بالنسبة للتسلسل الزمني: فقد مرت الأزمة المالية العالمية بمراحل عديدة، عبرت عن عمق الأزمة واهم ملامحها، والمتمثلة بالآتي^{٣٧}:
- فبراير/شباط ٢٠٠٧: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة، ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
 - أغسطس/آب ٢٠٠٧: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
 - أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها، بسبب أزمة الرهن العقاري.
 - ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨: الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي)، يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣.٥٠%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجياً إلى ٢% بين يناير/كانون الثاني ونهاية أبريل/نيسان.

- ١٧ فبراير/شباط ٢٠٠٨: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك "نورذرن روك".

- ١١ مارس/آذار ٢٠٠٨: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.

^{٣٦} الكفري، مصطفى العبد الله، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢، ص ٧٥.

^{٣٧} عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، القاهرة، مصر، سفير الدولية، ٢٠٠٩، ص ٦٩-٧٢.

- ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٨: "جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن، ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية، طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.
- ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأميركية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل لينش".
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس، عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩.٧٩% من رأسمالها.
- ١٧ منه: البورصات العالمية تواصل تدهورها، والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- ١٨ منه: البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.
- السلطات الأميركية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- ١٩ منه: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى "التحرك فورا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- ٢٣ منه: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأميركية.

- ٢٦ منه: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة، بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. في الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه" واشنطن ميوتشوال "بمساعدة السلطات الفدرالية.

- ٢٨ منه: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبنغلي".

- ٢٩ منه: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ، وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

- أعلن بنك " سيتي غروب " الأميركي أنه سيشترى منافسه" واكوفيا "بمساعدة السلطات الفدرالية.

- الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

٢: أسباب الأزمة وعوامل تشكلها

تعددت الرؤى ووجهات النظر والتحليلات في تشخيص الأزمة الراهنة، ففي الوقت الذي يتجه فيه البعض لاعتبار الأزمة هي نتيجة طبيعية لبنية الرأسمالية المعاصرة والقوانين التي تحكمها، يرى فريق آخر بان الأزمة هي من نوع الأزمات العرضية والعابرة، وهي نتيجة لمجموعة من التطورات العسكرية أو السياسية التي ألفت بظلالها على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار يمكن أن نستعرض عوامل الأزمة وأسبابها من خلال: الأسباب الذاتية / السياسية لازمة (أسباب مباشرة)، والأسباب الموضوعية المتعلقة بطبيعة النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (أسباب غير مباشرة).

٢-١ - الأسباب الذاتية لازمة

إن الأزمة المعاصرة هي " أزمة مالية "بالدرجة الأولى، نجمت عن التوسع الكبير في حجم الأصول المالية بشكل يفوق بكثير الإنتاج المادي " الاقتصاد العيني".*

* حجم الإنتاج العالمي اليوم بحدود ٦٠ تريليون دولار، وحجم الكتلة النقدية الدولارية بحدود ٦٠٠ تريليون دولار، مما يعني أن كتلة الدولار في التداول العالمي هي أكبر بحدود ١٠٠ مرة مما يجب أن تكون عليه، هذا على أقل تقدير لان الإنتاج العالي يقسم إلى سلعي وخدمي، لانه اذا اعتبرنا ان نصف العالم يتبادل انتاجه بالدولار، فان حجم كتلة النقد الدولارية يجب ان لا يزيد عن ٣٠ تريليون دولار، واذا اعتبرنا ان سرعة دوران النقد ليس اقل من ٥ دورات في السنة، فان الكتلة الدولارية اللازمة لتخديم الانتاج العالمي اليوم يجب الا تتجاوز ٦=٥/٣٠ تريليون دولار، من محاضرة للدكتور قنبري جميل في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق ٢٠٠٩/٣/١٠.

ويعود ذلك إلى إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، و مع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، ازداد عدد المدينين، وازداد بالتالي حجم المخاطر إذ عجز اأدهم عن السداد.

لذا وجب التعريف أولاً بكل من الاقتصاد العيني، والأصول المالية.

فالاقتصاد العيني: وهو ما يطلق عليه بالأصول العينية (Real Assets)، فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشرة (السلع الاستهلاكية)، أو بطريق غير مباشرة (السلع الاستثمارية)^{٣٨}.

أما الأصول المالية (Financial Assets): فهي الحق القانوني على الثروة العينية، والذي يعترف الجميع بموجبه بأنك المالك الوحيد صاحب الحق في استغلال هذا الأصل والتصرف به. ومن أمثلة هذه الأصول المالية: سند الملكية، وسند الدين، والنقود، هذا وقد تم اختراع هذه الأصول بسبب سهولة نقلها وتداولها^{٣٩}.

وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها، و يمكن من خلالها تفسير هذا النزوع للتوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، والتي تمثل الأسباب المباشرة والتي تقف وراء حدوث هذه الأزمة:

أ- زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (Leverage)^{٤٠}:

و يعني ذلك أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية و أصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراض و مصانع و شركات، و هي تأخذ عادة شكل أسهم، و بالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية، هناك - عادة - حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقا يمكن المبالغة في إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، و لكن يظل الأمر محدود، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية و هو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها . و قد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، و كانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض.

^{٣٨} يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: مرجع سابق، ص ٢٠.

^{٣٩} عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، مرجع سابق، ص ١١٨.

^{٤٠} د. بلقاسم، زيري/أ. مهدي، ميلود، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٤.

ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، فالمدين يجب أن يمتلك حداً أدنى من الثروة حتى يستدين، وأن يتوقف حجم استدانته على حجم ملكيته للأصول العينية.

هذا وقد حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بما يتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأس مال و احتياطي، و هو ما يعرف بالرافعة المالية. و رغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي، و من هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS ، و يقال أن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، و هذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للآزمة العقارية^{٤١}.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض و الاقتراض؟ لسبب بسيط، الجشع، فمزيد من الإقراض و الاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجلس الإدارة في معظم هذه البنوك، التي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، و من هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها، و مكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك. و هكذا أدى الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة، ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة.

ب- تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محددة واثّر ذلك على زيادة المخاطر:

فالدروس الأولى لتقليل المخاطر هو توزيعها، أما تركيز المخاطر فإنه يزيد من احتمالات الأزمة. والذي حصل أنه بعد انفجار فقاعة التكنولوجيا والمعلومات عام ٢٠٠٠، وانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ أصبح الاستثمار في قطاع العقارات هو الاستثمار الناجح، خاصة مع سهولة إمكانية الحصول على قرض. وقد ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض و الاقتراض، فالحلم

^{٤١} زيدان، محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٨.

الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، و لذلك فهو يشتري عقاره من البنك مقابل رهن هذا العقار، و الأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة (Sub prime) فماذا حدث؟^{٤٢}

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن العقار، ثم ترتفع قيمة العقار في السوق فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد مقابل ارتفاع قيمة العقار وذلك عن طريق رهن جديد من الدرجة الثانية، و من هنا جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة أو " الرهن دون المستوى " (prime Sub -Mortgage)، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات.

إضافة إلى ما سبق قامت البنوك ببيع جزء من ديونها على شكل سندات إلى مؤسسات استثمارية و مستثمرين، ما ساهم في زيادة عدد المتضررين من هذه الأزمة سواء على مستوى الشركات أو الأفراد. أي عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فانه يلجأ إلى استخدام هذه " المحفظة من الرهونات العقارية " لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، و هو ما يطلق عليه التوريق (Securitization)، فكان البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل اصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، و هكذا فان العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، و لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة اكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، و هذه هي المشتقات المالية * (Financial Derivatives) و تستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. هكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد " العقارات " على زيادة المخاطر، و ساعدت الأدوات المالية الجديدة " المشتقات " على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلوى الموجة، والجدير بالذكر انه ومنذ العام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٨، تضاعف حجم المضاربات في المشتقات ما يقرب من ٣٠ ألف مرة ليصل إلى ٥٩٠ تريليون دولار^{٤٣}.

ت- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة .

^{٤٢} يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: مرجع سابق، ص ٢٦.
* المشتقات المالية: هي أدوات مالية للمضاربة على حركة قيم الأسهم والسندات والأسواق وتطورها، وللتأمين ضد تقلبات السوق. والمشتقات أنواع عديدة وهي عقود بحق شراء أو بيع غير ملزم لعدد من الأسهم. أن إجمالي قيمة المشتقات بحسب آخر تقدير للعام ٢٠٠٧ يزيد على ٥٩٠ تريليون دولار أي ما يعادل حوالي ١٥ ضعف الإنتاج الاقتصادي السنوي للعالم كله والمقدر بحوالي ٤٠ تريليون دولار. عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، مرجع السابق، ص ١١٦.
^{٤٣} عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، مرجع سابق، ص ٥٧.

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، و لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى، مثل بنوك الاستثمار و سمسرة الرهون العقارية، أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، و بالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية^{٤٤}. وقد تكاثفت هذه العناصر على خلق هذه الأزمة المالية، و لم يقتصر أثرها على التأثير على القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل انه هدد احد أهم عناصر هذا القطاع و هو " الثقة"، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها -زيادة الإقراض، و تركيز المخاطر، و نقص الرقابة و الإشراف- كافية لإحداث أزمة عميقة، فان الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة، أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم على ثقة الأفراد، و يزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية -و بلا استثناء- تتعامل مع بعضها البعض، و أي مشكلة عويصة تصيب هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي " العولمة".

بناءا على ما تقدم وصورة مكثفة، يمكن أن نجمل الأسباب المباشرة الذاتية للآزمة بالنقاط التالية:

١. ضعف إجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي.
٢. التضخم الشديد في القطاع المالي.
٣. المتاجرة في المخاطر.
٤. تعمق التشابكات بين مكونات القطاع المالي.
٥. زيادة التناقض بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.
٦. وصول حجم الطلب إلى مستويات دنيا، نتيجة تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي، وتراجع التشغيل والاستثمار والدخول الموزعة لعناصر الإنتاج، بسبب التركيز على قطاع العقارات.*

^{٤٤} عبد الكريم، صلاح، المرجع السابق، ص ٥٩.

* الجدير بالذكر هنا ان مجلة (بحوث اقتصادية عربية) نشرت العديد من الدراسات حول الآزمة، واتفقت هذه الدراسات على اربع اسباب اساسية للآزمة: ١- أزمة الرهن العقاري (وردت في ٨ دراسات). ٢- التوسع في الإقراض العقاري منذ العام ٢٠٠١ (وردت في ٦ دراسات). ٣- عملية توريق القروض (وردت في ٥ دراسات). ٤- سعر الفائدة الربوي على قروض الرهن العقاري (وردت في ٥ دراسات). هذه الدراسات نشرت بين عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، ضمن الاعداد ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥١ - ٥٢. حيث شملت على ١٠ دراسات. مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٥٥ - ٥٦، صيف، خريف ٢٠١١، مصر، القاهرة.

٢-٢- الأسباب الموضوعية

هناك مجموعة من الأسباب المتعلقة ببنية النظام الرأسمالي خلال تطوره، ساهمت بحدوث هذه الأزمة بسبب الخرق الذي أصابها، منها:

أ- (الأسباب الجيوسياسية):

شهد العالم منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، جملة من التداعيات الهامة، وتم على إثرها إقرار ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب. فلقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربين متعاقبتين ضد أفغانستان و العراق و بغض النظر عن الكلفة المالية المرتفعة للمجهود الحربي و الإستخباراتي الأمريكي (والمقدر بثلاثة تريليون دولار)، فلقد كان لكل تلك الأحداث تأثيرات اقتصادية مباشرة، من بينها إقرار البنك المركزي الأمريكي التقليل من سقف الالتزام.

كما شهد العالم منذ بدايات الألفية الثالثة ارتفاعا غير مسبوق شمل أسعار المواد الأولية، المواد الغذائية و كذلك أسعار الطاقة، ولقد تداخلت جملة من الأسباب في خلق مثل تلك الظواهر، منها^{٤٥}:

* ارتفاع الطلب ومعدلات الاستهلاك بالنسبة للقوى الاقتصادية الآسيوية الصاعدة (الصين والهند تحديدا).

* عدم شفافية المعلومات المتعلقة بالمخزون الاستراتيجي العالمي للطاقة المتحجرة .

* ارتفاع كلفة استخراج المواد الأولية.

* تخصيص مساحات زراعية شاسعة لزراعة المحروقات النباتية خصوصا في الولايات المتحدة (الذرة)، و البرازيل (الكولزا)، والتأثير المحسوس للمضاربة في الرفع غير المبرر لأسعار تلك المواد.

ب- الفعل الموضوعي لقانوني التراكم والتوسع الرأسمالي

إن التراكم التدريجي للثروات المادية يؤدي إلى تخفيض معدل الربح، إذ انه ونتيجة التراكم الكبير، وما ينجم عنه من عرض كبير، لن يستطيع الطلب امتصاص عرض زائد، ما يؤدي لتخفيض الأسعار وبالتالي تخفيض الأرباح.

^{٤٥} استغلتر، جوزيف، حرب الثلاثة تريليونات دولار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٧.

كما أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تغير التركيب العضوي لرأس المال، ما أدى لانخفاض معدل الربح، وهذا كله أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري. ففي الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، ازدادت الميزانية العسكرية من دون حساب المخصصات للعراق وأفغانستان بأكثر من ٦٠٠ مليار دولار على نحو تراكمي، وهذا أسرع بما لا يقاس من معدل الزيادة في الإنفاق الدفاعي على مدى السنوات الأربعين الماضية^{٤٦}.

وهذه الزيادة في الإنفاق أدت إلى تزايد الضغط على الموارد، وبالتالي تشكل عجز بين قدرة أو معدل نمو الإيرادات الضريبية على تأمين الإيرادات الكافية لتغطية الإنفاق، وبين معدل نمو الإنفاق.

ويبقى السؤال المطروح هو: هل أن تورط الولايات المتحدة بحروب حول العالم، وعسكرتها للاقتصاد العالمي، هو سبب العجز المالية الأمريكية، أم أن ما تقوم به الولايات المتحدة مخطط ومدرّس. وإن زيادة الإنفاق، وعسكرة الاقتصاد، هو أحد خيارات الرأسمالية الامبريالية للخروج من مأزقها الناجم عن انخفاض معدل الربح نتيجة التغير في التركيب العضوي لرأس المال، وميل معدل الربح للانخفاض على المدى الطويل. فتأتي الحروب، وعقود السلاح، وتنشيط مجموعات تصنيع السلاح، وصادرات الحروب، لتعوض عن ذلك؟ وإذا كانت الولايات المتحدة لا تقوم بشيء غير مدرّس، فلماذا اختارت أزمته على هذا النحو؟

ب-١: أن الولايات المتحدة رائدة قطاع الخدمات في العالم، وهي التي عززت من مكانة هذا القطاع في العالم على المستوى المحلي والدولي مقارنة بالزراعة والصناعة، وكما هو معروف فإن القطاع العقاري يقع ضمن قطاع الخدمات، فلماذا اختارت أن توجه أزمته إلى هذا القطاع.

السبب أن الدورة الاقتصادية لهذا القطاع سريعة جداً، فالأرباح تتحقق بسرعة، والخسائر يتم تحميلها بسرعة، وهذا القطاع مرتبط بالبنوك التجارية أو العقارية أو بالمصارف بشكل عام وبشركات التأمين التي تمول شراء المنزل للمقترض. وعندما تكون هذه البنوك بضخامة بنك ليمان برزر، أو شركة التأمين AIG، والتي تستثمر فيهما معظم بنوك وشركات تأمين العالم، فإن إفلاس هذين البنكين يعني تحميل الخسارة مباشرة لكل البنوك وشركات التأمين المرتبطة فيهما وهذا ما حصل فعلاً، والدليل على ذلك:

أن خسائر البورصات العربية بداية الأزمة بلغت ٦٢٠ مليار دولار^{٤٧}.

^{٤٦} استغلّز، جوزيف، حرب الثلاثة تريليونات دولار، مرجع سابق، ص ٣٩.

^{٤٧} د. الببلاوي، حازم، الأزمة المالية الحالية، محاولة للفهم، صحيفة الشعب المصرية، تاريخ ٢٠٠٨/١١/٣، ص ٢٢.

الخسائر العالمية قاربت ٤٠ تريليون دولار^{٤٨}، متضمنة خسائر البورصات العربية بما فيها أزمة ديون دبي، وأزمة ديون اليونان التي لم تنتهي حتى الآن*.

ب-٢: تغطية خسائر حربي العراق وأفغانستان وخسائر تصدير السلاح بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

إن خسائر أمريكا جراء حربي العراق وأفغانستان وصلت إلى ٣ تريليون دولار.

بلغت ميزانية البنتاغون لتغطية الرواتب والعمليات بمعدل وسطي ٤٨٢ مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل ٢.٤١٠ تريليون دولار بالخمس سنوات التي تلت حرب تموز^{٤٩}.

كما أن صادرات أمريكا من السلاح بعد حرب تموز ٢٠٠٦ انحسرت مقارنة بروسيا، فبلغت خسائر تصدير السلاح الأمريكي بعد حرب تموز وحتى بداية الأزمة ١ تريليون دولار.

فقد أعلن المعهد السويدي لدراسة المشاكل العالمية في تقرير أصدره المعهد يوم ١٤ مارس/آذار^{٥٠}، فقد ورد في التقرير " بقيت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر مصدري الأسلحة في العالم متقدمتين كثيراً على بقية دول العالم ". وحسب معطيات المعهد " أن حصة الولايات المتحدة من بيع الأسلحة تعادل ٣٠ %، تليها روسيا بنسبة ٢٣ %، من مجموع كميات السلاح المصدرة في العالم ". وحسب المعطيات الرسمية فإن قيمة الأسلحة التي باعها روسيا خلال عام ٢٠١٠ عن طريق مؤسسة " روس ابورون اكسبورت " بلغت ٨.٦ مليار دولار. مع العلم أن النتائج النهائية لكمية الأسلحة المصدرة في العام الماضي لم تعلن رسمياً حتى الآن. وسبق أن صرح الكسندر فومين النائب الأول لمدير الهيئة الفيدرالية للتعاون العسكري والتقني أن يبلغ مجموع قيمة الصادرات أكثر بقليل من ١٠ مليارات دولار. ويشير التقرير إلى أنه خلال السنوات الخمس المنصرمة ارتفعت صادرات روسيا من السلاح بنسبة ٢٤ %، قياساً بالفترة المحصورة بين أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. وحسب تقرير المعهد السويدي أيضاً، فإنه بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هناك دول أخرى تصدر السلاح، حيث جاءت ألمانيا بالمرتبة الثالثة (١١ %) وفرنسا بالمرتبة الرابعة (٧ %) وبريطانيا بالمرتبة الخامسة (٤ %). ويقول التقرير أن حصة " الخماسية " خلال أعوام ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، بلغت ٧٥ % من مجمل صادرات السلاح في العالم، في حين كانت هذه النسبة خلال السنوات الخمس التي سبقتها تعادل ٨٠ % ". إن أكبر مستورد للسلاح خلال

^{٤٨} الخسائر العربية والعالمية خلال الأزمة، مجلة فلسطين اليوم، العدد ١٩٤٩ تاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٠، ص ٣١.

* حجم ديون اليونان أكثر من ٣٠٠ مليار يورو، ويعادل أكثر من ١٠٠ % من الناتج المحلي للبلاد، أما بالنسبة لخسارة بورصة دبي فقد فاقت ٧٠ % من قيمتها مع انهيار أسعار العقارات التي فاقت ٦٠ % من الأسعار. مع العلم أن صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي خصصا قرضاً بقيمة ١١٠ مليار يورو لليونان. مأخوذ عن صحيفة أخبار موسكو، الصفحة الاقتصادية، مقال بعنوان أبرز المحطات الاقتصادية للعام ٢٠١٠، العدد ١، النصف الثاني من كانون الثاني ٢٠١١، ص ٦.

^{٤٩} أبو مصلح، غالب، أرقام الإنفاق العسكري، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٣٠، (خريف ٢٠٠٨)، ص ٤٥.

^{٥٠} روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تسيطران على سوق السلاح في العالم، مقال بتاريخ ١٥/٣/٢٠١١، روسيا اليوم، الموقع الإلكتروني.

السنوات الخمس المنصرمة حسب معطيات المعهد السويدي كانت الهند والصين وكوريا الجنوبية وباكستان واليونان. ومع ذلك يشير التقرير إلى أن حصة هذه الدول انخفضت من ٣٩ % إلى ٣٠ % فقط خلال أعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. وجاء في التقرير، انه بشكل عام بلغت حصة الدول الآسيوية والاقويانوس ٤٣ % من مجمل الأسلحة المستوردة، وجاءت أوروبا بالمرتبة الثانية بنسبة ٢١ %، وبلدان الشرق الأوسط بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٧ %، والأمريكتان بنسبة ١٢ %. ولقد وردت الولايات المتحدة الأسلحة إلى ٧٥ دولة منها ٤٤ % لبلدان آسيا والاقويانوس، والمستورد الرئيسي كانت كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، وبلغت حصة الشرق الأوسط ٢٨ % من مجموع صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة، وأوروبا ١٩ %.

الجدير ذكره أن الإمارات العربية المتحدة وخلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨، كانت اكبر ثالث مستورد للسلاح في العالم، مستوردة بنسبة ٦ % من صادرات العالم من السلاح^{٥١}.

فإذا كانت روسيا حققت زيادة بصادراتها من السلاح خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، وبنفس الوقت انخفضت حصة الخماسية من صادرات الأسلحة بنسبة ٥ % (٨٠ %-٧٠ %)، هذا يعني أن الدول الأربعة (باستثناء روسيا)، تتحمل هذا النقص (٥ %). فإذا وزعنا هذه النسبة حسب حصة كل دولة من صادراتها من السلاح، تكون حصة أمريكا من خسارة تصدير السلاح ٣٠ % * ٥ % = ١٥٠ / ١٥٠٠ = ١٠ / ١٠٠٠، وبما أن روسيا صدرت سلاح بقيمة ١٠ مليار دولار تقريبا العام الماضي من نسبتها البالغة ٢٣ %، بالتالي تكون أمريكا صدرت سلاح بقيمة ٣٠ * ٢٣ / ١٠٠٠٠٠٠٠٠ = ١٣ مليار دولار. فإذا حسبنا حصة أمريكا من خسارة تصدير السلاح لوجدناها تساوي ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠ * ١٥ / ١٠٠٠ = ١٩٥ مليون دولار فإذا ضربناها بـ ٥ سنوات تصبح ٩٧٥ = ٥ * ١٩٥٠٠٠٠٠٠٠ مليار دولار أي ما يعادل تريليون دولار.

فإذا جمعنا كلفة حربي العراق وأفغانستان، وكلفة الرواتب والعمليات الحربية بعد ٢٠٠٦، وخسائر تصدير السلاح لحصلنا على مجموع ٦.٤ تريليون دولار وهي خسائر أمريكا بداية الأزمة.

ب-٣: إنعاش الاقتصاد الأمريكي من خلال فلسفة فريدمان

أن نتائج الأزمة على أمريكا من خلال إغلاق ١٥٠ بنك إلى الآن، ومعدل بطالة بين ١٠ إلى ١٤ %، هو شيء طبيعي جراء الأزمة مقارنة بأزمة ١٩٢٩، والتي أغلقت ٥٠٠٠ بنك ومعدل بطالة ٤٠ %. فقد نجحت أمريكا بتخطي تلك الأزمة منفردة دون مساعدة من احد، فكيف والعالم كله اليوم

^{٥١} الإمارات استوردت ٦ % من صادرات العالم من السلاح، صحيفة ٢٦ سبتمبر الأسبوعية، اليمن، الصفحة الاقتصادية، نقلا عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الثلاثاء ٢٨ نيسان ٢٠٠٩.

يقف لجانبها وفي مساعدتها لتخطي الأزمة. كما أن الدول الرأسمالية الكبرى مثل أمريكا سبب البطالة فيها أساساً ليس الأزمة، إنما منظومة الرأسمالية نفسها، فخلال حقبة العولمة * النيوليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرّت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزاع التصنيع (deindustrialization)، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية - القومية إلى الشكل المتعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهما. وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، ما أدّى إلى هجرة جماعية للرأسماليين إلى "الجنّات الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد: التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية، والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤدّ فقط إلى خلق بطالة واسعة النطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسّع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي - العقاري في أمريكا حتى عام ٢٠٠٦، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي^{٥٢}.

فالأزمة التي تعيشها أسواق المال في أمريكا حالياً والتي طالت الأسواق العالمية خطيرة، لأن المسؤولين عن إيجاد حلول للأزمة، سوف يستغلون الموقف لتطبيق سياسات موالية للشركات الكبرى، وهو ما سوف يساعد على إثراء هؤلاء أنفسهم الذين كانوا السبب فيها.

فالليبراليون الجدد في واشنطن الذين يسيطرون على العالم، سوف يفرضون رغباتهم على الدول من خلال استغلال التهديدات الإرهابية الموجهة ضد الأمن، ومن خلال اختلاق الاضطرابات السياسية والاقتصادية أو مواكبة الكوارث الطبيعية، وذلك بهدف نشر وتوسيع الخصخصة، وتطبيق المزيد من السياسات التي تدعم حرية الأسواق، تلك الأزمات من شأنها أن تترك المنطقة في حالة دمار كامل، فتدخل الشركات في قلب المنطقة المنكوبة، وتأخذ الأمور في يدها، وتحولها إلى أحد كبرى المشاريع لحساب الأثرياء على حساب الفقراء^{٥٣}.

* إن العولمة ظاهرة اشمل من الرأسمالية وهي بخلاف هذه الأخيرة التي تعبر عن ذاتها من خلال النسق الاقتصادي، فإنها (العولمة) تعبر عن ذاتها من خلال الأنساق المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إلا أن هذا لا يعني استقلالية العولمة عن الرأسمالية بل على العكس إن الرأسمالية المعاصرة تشكل بقوانينها ومتطلباتها القوة الدافعة لمنظومة العولمة. مقتطفات مأخوذة من رسالة دكتوراه للدكتور مدين علي، بعنوان التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة، مرجع سابق، ص ١٨.

^{٥٢} د. البيلالي، حازم، الأزمة المالية الحالية، محاولة للفهم، مرجع سابق، ص ٧.

^{٥٣} كلاين، نعمومي/تأليف. خوري، نادين/ترجمة، عقيدة الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

أو أن تختلق الرأسمالية الأزمات، مثلما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، فنتثير الاضطرابات أو التمرد أو توجب الحروب. ووسط الفوضى، وبينما الشعوب في حالة عدم توازن، تبدأ الشركات والمؤسسات الكبرى تتدخل لتسيطر، وتحول الوضع لصالحها وصالح الرأسمالية بدون أية معارضة من الشعب. تلك الرأسمالية تصفها كلاين بالكارثة لأنها تضحي بالشعوب من أجل الربح وتذكر كلاين، مارجریت تاتشر، التي دعمت تلك السياسة في الثمانينات قولها بأنه: ليس هناك بديل آخر^{٥٤}.

من الأمثلة على تلك السياسة التي تعمل على إزالة وإعادة بناء العالم، ما حدث في كل من جنوب شرق آسيا بسبب التسونامي، أو في نيواورليانز بسبب إعصار كاترينا، والأزماتان تعكسان الأسلوب الأمريكي من أجل فرض سيادة النظام العالمي الجديد الذي أطلق برائن الرأسمالية في شكلها الأكثر توحشا. وتذكر كلاين كيف أن ريتشارد بيكر عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري قال لأعضاء اللوبي فيما يخص نيواورليانز: 'لقد قمنا أخيرا بتنظيف منطقة الإسكان الشعبي في نيواورليانز'.

فالذي حصل في نيواورليانز، إزالة مجتمعات بأكملها، واستبدالها بمساكن غالية الثمن ومشاريع أخرى تعود بالأرباح الكثيرة، مثل بناء مدارس خاصة بدلا من إعادة بناء المدارس العامة المجانية، وكل ذلك على حساب الفقراء الذين اجبروا على مغادرة المكان، وترفض الحكومة عودتهم إليها.

تلك السياسة تقوم على نظرية رجل الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان الذي توفي عن عمر يناهز التسعينات، وهي النظرية التي طرحها في كتابه 'الرأسمالية والحرية' ونشره عام ١٩٦٢، ويؤكد فيه أن 'فقط الأزمات سواء حقيقية أو مصطنعة يمكنها أن تحقق تغييرا حقيقيا'. والمحافظين الجدد* في أمريكا يقومون بهذا الدور اليوم وينفذون أجندة الشركات الكبرى والتي تقوم على ثلاث خطوات تعكس الجشع:

- إزالة كل ما يتعلق بالقطاع العام.
- تحرير كامل لعمل الشركات.
- خفض الإنفاق العام إلى أدنى مستوى، بل واستبعاده تماما إن كان ممكنا.

^{٥٤} كلاين، نعومي، المرجع السابق، ص ٦٧.

* المحافظين الجدد وفلسفة القوة : تمثلت الفلسفة الأمريكية طويلاً بالمذهب الذرائعي الذي أسسه "تشارلز بيرس" ١٨٣٩ - ١٩١٤ وطوره "وليم جيمس ١٨٤٢ - ١٩١٠" ثم "جون ديوي" وآخرون ، وهي تنص على أن الإنسان لا يجب أن يؤمن إلا بالأفكار المثمرة المفيدة ويترك كل ما عداها ، كما يقول "وليم جيمس" فإن جدارة أي نظرية يجب أن تقاس بالقيمة النقدية Cash Value التي تجلبها . ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، برز الجيل الثاني من المحافظين الجدد New Conservatives الذين ركزوا على مبدأ القوة ، حيث إن أفكارهم السياسية والدينية والفلسفية ، ما هي إلا حلقات تدور حول مركز القوى العسكرية الأمريكية كأداة لخدمة الليبرالية الجديدة تحت أسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد ٢١" أو عولمة السلاح لضمان المواد الخام . وقد سيطر المحافظون الجدد على التلفزيون والصحافة ورأس المال . ويطلق على عهد الرئيس "بوش" بأنه عهد المحافظين الجدد عبر فكرة مركزية تقوم على دعوتهم بأن الولايات المتحدة، يجب أن تحكم العالم بمفردها.

تلك السياسة تؤدي بالضرورة إلى خلق طبقة قوية من رجال الأعمال الذين يشاركون طبقة من السياسيين الفاسدين، ففي روسيا ظهرت طبقة المليارديرات، وفي الصين الأمراء وفي تشيلي 'البيرانهاس' وفي أمريكا هناك الموالون لبوش وتشيني^{٥٥}.

وفي كل تلك الدول تتشابه الخريطة، فيتم تحويل ثروات ضخمة من المال العام إلى أياد خاصة، ثم يتزايد الدين العام ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، فتتوسع الفجوة بين الأثرياء ثراء فاحشا والفقراء المهملين بالاستغناء عنهم، ثم تبدأ حملة للمزايدة على الشعور القومي، مثل الدعوة إلى الحرب ضد الإرهاب والعالم، التي أطلقها الرئيس الأمريكي بوش من أجل تبرير الإنفاق بلا حدود على الأمن.

كيف تطبق تلك النظرية على الوضع الحالي في الأسواق المالية الأمريكية والعالمية؟

إن أزمة كبيرة بحجم الأزمة المالية الحالية استنفذت جيوب الطبقة الوسطى الأمريكية، من خلال خطة بوش، بطلب مبلغ ٧٠٠ مليار دولار، وهي أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، التي تؤول لمساعدة البنوك المنكوبة، كما استنفذت موارد صندوق النقد الدولي ١.١ تريليون دولار، أيضا لصالح أسواق المال العالمية التي تسيطر عليها أمريكا، بالإضافة لخسارة العديد من الدول لجزء كبير من احتياطياتها المقومة بالدولار بسبب انخفاض قيمته.

وبعد أن تستنفذ الولايات المتحدة موارد العالم، وخاصة الدول المنافسة لها اقتصاديا، سوف تعود الدورة الاقتصادية فيها من جديد^{٥٦}، فكل أزمة تنفجر هي نقطة النهاية لدورة وضعت، ونقطة البداية لدورة مقبلة " ... وتصبح الأزمة هي أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة... ولأن التصحيح لا يحدث في البداية، وإنما يقع في النهاية، فإنه يبدو مفاجئاً، ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله ... ويؤدي في واقع الأمر إلى تدمير كميات هائلة من الثروات والدخول"^{٥٧}.

^{٥٥} كلاين، نعومي، مرجع سابق، ص ٧١.

^{٥٦} الدورة الاقتصادية "الأزمة الاقتصادية" Business Cycle تعود دورة الأعمال إلى عوامل متضمنة في الاقتصاد الرأسمالي وتبدأ بمرحلة الانتعاش فالنهوض ثم الانكماش فالركود، وهي حالة طبيعية في الاقتصادات الرأسمالية، د. زكي، رمزي - في وداع القرن العشرين - تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية - دار المستقبل العربي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ١٠٢.

^{٥٧} د. مرسى، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ٤١٤.

٣: صور تداعيات الأزمة وتجلياتها المتوالية فصولاً

شهد العالم مع بداية الأزمة المالية الراهنة العديد من الآثار والمنعكسات، طالت الدول الغنية منها والفقيرة، بدت الأزمة مالية، لكن مع الحجم الكبير من الخسائر، ما لبثت أن تحولت وفي فترة قصيرة جداً إلى أزمة اقتصادية عالمية، تطل آثارها العالم بأسره.

٣-١- الانتقال من أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية عالمية^{٥٨}:

أ- أزمة الرهن العقاري:

وهي أول مرحلة من مراحل الأزمة، حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى زلزال اقتصادي نتج عنه إفلاس شركات الرهن العقاري، وفقدان الملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم، ولأن العالم يعيش عصر العولمة، فإن تلك الأزمة امتدت لتطال أوروبا ثم دول العالم الأخرى بما فيها الدول العربية، وهذه الأزمة أدت إلى تدهور القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم انخفاض أسعار العقارات، وأسعار الأراضي، وتوقف المطورين العقاريين عن تنفيذ مشاريعهم أو تأجيلها.

ب- أزمة الائتمان:

وهذه جاءت تابعة لأزمة الرهن العقاري، وهنا عجز الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم، ما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك، وبالتالي ظهرت أزمة السيولة، وظهر جفاف السيولة، مما حدا بالبنوك المركزية إلى التدخل وضخ مئات المليارات إلى الأسواق، ولكن دون جدوى نظراً لكبر حجم الأزمة، وإن ما تم عمله لم يعد سوى إعطاء المسكنات المؤقتة، وهذه الأزمة امتدت كذلك لتطال جميع دول العالم دون استثناء.

ت- أزمة الأسواق المالية:

هذا وقد امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان إلى أسواق العالم وبورصاته، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية، وأسواق اليابان والشرق الأقصى، وأخيراً وليس آخراً الأسواق العربية، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من ٦٠% من قيمتها، بل أن الكثير من الشركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها إلى ما دون قيمتها الدفترية بكثير، وهذا يعني أن أغلب المواطنين فقدوا معظم ثرواتهم، مما ينتج عنه الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية.

^{٥٨} زيدان، محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٩.

ث- أزمة البترول:

ومع ظهور الأزمات المذكورة آنفاً، ظهرت أزمة البترول الجديدة، حيث انخفضت أسعار البترول خلال شهرين من ١٤٨ دولاراً للبرميل، إلى أقل من ٥٠ دولاراً، ما يعني أن البترول فقد حوالي ثلثي قيمته، وبالتالي بدأت أزمة جديدة لدى الدول المصدرة للنفط، مما ستعكس آثارها السلبية على العالم أجمع، هذا في الوقت الذي فقدت فيه دول النفط الكثير من فوائضها المودعة في بنوك غربية أعلنت إفلاسها، ما خلق انطباعاً لدى البعض بأن الدول العربية البترولية هي المقصودة في الأساس بهذه الأزمات.

٣-٢- الآثار والمنعكسات المباشرة على الدول الرأسمالية:

بدأت الأزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ما ترك آثاراً مالية ونقدية مباشرة عليها، وبسبب العولمة، ألقت الأزمة بظلالها على الدول الرأسمالية الأكثر تشبيكاً مع الولايات المتحدة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار^{٥٩}:

- **أمريكياً:** انخفض مؤشر ستاندر اند بورز القياسي في سوق نيويورك للأوراق المالية و مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى ومؤشر داو جونز بأكثر من ١٠% خلال فترة لا تتجاوز شهراً، وانخفاض أسعار العقارات بأمريكا، حيث تراجعت أسعار السكنات حتى الجديدة منها ب ٢٣.٥%، أما القيم المادية كالأراضي، فقد انخفضت بنسبة ١٣%، مع العلم أن هذا القطاع يغطي النفقات الاستهلاكية بنسبة ٧٠%، وتفشي ظاهرة: تقلص القروض، وانخفاض قيمة الأوراق المالية الأمريكية المتراكمة بالبنوك العالمية، مما أفقدها ثقة عملائها.

- **في أوروبا:** جمدت جميع البنوك الأوروبية صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة. ففي فرنسا جمد بنك " بي. أن. بي باريبا" أكبر بنك فرنسي مدرج في البورصة استثمارات قيمتها ١.٦ مليار يورو (٢.٢ مليار دولار)، بسبب مشكلات الائتمان العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، وصرح " بي. أن. بي باريبا" ثاني أكبر بنك في منطقة اليورو من حيث القيمة السوقية للأسهم، أن أزمة الائتمان العقاري عالي المخاطر، تحول دون حسابه لقيمة صناديق استثمار في الأوراق المالية المدعومة بأصول، وتمنع المستثمرين من استرداد نقودهم منها.

أما البورصات الأوروبية فقد أفلتت على خسائر واضحة، حيث تراجعت بورصة باريس (كاك ٤٠) بنسبة ٣.٢٦%، وهو أدنى مستوى لها منذ بداية العام الجاري. أما بورصة فرانكفورت ف سجلت

^{٥٩} د. رايس، حدة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، العدد ١٦، آذار ٢٠٠٩.

أيضا تراجعاً بنسبة ٣.٢٦%، في حين خسرت بورصة لندن ٤.١% عند الإقفال، وتراجعت بورصة مدريد ٣.٧٢%.

- **في آسيا:** شهدت البورصات الآسيوية تراجعاً كبيراً جداً، متأثرة ببورصة نيويورك مع استمرار الأزمة المتعلقة بالقروض العقارية في الولايات المتحدة، وبدأت الخسائر واضحة في بورصة طوكيو التي أقلت على تراجع كبير. وخسر مؤشر نيكاي ٣٢٧.١٢ نقطة ليقف عند ١٦١٤٨.٤٨ نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ الـ ٢٩ من نوفمبر ٢٠٠٦.

٣-٣- الآثار والمنعكسات على الدول النامية النفطية:

بما أن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى، ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت مؤخراً إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وللتعرف على التطورات التي طرأت على أسواق النفط الخام، سيتم تحليل التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام، وكذلك التغيرات التي طرأت على أسعار الأسهم.

أ) التغيرات في أسعار النفط الخام

يعد النفط الخام سلعة إستراتيجية لها أثرها الواضح بالنسبة للدول المستهلكة و للدول المنتجة للنفط، سيما في مجال التمويل، ذلك أن ارتفاع عوائد النفط الخام توفر لمجموعة الدول المنتجة لهذه السلعة، فرصة فريدة ولكنها وقتية وعابرة لتحقيق العديد من الأهداف الرئيسة؛ كالتنوع الاقتصادي والتنمية الحقيقية وغيرها من الأهداف الرئيسة الأخرى.

والمتتبع لسوق النفط الخام يمكنه ملاحظة أن أسعار هذه السلعة الإستراتيجية، قد شهدت خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ارتفاعاً ولمستويات قياسية، بلغت وفقاً للمتوسط العام للأسعار الفورية المبينة بالجدول رقم (٢)، ١٣١.٧٨ دولار لكل برميل خلال شهر تموز من العام ٢٠٠٨، بزيادة قدرها ٥٨.٥٢، ٣٩.٦٨، ٧٦.١ دولار لكل برميل، وبمعدل نمو بلغ ٧٩.٩%، ٤٣.١%، ١٣٦.٧%، مقارنةً بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر تموز/ ٢٠٠٧، وشهر شباط/ ٢٠٠٨، وشهر شباط/ ٢٠٠٧ على التوالي.

بيد أن المتوسط العام للأسعار الفورية للنفط الخام، أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه خلال شهر تموز من العام ٢٠٠٨، بمعدل شهري بلغ في المتوسط ١١.٧١% شهرياً، ليصل إلى ٣٩.١٩ دولار لكل برميل خلال شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٨، ويوضح الجدول رقم (٢)

التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في فبراير/شباط من العام ٢٠٠٧ وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول من العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢) الأسعار الفورية للنفط الخام خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
(دولار / برميل)

الأسعار الفورية								
المتوسط العام		خامات أخرى		خام برنت		سلة أوبك		
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٨٩.٦٢	٥١.٧٢	٨٨.٤٥	٥٠.٧٤	٩٢.٠٠	٥٣.٦٨	٨٨.٤	٥٠.٧٣	كانون الثاني
٩٢.١٠	٥٥.٦٨	٩٠.٧٣	٥٥.١٧	٩٤.٩٨	٥٧.٤٣	٩٠.٦	٥٤.٤٥	شباط
١٠٠.٧٥	٥٩.٦٠	٩٩.٦٨	٥٨.١٩	١٠٣.٥٨	٦٢.١٥	٩٩.٠	٥٨.٤٧	آذار
٩٤.١٧	٥٥.٦٧	٩٢.٩٥	٥٤.٧٠	٩٦.٨٥	٥٧.٧٥	٩٢.٧	٥٤.٥٥	متوسط الربع الأول
١٠٦.٨٩	٦٤.٥٤	١٠٦.٤٩	٦٢.٦٤	١٠٨.٩٧	٦٧.٥١	١٠٥.٢	٦٣.٣٩	نيسان
١٢٠.٩٣	٦٤.٧٥	١٢٠.٣٥	٦٢.٥١	١٢٣.٠٥	٦٧.٣٨	١١٩.٤	٦٤.٣٦	أيار
١٣٠.٢	٦٨.١٣	١٢٩.٣٢	٦٦.٠٨	١٣٢.٤٤	٧١.٥٥	١٢٨.٣	٦٦.٧٧	حزيران
١١٩.٢٧	٦٥.٧٨	١١٨.٧٢	٦٣.٦٨	١٢١.٤٩	٦٨.٨١	١١٧.٦	٦٤.٨٤	متوسط الربع الثاني
١٣١.٧٨	٧٣.٢٦	١٣٠.٩٥	٧٠.٨٩	١٣٣.١٩	٧٧.٠١	١٣١.٢	٧١.٨٩	تموز
١١٢.٨٢	٦٩.٠٦	١١٣.٠٣	٦٧.٧٤	١١٣.٠٣	٧٠.٧٤	١١٢.٤	٦٨.٧١	أب
٩٧.٧٨	٧٥.٠٥	٩٩.٢١	٧٤.١٠	٩٨.١٣	٧٦.٨٧	٩٦.٠	٧٤.١٨	أيلول
١١٤.٢٣	٧٢.٤٦	١١٤.٤٠	٧٠.٩١	١١٤.٧٨	٧٤.٨٧	١١٣.٥	٧١.٥٩	متوسط الربع الثالث
٧٠.٨٦	٨٠.٥١	٧١.٥٠	٧٩.٦٧	٧١.٨٧	٨٢.٥٠	٦٩.٢	٧٩.٣٦	تشرين الأول
٦٣.٥٩	٩٠.٢٩	٨٨.٤٥	٨٩.٢٥	٥٢.٥١	٩٢.٦٢	٤٩.٨	٨٨.٩٩	تشرين الثاني
٣٩.١٩	٨٨.٦٣	٣٨.٦١	٨٧.٤٤	٤٠.٣٥	٩١.٢٥	٣٨.٦	٨٧.١٩	كانون الأول
٥٧.٨٨	٨٦.٧٨	٦٦.١٩	٨٥.٤٥	٥٤.٩١	٨٨.٧٩	٥٢.٥٣	٨٥.١٩	متوسط الربع الرابع
٩٦.٣٩	٧٠.١٧	٩٨.٠٧	٦٨.٦٩	٩٧.٠١	٧٢.٥٦	٩٤.٠٨	٦٩.٠٤	متوسط الفترة

المصدر: منظمة الفطار المصدرة للنفط " أوبك"، النشرات الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة، متاح:

www.opec.org

وبما أن الطلب على النفط هو العامل الرئيس الذي يمكنه أن يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية، لذلك سنتناول الطلب والعرض العالميين في السوق العالمي للنفط بين عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (٣) الطلب والعرض العالميين للنفط الخام خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨
(مليون برميل / يوم)

العرض العالمي للنفط الخام	الطلب العالمي على النفط					
	المجموع	أخرى	الدول النامية	الدول الصناعية المتقدمة		
٨٤.٣	٨٦.٠	٤.٩	٣١.٣	٤٩.٨	الربع الأول	٢٠٠٧
٨٤.٣	٨٤.٨	٤.٦	٣٢.٠	٤٨.٢	الربع الثاني	
٨٤.٣	٨٥.٨	٤.٩	٣٢.١	٤٨.٩	الربع الثالث	
٨٥.٦	٨٧.٠	٥.٣	٣١.٧	٤٩.٨	الربع الرابع	
٨٤.٦	٨٥.٩	٤.٩	٣١.٩	٤٩.٢	المتوسط العام	
٨٦.٣	٨٦.٧	٥.٠	٣٢.٨	٤٨.٩	الربع الأول	٢٠٠٨
٨٦.٣	٨٥.٥	٤.٩	٣٣.٤	٤٧.٢	الربع الثاني	
٨٥.٨	٨٤.٨	٥.٠	٣٣.٢	٤٦.٦	الربع الثالث	
٨٥.٥	٨٦.٢	٥.٢	٣٢.٩	٤٨.١	الربع الرابع	
٨٦.٠	٨٥.٨	٥.١	٣٣.٠	٤٧.٧	المتوسط العام	

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك "، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة، متاح : www.opec.org

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٣) ، يمكن تبين أهم التطورات التي طرأت على قوى التوازن في السوق العالمي للنفط في النقاط التالية:

- بلغ فائض العرض العالمي للنفط خلال هذه الفترة، في المتوسط حوالي ١.٤ مليون برميل يوميا.

- انخفاض الأسعار وفقاً للمتوسط العام للأسعار الفورية بمعدل بلغ في المتوسط ٦٣.٣٤ % خلال هذه الفترة، وذلك بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وما تمخض عنه من انخفاض الطلب على النفط على الرغم من تزايد الطلب خلال شهر ديسمبر/كانون الأول نظراً لدخول فصل الشتاء.

أي أن انخفاض معدلات النمو العالمي (المبين بالجدول رقم ٤) الناتج عن الأزمة، أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط الخام.

جدول رقم (٤) معدلات النمو الاقتصادي لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ في مناطق العالم المختلفة

ت	البيان	معدلات النمو الاقتصادي (%)		
		٢٠٠٨		٢٠٠٩
		قبل الأزمة	بعد الأزمة	
١	العالم	٥	٢.٥	٠.٩
٢	الدول مرتفعة الدخل	٣.٢	١.٣	٠.١-
٣	دول منطقة اليورو	٣.٦	١.١	٠.٦-
٤	الدول النامية	٧.١	٦.٧	٤.٥
٥	دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى	٦.٥	٥.٣	٢.٧
٦	دول شرق آسيا والمحيط الهادي	٩.٧	٨.٥	٦.٧
٧	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥.٥	٤.٤	٢.١
٨	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦.٨	٥.٤	٣.٩
٩	الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٦.٤	٥.٤	٤.٦

المصدر: البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، متاح على العنوان البريدي: www.worldbank.org.

الجدير ذكره هنا، أن المسيطر على تجارة النفط الخام، بدءاً بالتنقيب حتى الاستكشاف والإنتاج والتوزيع، هي الشقيقات الخمس Five Sister أو العمالقة الكبار Super majors وهي:

(Total fina Elf, Exxon Mobil, Shell, Chevron Texaco, BP-Amoco)^{٦٠}

بالتالي فإن هذه الشركات تنعم بحصة وفيرة من أرباح النفط، فارتفاع أسعار النفط الخام يعظم أرباح هذه الشركات متعددة الجنسية، وانخفاض أسعار النفط الخام يعود بالربح الوفير على جنسية البلدان التي تملكها (لأنها المستورد الأكبر للنفط الخام بالعالم)، وبطبيعة الحال فإن انخفاض أسعار

^{٦٠} إبراهيم، قصي، موقع النفط في التجارة الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

النفط الخام يخفض من كلفة الصناعة في الدول المتقدمة، أما ارتفاعه فيزيد من أعباء الدول المستوردة لصناعات الدول المتقدمة مع زيادة في القيمة المضافة المتحققة من التصنيع في دول المركز والمباة لدول المحيط.

ويبين الجدول رقم ٥، أهم التغيرات في أسعار الأسهم الخليجية على اعتبارها منتجة للنفط:

الجدول رقم (٥) أهم التغيرات في أسعار الأسهم الخليجية (٢٠٠٧/١/٢ - ٢٠٠٨/١٢/٣١)

السوق	المشاهدة الأولى	المشاهدة الأخيرة	أعلى قيمة (شهر/سنة)	التغير إلى أعلى قيمة %	التغير من أعلى قيمة %
أبو ظبي	١٠٠	٧٩.٧٥	١٧١.٨١	٧١.٨١	٥٣.٣٨-
البحرين	١٠٠	٨١.٠٤	١٣٠.٣٩	٣٠.٣٩	٣٧.٨٤-
الكويت	١٠٠	٧٧.٨٤	١٥٦.٥٨	٥٦.٣٨	٥٠.٢٨-
السعودية	١٠٠	٦٠.٢٦	١٤٩.٢٦	٤٩.٢٦	٥٩.٦٢-
عمان	١٠٠	٩٦.٧٢	٢١٥.٢٥	١١٥.٥٢	٥٥.٠٦-

المصدر: موسى، عماد، أثر الأزمة المالية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٨.

٣-٤- الآثار والمنعكسات على الدول النامية غير النفطية:

إن البلدان الأقل نمواً المستوردة للغذاء والنفط، هي بلدان تعاني أصلاً من الطفرة التي حدثت في أسعار النفط والسلع، ولهذا السبب تواجه ضغوط تضخمية وتراكم في عجز موازينها المالية. فبالرغم من الهبوط الذي رافق أسعار السلع والطاقة بمستوى ملحوظ في الفترة الماضية، إلا أن هذه البلدان لا تزال تعاني من هذا القليل. وعلاوة على ذلك، تأثرت الدول المصدرة للسلع تأثراً شديداً جراء تدني الطلب على صادراتها. وقد وضع تدهور صادراتها ونقص تدفق المعونات ضغوطاً إضافية على موازين حساباتها الجارية. فهذه التطورات تهدد حتى الآن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية، وخاصة الأهداف الرامية لتخفيف الفقر. ويمكن أن نجمل ذلك بما يلي^{٦١}:

- ففي آسيا الصاعدة: وهي من أكثر الدول النامية التي تأثرت بالأزمة بسبب انكماش الصادرات نتيجة للاعتماد العالي للإقليم على صادرات التكنولوجيا. فقد انخفضت بورصة شنغهاي ٢.١٤%. وفي سيول، خسر مؤشر "كوبسي" ٧.١٣%، أي ما يعادل ١٣٠ نقطة، في أكبر تراجع في تاريخه. وفي بانكوك خسرت البورصة ٤.٠٩% في يوم واحد. كما تراجعت بورصات سنغفورة (٣.٤٦%)، وسيدني (٣.٣٤%)، وهونغ كونغ (٢.٥٠%)، ومانيلا (٢.٦٠%)، وكوالالمبور (١.٩٤%).

^{٦١} الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأعظم منذ الحرب العالمية الثانية، منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير مركز أنقرة الشهري، مايو ٢٠٠٩، ص ١٣-١٤-١٥.

- دول وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة: هي الدول الأكثر تأثر بالنظر إلى العجز الكبير في موازين حساباتها الجارية.

- وفي إفريقيا: تباطأ النمو، ولكن بمستوى أقل من تباطؤ نمو الأقاليم الأخرى. كما حدث التباطؤ في البلدان المصدرة للسلع خاصة. كما أن العديد من البلدان تعاني من تدني الطلب على صادراتها وانخفاض التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، في وقت تقع فيه تدفقات المعونات تحت الخطر.

- وفي الشرق الأوسط (باستثناء دول النفط): آثار الأزمة المالية أكثر محدودة لأن دول المنطقة ذات تكامل محدود مع الاقتصاد العالمي.

وهذه أهم آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول النامية غير النفطية^{٦٢}:

• **التجارة:** هبوط معدلات التجارة العالمية، أصاب البلدان المنخفضة الدخل بأضرار كبيرة، حيث تقيد التقديرات بأن الطلب في أسواق الصادرات هبط ما بين ٥ %، و ١٠ %، في العام ٢٠٠٩.

• **تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص:** شهد صافي تدفقات رأس المال من القطاع الخاص إلى أشد البلدان فقراً، هبوطاً كبيراً إلى ٢١ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٨، من ٣٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٧.

• **التحويلات:** أدى التدهور الشديد الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية إلى هبوط كبير في تحويلات العاملين إلى البلدان المنخفضة الدخل.

• **السياحة:** تعتمد العديد من البلدان المنخفضة الدخل - ولاسيما البلدان الجزيرية الصغيرة - اعتماداً شديداً على السياحة للحصول على النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي. فالإيرادات من السياحة على الصعيد العالمي هبطت بنسبة ٨ % في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان ٢٠٠٩، مما يواصل الهبوط الحاد الذي شهده النصف الثاني من العام ٢٠٠٨.

^{٦٢} البلدان المنخفضة الدخل تواجه طول مدة تحقيق الانتعاش الاقتصادي، البنك الدولي، بيان صحفي رقم ٢٠١٠/٢٤/EXC، متاح على الرابط <http://go.worldbank.org/EY657T44I0>

الفصل الثاني

دور صندوق النقد الدولي في إدارة وحل الأزمات الاقتصادية

أولاً: سياسات الصندوق ومنهجيته في إدارة وحل الأزمات الاقتصادية

ثانياً: أهم الأزمات المالية السابقة للضرورة المالية العالمية

ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في علاج هذه الأزمات

أولاً: سياسات الصندوق ومنهجيته في إدارة وحل الأزمات الاقتصادية

تمهيد:

حينما قاربت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء دعت الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تبحث عن زعامة وسيادة العالم الرأسمالي، إلى العديد من المناقشات الاقتصادية، وذلك لوضع نظام نقدي دولي جديد، وانتهت المناقشات إلى وضع خطتين، الأولى أمريكية وهي خطة "هوايت" والأخرى انجليزية وهي خطة "كينز".

تضمن الخطة الأولى اقتراح بإنشاء صندوق دولي لاستقرار سعر الصرف على غرار صناديق الصرف الوطنية التي شهدتها كثير من الدول في فترة الثلاثينات، وكذلك إنشاء بنك دولي إلى جانب الصندوق الدولي تكون مهمته تعمير وتمويل الاقتصادات التي دمرتها الحرب.

بينما تضمنت الخطة الثانية اقتراح بإنشاء مؤسسة نقدية دولية على غرار غرفة المقاصة الموجودة في البنوك المركزية الوطنية، إلا أنه وإن كانت البنوك التجارية هي الأعضاء في غرفة المقاصة الوطنية، فإن البنوك المركزية هي الأعضاء في غرفة المقاصة الدولية، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم انتماها إلى الدول عن طريق عملة دولية جديدة يطلق عليها "Bancor".

وانتهى المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة (بريتون وودز) إلى الموافقة على اتفاق صندوق النقد الدولي "IMF" لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، واتفاق البنك الدولي للتعمير والتنمية "IBRD" لتنظيم العلاقات المالية الدولية.

ومن الملاحظ أن النظام النقدي الدولي الجديد أقرب إلى الخطة الأمريكية منه إلى الخطة البريطانية، وهذا يعكس مدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم في تلك الفترة.

وقد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على بدء سريان الاتفاق عندما توقع عليه الدول التي تملك ٦٥% من مجموع الحصص المحددة لكل دولة من الدول التي اشتركت في مؤتمر بريتون وودز، وفي ٢٧ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٤٥ تحقق هذا الشرط، وذلك عندما أودعت ٢٢ دولة الحصص المحددة لها، وكانت هذه الدول تمتلك نسبة ٧٧% من مجموع الحصص في ذلك الوقت^{٦٣}.

وقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق في الفترة ما بين ٨ و ١٤ مارس/آذار سنة ١٩٤٦ م بولاية جورجيا الأمريكية، وذلك من أجل البت في بعض المسائل الثانوية، وخلافاً لما أراده

^{٦٣} د. عبد السلام، طارق محمود، صناديق التمويل العربية الاداء والطموحات، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٦٠.

الوفد البريطاني من جعل مدينة نيويورك مقراً للصندوق، فقد أصر الوفد الأمريكي على جعل واشنطن مقر صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ نشر الصندوق أول قائمة بأسعار تعادل عملات ٢٢ دولة من الدول الأعضاء، وبدأ الصندوق ممارسة نشاطه الفعلي في مارس سنة ١٩٤٧^{٦٤}.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي، عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على انتهاز سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من موارده لأغراض التمويل المؤقت ولمعالجة مشاكل اختلال موازين المدفوعات، ويستخدم الصندوق في إقراضه للدولة العضو ما يسمى وحدة حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDR).

هذا ويقدم صندوق النقد الدولي قروضاً، من خلال مجموعة متنوعة من التسهيلات لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في تلك التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات في الدول المقترضة، والظروف التي يتعامل معها التسهيل، وأهم هذه التسهيلات^{٦٥}:

- اتفاقيات المساندة Stand-by Arrangements: ويتيح الصندوق بموجبها للبلد العضو السحب من موارده على فترة تتراوح ما بين ١٢ - ١٨ شهراً لمعالجة المشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.
- الائتمان المديد Extended Fund Facility: ويتيح للبلد العضو السحب من موارده الصندوق على فترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربع سنوات لمعالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تسبب خللاً كبيراً في ميزان المدفوعات.
- دعم النمو والحد من الفقر Poverty Reduction and Growth Facility: يقدمه الصندوق بسعر فائدة منخفض بهدف مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مزمنة أو طويلة الأجل في ميزان المدفوعات.
- الاحتياطي التكميلي Supplemental Reserve Facility: تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة في أسواق تلك الدول بشكل مفاجئ متمثلاً في تدفق (هروب) رؤوس الأموال في الخارج.

^{٦٤} د. جامع، احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٠، ص ٢٦٨.

^{٦٥} د. المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٣، ص ٨٦-٩٠.

- خطوط الائتمان الطارئ Contingent Credit Lines: ويتيح ذلك التسهيل تمويل قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تطبق سياسات اقتصادية قوية، ولكنها تواجه احتمالات امتداد عدوى الأزمات المالية من بلدان أخرى.
 - مساعدة الطوارئ Emergency Assistance: ويتم تقديمها لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها.
 - تسهيل التمويل التعويضي Compensatory Financing Facility: ويقدم لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعا أولية لمواجهة أي نقص مؤقت في حصيللة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار.
- هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق بتقديم العديد من التسهيلات المؤقتة أو الطارئة في بعض الحالات الخاصة، ومن أهم أمثلتها^{٦٦}:

- ١ - اتفاقية النفط المؤقت Oil Facility: كما حدث خلال أزمة الطاقة في السبعينات، حيث قام الصندوق بتدوير فوائض العملات الأجنبية لدى الدول المصدرة للنفط، ومساعدة الدول المستوردة له.
- ٢ - المساهمة الفعالة في حل أزمة الديون Debt Crisis: كما حدث في دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات، من خلال وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار وتقديم تمويل من موارد الصندوق الخاصة.
- ٣ - اتفاقية التمويل لتحويل الأنظمة الاقتصادية Systemic Transformation Facility: والذي قدمه الصندوق إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في أواخر الثمانينات.
- ٤ - استحداث اتفاقيات جديدة للإقراض (NAB) New Arrangements to Borrow: لمواجهة ما قد يقع من أزمات مالية كبرى مستقبلاً، وذلك في أعقاب أزمة المكسيك عام ١٩٩٤، كما قام الصندوق بتقديم قروض للدول الآسيوية في أعقاب وقوع الأزمة المالية الحادة التي منيت بها تلك الدول في عام ١٩٩٧ بلغ مجموعها نحو ٣٦ مليار دولار أمريكي.
- ٥ - محاربة الفقر من خلال قيام صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي في عام ١٩٩٦ بإطلاق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC): لتخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم، كما قام الصندوق بوضع تقرير خاص بإستراتيجية الحد من الفقر والذي يتضمن

^{٦٦} د. يونس، محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٣٥٧.

تدعيم شعور البلدان المقترضة بملكية البرامج المدعمة بموارد الصندوق، وتحقيق التنمية الشاملة، والمشاركة العامة على نطاق واسع في تلك البلدان.

١ - تشخيص الصندوق لأسباب الأزمات وعوامل تشكلها

تقع الأزمات الاقتصادية والمالية - بحسب وجهة نظر الصندوق وتشخيصاته - لأسباب متباينة ومتشابهة. ويمكن أن تتضمن أهم العوامل وراء ذلك، ضعف النظم المالية المحلية؛ أو ضخامة الاختلالات الخارجية أو الداخلية، وطول استمرارها (بما في ذلك عجز الحساب الجاري أو عجز المالية العامة أو كلاهما)؛ أو ارتفاع مستويات الدين الخارجي و/أو العام؛ أو تثبيت أسعار الصرف عند مستويات غير ملائمة؛ أو انتقال تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية من بلدان أخرى؛ أو الكوارث الطبيعية؛ أو النزاعات المسلحة؛ أو التذبذبات الكبيرة في أسعار سلع ولية أساسية كالغذاء والوقود، ومن الأسباب الشائعة وراء العسر الاقتصادي وقوع الصدمات الخارجية التي تتراوح بين الكوارث الطبيعية وتقلب معدلات التبادل التجاري أو صدمات الطلب الخارجي. ويصدق ذلك بوجه خاص على بلدان الدخل المنخفض ذات القدرة المحدودة على الاستثمار في أنشطة منع الأزمات، والتي تعتمد على طائفة محدودة من الصادرات التي تمثل السلع الأولية الجانب الأكبر منها، ويمكن أن تتخذ الأزمات أشكالاً مختلفة عديدة^{٦٧}:

فالأزمات الاقتصادية يمكن أن تتسم بمشكلات حادة في ميزان المدفوعات، وهو ما يؤدي في الغالب إلى الضغط على العملة، وحدث تراجع كبير في طلب المستهلكين واستثمار الشركات، وارتفاع البطالة، وانخفاض الدخل. وغالباً ما تقترن الأزمات بزيادة عدم اليقين في الأسواق المالية، وانخفاض أسعار الأسهم والسندات، وكذلك قيمة العملة المحلية في كثير من الأحيان. أما **الأزمات المالية** فقد تنشأ في القطاع المالي، أو أن تؤثر فيه، كما يمكن أن تكون ناشئة عن زيادة عدم اليقين في الأسواق المالية أو مصاحبة له، ما يؤدي إلى تراجع أسعار الأسهم والسندات. ويمكن أن تؤدي هذه الأزمات أيضاً إلى مشكلات في البنوك ونظام المدفوعات، ما يلحق الضرر بالقطاع العيني وعلى النشاط الاقتصادي بشكل أعم. وغالباً ما تأتي الأزمات الحادة (سواء كانت اقتصادية أو مالية) مصحوبة بركود عميق، وحالات توقف عن سداد الديون، وما يُعرف باسم "التوقف المفاجئ" ويقصد به تحول مسار التدفقات الرأسمالية الدولية.

^{٦٧} أعمال الإقراض في الصندوق لمواجهة الأزمات، لماذا تحدث الأزمات الاقتصادية، صحيفة وقائع، ٣١ أغسطس ٢٠١١، الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي.

٢- منهج الصندوق في التعاطي مع الأزمات الاقتصادية وسياساته

في مطلع السبعينات بدأت العلاقات الاقتصادية الدولية تتغير، خاصة بعد الأزمة البترولية (النفطية) العالمية التي أدت إلى حالة الركود الاقتصادي، وتفاقم أزمة البطالة في الاقتصادات الغربية المصنعة حتى بعد تعافي النمو الاقتصادي.

حيث أنه في سنتي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ازدادت أسعار النفط، ما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث بلغ العجز المالي في ميزان مدفوعات هذه البلدان مجتمعة ٣٠ مليار دولار بين سنتي ١٩٧٤ - ١٩٧٦، وهدد النظام المصرفي والمالي العالمي بالانهيار وازدادت المديونية الخارجية لهذه البلدان، وكانت ديون الدول النامية الخارجية قد بلغت سنة ١٩٧٠ نحو ٦٠ مليار دولار، وبعد عشر سنوات وصلت إلى ٤٨١ مليار دولار لتصل بنهاية الألفية الثانية إلى ما يعادل ٢ تريليون دولار^{٦٨}.

وتوقفت المؤسسات المالية عن الإقراض لهذه البلدان نتيجة تفاقم الديون، ما أدى إلى تهديد التجارة العالمية وخاصة البنية التجارية التي تركزت لصالح البلدان المصنعة، كما أن عجز ميزان المدفوعات للبلدان النامية أدى إلى عدم قدرة هذه البلدان في الاستمرار بشراء منتجات الدول المصنعة، ما دعا الدول الأكثر تصنيعاً في العالم إلى انتهاج سياسة جديدة تجاه هذه الدول، منها طلب الدول المصنعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجراء سياسة جديدة وتبني دور جديد يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي. من هنا بدأت سياسة الإقراض المشروط من قبل صندوق النقد الدولي من أجل نهوض الدول النامية باقتصاداتها.

برامج صندوق النقد الدولي لمواجهة أزمات العولمة المالية: تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية و أزمات العولمة المالية، وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسس بالأخطار المحتملة و قريبة الوقوع، هذا من جهة، و سياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات و معرفة أسبابها، وبالتالي المساعدة في معالجتها، من جهة أخرى. ومن أهم هذه البرامج سيتم التركيز على ثلاثة منها، هي:

- برامج التثبيت و التكيف الهيكلي

- برامج الإنذار المبكر

- برامج اختبار الإجهاد

^{٦٨} البواب، سيد، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين (محاورها- تحليلها- تأثيرها)، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

١-٢- برامج التثبيت و التعديل الهيكلي :هي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي و الخارجي على المدينين القصير و المتوسط، بالتركيز على أدوات السياسة النقدية و المالية و التجارية و الاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص و تقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية ، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي)

ويطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية، والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية التصحيح عدة تسميات بحسب الهدف المراد تحقيقه، أو النتيجة المتوقعة الحصول عليها جراء تطبيق برنامج التصحيح، وكذلك مقدار وحجم عناصر السياسة المالية والإجراءات المصاحبة للخطوات التنفيذية. فتسمى " البرمجة المالية" (Financial Programming) عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الداخلي والخارجي، كما تسمى "برامج الاستقرار"(Stabilization Program) حيث يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، من خلال استخدام السياسة المالية لتلعب دوراً جوهرياً في الإصلاح الاقتصادي، وتسمى أيضاً "برنامج التكيف" (Program Adjustment) على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات، تتم من خلال تصحيح اختلال مكونات ميزان المدفوعات، وكذلك الاهتمام بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي، وذلك للتخصيص الأمثل لموارد عناصر الإنتاج، كما تسمى حزمة السياسات المالية والاقتصادية، والإجراءات المستخدمة ضمن عملية التصحيح "سياسات التحرر الاقتصادي" (Liberalization Policies)^{٦٩}.

والخلاصة أنه مهما تعدد المسميات وتنوعت إجراءات تصميم السياسات، فإن عملية التصحيح المسنودة من الصندوق تتضمن نوعين من السياسات الاقتصادية تلك التي تهتم بجانب الطلب، بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد، والتركيز على قطاعات معينة مثل التجارة والمالية والصناعة.

● السياسات والإجراءات العملية:

تستند السياسات " التصحيحية" إلى ثلاثة جوانب هي: إدارة الطلب الكلي، وزيادة العرض الكلي، وتحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير^{٧٠}.

^{٦٩} البواب، سيد، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، المرجع السابق، ص٤٢.
^{٧٠} د. العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣١، مايو ٢٠٠٤، ص٦-٩.

أ- إدارة الطلب الكلي: تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وأن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وازدياد عجز الموازنة العامة، واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، وأثر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي أضعف من القدرة الإنتاجية، وزاد من حجم الاقتراض الخارجي.

ووفقاً لسياسات الطلب الكلي، وللتوافق مع الأهداف العامة في مجال معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي تتخذ مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى القضاء على التضخم، وتقليل عجز الموازنة العامة للدولة، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات.

وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- ١ - زيادة الضرائب على السلع والخدمات.
- ٢ - رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة للحد من عجز الموازنة.
- ٣ - تقليل الإنفاق الحكومي عن طريق إلغاء الدعم على السلع الضرورية.
- ٤ - زيادة أسعار الطاقة وأسعار الخدمات الحكومية، ومنتجات القطاع العام.
- ٥ - الحد من الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والحكومة، ووضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها.

وعند تطبيق هذه الإجراءات يلاحظ أن العديد من الدول النامية التي طبقتها قد صعب عليها التحكم في كمية النقود التي هي مصدر عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب اتساع فجوة الموارد، وهو ما يدفع السلطات النقدية في الدولة إلى طبع النقود (التمويل التضخمي) للتعويض عن نقص التمويل الخارجي.

كما يلاحظ أن إجراءات تقليل الإنفاق الحكومي تصيب النفقات الاجتماعية، في الوقت الذي لا تتعرض في النفقات العسكرية والأمنية لشيء من التخفيض، وهذا يؤدي بالتأكيد إلى إلحاق ضرر بليغ بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل وهي التي تستفيد من النفقات الاجتماعية في تلبية احتياجاتها الأساسية.

ب- زيادة العرض الكلي: تهدف سياسة العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي، خاصة من السلع المتاحة للتصدير، وذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج، وتوجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي، ومحاولة رفع كفاءة الاقتصاد بالتوزيع والتخصيص الأمثل للاستخدامات المنتجة.

وأهم الإجراءات المتبعة في هذه السياسات ما يلي:

١ - التركيز على المشروعات سريعة العائد، وتقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة، وتحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.

٢ - تغيير سياسات التسعير وتعديل نظم الأسعار المحلية لتحديد وفقاً لقوانين العرض والطلب، والهدف من ذلك زيادة الادخار المحلي، وترشيد استخدام القروض، والمحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.

٣ - تخفيض سعر صرف العملة الوطنية وإلغاء القيود على المعاملات الخارجية، وهذه الإجراءات تعني تحرير سعر صرف وإزالة الرقابة على النقد الأجنبي، وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية وتركها تتحدد وفقاً للعرض والطلب، ثم القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، وإزالة العوائق الاقتصادية والتنظيمية أمام الصادرات والواردات، وتخفيض التعريفات الجمركية، وإلغاء الإتفاقات الثنائية الخاصة بالمعاملات التجارية والاقتصادية.

ج- تحويل هيكل الإنتاج إلى التصدير:

يركز الصندوق على تنمية قطاع الصادرات، وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والخارجية ضمن هذا الإتجاه دون النظر إلى احتياجات السوق المحلية، حيث تصاغ خطط التنمية لخدمة هذا الهدف، ومن هذا المنطلق أيضاً تفهم مجموعة إجراءات تشجيع الاستثمارات الخاصة التي تشمل تعديل قوانين الاستثمار والضرائب، ومنح الكثير من الامتيازات التفضيلية، ونقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص الأجنبي والمختلط، وعدم تدخل الدولة بالرقابة والتسعير.

وقد أدت هذه السياسات - خاصة التي تتعلق بالقطاع الخاص الأجنبي - إلى إحداث تفاوت كبير في توزيع الدخل القومي، وسيطرة مجموعات صغيرة على الموارد القومية، وإتاحة الفرصة لرأس المال الأجنبي كي يؤثر ويسيطر على القرار الاقتصادي الوطني، ولا يهتم الصندوق كثيراً بمجالات استخدام القطاع الخاص للموارد التي تحولت إليه في القطاع العام، ولا توظيف استثماراته في القطاعات والأنشطة ذات الأولوية للبلد المعني.

٢-٢ - برامج الإنذار المبكر: في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات و التنبؤ بوقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في تحليل و التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات و البيانات التاريخية (مدة ١٢-٤ أشهر) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة، و أهمها : نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، و الارتفاع

في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، و العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسات تصحيحية. و يستند الصندوق في استشعار الأزمة و التنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها^{٧١}:

أ- وسائل مراقبة السيولة: يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الاحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، خاصة في ظل عدم قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، و هروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضرورة وضع التقديرات التالية:

- احتياجات البلد من التمويل الخارجي ، بما في ذلك عجز الحساب الجاري و التزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها في آجال لاحقة و حجم الأموال المحولة من طرف المقيمين إلى الخارج.

- مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر، والاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات و قروض مضمونة و التمويل الرسمي.

- الفجوة التمويلية المتبقية : هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة، و ترتيبها في جداول تحدد الاحتياجات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص و تدقيق احتياجات التمويل العالمية، و حجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

ب- نبض السوق: يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد، و تحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.

ج- التطلع إلى المستقبل: لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها، و يتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان، و مدى التزامها بالمعايير والمقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها.

لكن بالرغم من إيجابيات هذه البرامج في بعض النواحي و أهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان بالأزمات في سلة واحدة، و إهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، كما أنها لا توفر بسهولة الحلول و السياسات للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها تركز على التنبؤ.

^{٧١} ملدر، كرستان، تحديد مكان التعرض للمخاطر المالية مفتاح الوقاية من الأزمات، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٨.

٣-٢- برامج اختبار الإجهاد: تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ ١٩٩٩، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) و النظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة و قياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة. و الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر و الصدمات الناتجة عنها و آلية معالجتها.

جدول رقم (٦) تقييم برنامج اختبار الإجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها

نوع المخاطرة	الصدمة المحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	*تحول متوازي في منحى العائد مثل حدوث زيادة قدرها ١٠٠-٣٠٠ نقطة أساس بالنسبة لكافة الاستحقاقات. *التغير في شكل منحى العائد سواء كانت التعرجات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل *إمكانية حدوث الصدمات في الأسعار المحلية و الأجنبية	*يطبق على دفتر التداول (خاصة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت) كما يمكن تطبيقه على دفتر البنوك (الائتمان)
أسعار الصرف	*تغير في أسعار الصرف ، مثلا انخفاضه بـ ١٠-٢٠% وارتفاعه مقابل عملة لبد يعد شريكا تجاريا رئيسيا و يتوقف ذلك على طول الفترة الزمنية. *إمكانية خفض عملات أخرى تكتسي أهمية في المحفظة.	*على العموم تطبق على دفتر التداول و أحيانا على دفتر الائتمان إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية كبيرة.
الائتمان	*زيادة في احتمالات التوقف عن الدفع *زيادة نسب القروض المشكوك فيها.	تطبق على دفتر البنوك بالاعتماد على وقائع سابقة خاصة بارتفاع حالات التوقف عن التسديد
أسعار الأسهم	*انخفاض مؤشر البورصة مثلا انخفاض المؤشرات الرئيسية بمعدل ٢٠-٣٠%	يطبق في دفتر التداول.
درجة التذبذب	*زيادة درجة التذبذب في أسعار الفائدة ، أسعار الصرف، أسعار الأسهم و الخيارات...	يطبق في محافظ الخيارات، و يمكن معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق.
السيولة	*نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة، مثلا حدوث انخفاض في قيمة كافة السندات. *انخفاض درجة سيولة البنوك من خلال ارتفاع معدلات سحب و الطلب على الودائع أو انخفاض مستوى التسهيلات الائتمانية ما بين البنوك	*غالبا ما يطبق على دفاتر التداول، ويمكن تحليله على أساس نسب الأصول السائلة قبل و بعد الانخفاض.
البضائع	*انخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية (انخفاض أسعار البترول بالنسبة النفطية)	يطبق على الدول التي تركز تجارتها الخارجية على تصدير السلع بشكل كبير (الدول النفطية و المصدرة للمواد الأولية)

المصدر: بول هيلبرز، ماذا لو...؟، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٤-٢٥.

ويتم إجراء عملية اختبار الإجهاد وفق عدة مراحل^{٧٢} ، تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر و جمع المعلومات حول الاقتصاد الكلي و أداء النظام المالي و البيانات المرتبطة بالملكية و الحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات و القطاعات المهمة و معرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من استشراف جوانب التعرض للمخاطر في بعض الأصول و الخصوم و مصادر الدخل ، أي التركيز على معرفة مصادر المخاطر المختلفة.

بعدها يتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الذي هو أساس برنامج اختبار الإجهاد، حيث يتم الاعتماد على بيانات تاريخية، و أخرى افتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الاقتصاد الحقيقي و النظام المالي، و في بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الاسترشاد و صياغة اختبار الإجهاد.

بعد وضع الخطط يتم استقرار و ترجمة النتائج المختلفة لنموذج الاقتصاد الكلي إلى ميزانيات و قوائم دخل المؤسسات المالية، لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر من زيادة قدرتها الرقابية للمخاطر. أما المؤسسات ذات النظم البدائية فأنها تساعد على وضع نماذج إدارة المخاطر، لتأتي آخر مرحلة وهي تحليل الآثار، أي تحديد اثر التغير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير، و مدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل.

و من أهم استراتيجيات التحليل المعتمدة، هي تحليل الأثر على المؤسسات باستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير و قياس اثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى و على النظام المالي بأكمله، ويتم ذلك باختبار إجهاد كل ميزانية، و كل قائمة دخل على حدة، ثم فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطر كالمؤسسات التي جعلها اختبار الإجهاد أكثر تعرضا للمخاطر نتيجة الاقتراض، مثلا من البنوك أو امتلاك أسهم أو وضع ودائع و دراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى، بعدها تأتي آخر عملية، و هي تفسير النتائج و نشرها.

مما سبق يبرز الدور الرئيسي لبرامج اختبار الإجهاد في مساعدة واضعي السياسات على اكتشاف و تحديد الأثر الناشئ عن مجموعة من الصدمات الشائعة على مختلف المؤسسات، و قياس الأهمية النسبية لأنواع هذه الصدمات، و تحديد التطور الزمني لمخاطر النظام المالي، و هي عناصر مهمة جدا لزيادة قدرة اختبار الإجهاد على التنبؤ بالمخاطر و الصدمات المختلفة ، إلا أن التجارب أثبتت أن هذه البرامج تبقى عاجزة عن إحصاء كل المخاطر و تقديم تقدير و قياس دقيق لحجم الخسائر، حيث

^{٧٢} هيلبرز، بول، ماذا لو...؟ مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٦.

أنها لا توفر إلا صورة جزئية عن المؤسسات التي تتحمل المخاطر، كما أن الكثير من الدول تصطدم بمشكل ندرة البيانات و المعلومات و الخبرة الفنية، مما يجعل المعلومات التي تم تجميعها حول المؤسسات المالية أقل دقة، وهذا يؤثر على مصداقية عمليات إدارة المخاطر، وبرامج اختبار الإجهاد بصفة عامة^{٧٣}.

^{٧٣} هيلبرز، بول، ماذا لو....؟ مجلة التمويل و التنمية، المرجع السابق، ص ٢٧.

ثانياً: الأزمة المالية في دول جنوب شرقي آسيا ودور الصندوق في علاجها

تمهيد:

على الرغم من المصاعب العرضية، حققت الدول الآسيوية ذات التقدم الصناعي الحديث- متضمنة ماليزيا، هونغ كونغ، اندونيسيا، وكوريا وسنغافورا، وتايلاند- نموا اقتصاديا سريعا، وموازن مدفوعات ذات أوضاع متوازنة تسهل إدارتها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع الإنتاج، وكذلك مستويات المعيشة بمعدلات سريعة. كما كانت السياسة المالية العامة تدار على نحو يتسم بالتعقل والحصافة، وقد ترافق ذلك مع انخفاض بمستويات العجز بالموازنات والديون الحكومية، بل كان هناك فائض في بعض الأحيان. وفي الوقت ذاته استهدفت السياسة النقدية تحقيق معدلات تضخم منخفضة ونجحت في تحقيق ذلك. وفي العديد من تلك الاقتصادات، كان نظام سعر الصرف بالدولار الأمريكي بمثابة أداة فعالة لإدارة السياسة النقدية بصورة تضمن توافق معدل التضخم بصورة عامة مع المعدل السائد بالولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن هذا فقد اتسمت معدلات الادخار والاستثمار بالارتفاع وبالإضافة إلى كبر حجم الاستثمارات في الأصول المادية. فقد كان الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة مرتفعا، الأمر الذي كان من شأنه تدعيم تنمية قوة عاملة قوية وماهرة، وباستثناء هونغ كونغ وسنغافورة، وبالرغم من أن معدلات الاستثمار كانت أكثر ارتفاعا، إلا أن موازين الحساب الجاري شهدت عجوزا ملحوظة.

وفي بداية التسعينات ازدهرت الاقتصادات الآسيوية، فقد شهدت تلك الاقتصادات مزيدا من الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي كما ارتفعت الاستثمارات وأسعار الأصول بمعدلات سريعة. ويرجع ذلك الازدهار في تلك الاقتصادات إلى^{٧٤}:

١. الدور الهام والفاعل الذي اضطلعت به الدولة وتمكنت خلاله من خلق بيئة اقتصادية كلية مواتية للاستثمار والنمو. وقد تمثل ذلك في تنفيذ بنية أساسية متقدمة، وإنفاق محسوس على التعليم والصحة والإسكان وتبني سياسات نقدية جنبت هذه البلاد الوقوع في مخاطر التضخم وتطبيق نظام ضريبي محفز للقطاع الخاص وتشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة من خلال حزمة سخية من الحوافز والإعفاءات والمزايا.

^{٧٤} د. زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، ندوة الأزمات الاقتصادية في العالم، مؤسسة عبد الحميد شومان، المملكة الأردنية الهاشمية، أيلول ١٩٩٨، ص ٣٦.

٢. توافر العمالة المحلية الرخيصة وتعبئتها ضمن نظام صارم للعمل مع الحرص على توفير لغذاء لقوى العاملة بأسعار رخيصة حتى تظل الأجور منخفضة وحرمان العمال من تنظيماتهم النقابية وعدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور أو ضمانات اجتماعية للعمال.

٣. تطبيق نوع من الليبرالية الموجهة تعتمد على تفعيل آليات السوق والتجارة الحرة وفي الوقت نفسه على دور فاعل للدولة في ضبط إيقاع الحركة الاقتصادية.

إلا أنه لم يكن بمقدور المدخرات المحلية مواكبة الارتفاع في الاستثمارات، ومن ثم فقد اتجه عجز الحساب الجاري نحو الاتساع وقد بلغ متوسط عجز الحساب الجاري في كل من ماليزيا وتايلاند نحو ٦% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة مابين ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بينما بلغت هذه النسبة نحو ٢.٥% في اندونيسيا و ١.٥% في كوريا^{٧٥}.

وفي البداية كان من المتيسر تمويل مستويات العجز تلك، فقد كان سعر الدولار في انخفاض وبالتالي فقد ازدادت القدرة التنافسية للعملة الآسيوية المثبتة بالنسبة للدولار. وما ساعد أيضا على الزيادة السريعة في تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية هو انخفاض معدلات العائد في الدول الصناعية، وبالتالي تزايد التوجه الخارجي لدى المستثمرين في تلك الدول. فقد ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة من حوالي ٢٠ مليار دولار سنويا في النصف الثاني من الثمانينات إلى ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ وإلى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦. كما ازدادت تلك التدفقات إلى الاقتصادات الآسيوية النامية من مستويات منخفضة في الثمانينات إلى ٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ وإلى ما يزيد عن ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٦. وفي الوقت ذاته أصبح هامش الاقتراض الخارجي بالنسبة لاقتصادات السوق الصاعدة شديد الانخفاض^{٧٦}.

وعلى الرغم من ذلك فقد أخفى ذلك النمو السريع وظروف الازدهار نواحي الضعف الاقتصادية. فقد فرضت تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة الداخلة تحديات أمام الإدارة الاقتصادية. إذ كانت الأرضة تتدفق على النظام المصرفي الذي لم يكن معدا بشكل سليم للقيام بدور الوساطة في إقراضها. كما كان جزء من تدفقات رؤوس الأموال يتجه لتمويل استثمارات تتسم بطابع المضاربة في مجالات العقارات والتشييد، دون وجود إدارة ملائمة أو تقييم للمخاطر. ومع اقتراب الازدهار من قمته بدا هيكل استحقاق رؤوس الأموال يقصر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة الانكشاف للمخاطر. بالإضافة لذلك فغالبا ما كان الإقراض داخل تلك الدول يتجه نحو الأفراد الذين يتمتعون

^{٧٥} د. زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، المرجع السابق، ص ٣٩.
^{٧٦} الحق، نديم، الأزمة الآسيوية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، ١٩٩٨، ص ٤.

بشبكة علاقات قوية دون تقييم كاف للعائد الاقتصادي، إلا أن استمرار الازدهار الاقتصادي جعل نقاط الضعف تلك غير ظاهرة.

مع حلول عام ١٩٩٥، تحول المناخ الخارجي إلى أقل موائمة. فقد بدأت قيمة الين في التدهور بينما اتجه الدولار نحو الارتفاع. وقد أسهمت تلك التغيرات في رفع قيمة العملات الآسيوية المرتبطة بالدولار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرتها التنافسية الخارجية. ويشير الجدول التالي إلى سلوك المؤشرات الإجمالية في هذه الاقتصادات خلال العقود الثلاثة ١٩٦٥ - ١٩٩٥.

الجدول رقم (٧) المؤشرات الإجمالية لدول جنوب شرق آسيا ١٩٦٥ - ١٩٩٥
(متوسط معدل النمو السنوي - القيمة: بالمليون دولار)

الدولة والمؤشر	١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٩٠	١٩٩٠ - ١٩٩٥
ماليزيا						
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	%٧.٥	%٧.٣	%٥.٩	%٥.٩	%٥.٩
الميزان التجاري	٢٦٥	٣٠٥.٨	١٧٣٢.٥	١٤٢٣	٤١٨٥	١٧٦٣
ميزان المدفوعات الجاري	٥٤.٣	٢١٣.٧	١٢١٢	٢٠٢٥.٥	٥٠٠.٧	٣٦٨٢.٢
الاستثمار الأجنبي المباشر	٥٨.٧	٢٣٣.٥	٥٢٤	١٠٥٨	١٠٥٤	٤١٦٥
نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي	%١٥	%٢٢	%٢٥	%٣٤	%٢٨	%٣٦
الاحتياطيات الدولية عدا الذهب	٥٠١.٨	١٠٩٢.٧	٣٠٣١.٥	٤١١٢	٧٠٧٣	١٩٠٥٢
الدين الخارجي	-	-	٦٦١١	٦٦١١	١٩١٢٨.٨	٢٣٥١٢
نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي	-	-	%١٣	%١٣	%٦	صفر
معدل التضخم السنوي	%١.٣٢	%٦.٨	%٤.٧١	%٥	%١.٦	%٤.١
ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	%١.٣	%٥.٧
تايلاند						
متوسط نمو الناتج	%٩.١	%٦.٤	%٧.٤	%٥.٥	%٩.١	%٨.٩

						المحلي الإجمالي
٥٤٨٢-	٢١٨٤-	١٧٩٢-	٩٩٣-	٤١١-	٢٨١-	الميزان التجاري
٨١٩٣-	٢١٨١-	٢٠٢٧-	١٢٤٥-	٢٠٥.٦-	١٠٤.٨-	ميزان المدفوعات الجاري
١٩٦٨	٩٧٦	٢٦٢	٨٢.٥	٧٣	٤٤.٣	الاستثمار الأجنبي المباشر
%٤٠	%٢٨	%٢٤	%٢٥	%٢٣	%٢	نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي
٢٣٢٥٧.٢	٦٣١٩.٧	١٧٥٨	١٧٨٣.٦	١٢٠٣.٢	٨٣٩.٦	لاحتياطات الدولية عدا الذهب
٤٢١٢٧.٨	٢٢٤٤٠	٨٢٩٧	٨٢٩٧	-	-	الدين الخارجي
%٣	%١-	%٥-	%٥-	-	-	نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي
%٥	%٤	%٨	%٩	%٨	%٢	معدل التضخم السنوي
%٦.٧-	%٣.٩-	-	-	-	-	ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي
						الفلبين
%٢.٤	%٢.٧	%٠.١٨-	%٦.٣	%٥.٨	%٥.١	متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي
٥٨٢٤-	١٥٦٧-	١٧٤٢-	١٣١٠-	٢٦١.٨-	١٤٩.٥-	الميزان التجاري
٢١٥.٥-	٦٧٧.٧-	١٨٨٧-	١٢١٤-	١١٧-	٥٦.٦-	ميزان المدفوعات الجاري
٩٣٤.٨	٤١٢.٥	٣٤.٦	٧٢.٧	١٦.٥	١٠-	الاستثمار الأجنبي المباشر
%٢٢	%١٩	%٢٦	%٢٥	%١٨	%١٧	نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي
٣٣١٢.٣	١١٠٩.٢	١٤٦٠.٧	٢٠٤١.٥	٧٩١.٧	١٣٢.٣	الاحتياطات الدولية عدا الذهب
٣٢٦٠.٩	٢٩٢٦٦	١٧٤١٧	١٧٤١٧	-	-	الدين الخارجي
%١-	%٣-	%٣-	%١-	-	-	نسب عجز الموازنة العامة للناتج المحلي
%١١	%١٠	%٢١	%١١	%١٧	%٥	معدل التضخم السنوي

ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	٣.٦-%	٤.٩-%
اندونيسيا						
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي	٤.٩%	٨%	٧.٤%	٥.٦%	٥.٦%	٧.١%
الميزان التجاري	٣٤.٣	٨٤٧	٤٠٣٨	٥٠٦٠.٣	٥١٠.٨	٦٥٠٢.٨
ميزان المدفوعات الجاري	٢٤٢.٥-	٣٣٣	٨٥.٢-	٢١٤٤-	٢٢٣٧.٥-	٣٦٥٨.٢-
الاستثمار الأجنبي المباشر	١٢.٨	١٤٥	٢٩٠	٢٢٧	٥٥٠.٦	٢١٣٥.٥
نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي	٩%	١٧%	٢١%	٢٧%	٣٢%	٣٤%
الاحتياطيات الدولية عدا الذهب	٦٥.٨	٦٣٢	٢٧٧٨.٣	٤٥٠٢.٥	٥٤٢٩.٧	١٠٧١٢
الدين الخارجي	-	-	٢٠٩٤٤	٢٠٩٤٤	٥٤٥٠.٨	٨٢٥٤٨
نسب عجز الموازنة العامة للناتج المحلي	-	-	٢-%	١-%	٢%	١%
معدل التضخم السني	٣١٣%	١٩%	١٥%	١١%	٨%	١٠%
ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	٣-%	٥.٠-%
كوريا الجنوبية						
متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي	٩.٦%	٩%	٧.٥%	٦.٧%	٩.٥%	٧.٨%
الميزان التجاري	٦٦٥.٨-	١١١٩-	٢٢١٦-	٢٢٣٧-	٤٣١٤	٢٨٦٠-
ميزان المدفوعات الجاري	١٦.٨-	١٠١٠١-	٢١٢٤-	٢٧٤٧-	٥١٧٦	٤١٧٧.٥-
الاستثمار الأجنبي المباشر	١٧.٦	٦٩.٨	٤٥.٢	٣٢.٢	٨٣	٩٧٨
نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي	٢٢%	٢٣%	٢٩%	٢٩%	٣١%	٣٧%
الاحتياطيات الدولية عدا الذهب	٣٨٠.٢	٥٨٤.٤	٢٣٩٤.٤	٢٧٣٠.٦	٨٦٨٧.٦	٢٠٦٩٣.٣

الدين الخارجي	-	-	٢٩٤٨٠	٢٩٤٨٠	٣٨٠٠٧	٤٤١٢٤.٦
نسب عجز الموازنة العامة للنتائج المحلي	-	-	%٢-	%٢-	صفر	صفر
معدل التضخم السنوي	%١٣	%١٦	%١٩	%١١	%٥	%٧
ميزان المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي	-	-	-	-	%٠.١-	%٠.٧-

Source: IMF International Financial Statistics, Washington Dc, 1994& Oct, 1997.

يلاحظ من هذا الجدول أهم المؤشرات التالية:

- بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ٦.٤٢ % عام ١٩٩٥.
- بلغ معدل التضخم السنوي ٧.٤٢ % عام ١٩٩٥.
- بلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٣.٨ %.

إذا كانت هذه هي الانجازات والتي تمثل المظاهر الايجابية لهذه التجربة، فما هي أوجه الضعف ومواطن الخلل التي أدت إلى تولد هذه الأزمة؟

١ : آلية حدوث الأزمة وديناميات تطورها

بدأت ظروف نشوب الأزمة تتشكل بعدما رضخت هذه الدول لضغوط البلدان الصناعية، والمنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية) بتنفيذ سياسات تدخل ضمن ما يسمى بالعولمة، أي الاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي من خلال نهج ليبرالي يزيح الدولة بعيدا عن الإشراف والرقابة، وكان من أهم هذه السياسات^{٧٧}:

- إجراء عمليات تحرير مالي ونقدي واسعة شملت التخلص من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية دخولا وخروجا مع السماح بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة المحلية وفتح الأسواق المالية في هذه الدول أمام المستثمر الأجنبي
- زيادة سعر الفائدة في الداخل بفارق كبير عن الخارج،

⁷⁷ Abulkalam Abdul Momen, Asia Economic Crisis: Its Causes And Impact On The Saudia Economy, Jornal Of Deveopment and Economic Policies by The Arab planning Institute, December 1999, P49-51.

- ثبات أسعار الصرف في هذه الدول اتجاه الدولار الأمريكي وهو الأمر الذي وفر ضمانا للمستثمرين الأجانب ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف وبذلك أصبح بإمكان المستثمر أن يحسم ويقيم بدقة عملياته وأرباحه وتحويلاته للخارج.
- بالإضافة إلى هذه السياسات، ظهر العجز في الميزان التجاري لهذه الدول وذلك خلال الثمانية عشر شهرا السابقة لازمة بسبب التراجع الكبير في الصادرات والنمو الكبير في الواردات. أما بالنسبة للصادرات فإن تراجعها كان بسبب^{٧٨}:
- موجة الركود الاقتصادي عموما، وفي البلدان الصناعية خصوصا التي تستوعب القسم الأكبر من هذه الصادرات.
- ارتفاع درجة التنافس بين صادرات هذه الدول، فهذه الدول لم تقم أي نوع من التكامل الإنتاجي فيما بينها. فكل دولة لجأت إلى تنمية وتطوير الصناعات نفسها والفروع ذاتها التي نمتها وطورتها الدول الأخرى، الأمر الذي خلق صفة هيكلية تعاني منها وهي ارتفاع درجة التنافس فيما بينها.
- دخول الصين كمنافس قوي لهذه الدول حيث أصبحت تنتج السلع نفسها التي تخصصت بها النمرور الآسيوية، وتقوم ببيعها بأسعار تنافسية شديدة بسبب رخص كلفة العمل الصينية مقارنة بكلفة العمل في النمرور الآسيوية.
- أما بالنسبة للواردات، فقد شهدت خلال الثمانية عشر شهرا السابقة لازمة نموا كبيرا بسبب إجراءات تحرير التجارة الخارجية وخفض الضرائب على الواردات، وبالذات على السلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة التي تستهلكها الطبقة الوسطى التي زادت دخولها وارتفع مستوى معيشتها وبدأت تميل لتقليد الأنماط الاستهلاكية الغربية^{٧٩}.
- في ضوء ما سبق، ونتيجة للسياسات السابقة فقد تعرض سعر صرف العملة الوطنية لهذه الدول لضغوط شديدة بلغت ذروتها في تايلاند يوم ٢ تموز عام ١٩٩٧.
- فمنذ الربع الأول من عام ١٩٩٧، كان العجز في الحساب الجاري، وكذلك الديون الخارجية وأعباء خدمتها قد تصاعدت على نحو واضح مما جعل الكثيرين من المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي في تايلاند يتنبئون بان البلد مقبل على تخفيض في قيمة عملته. وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي الذي ادخل كمية معينة في رأسماله بالدولار إلى البلد، ثم حولها إلى البات ليستثمرها بعد ذلك في الداخل سوف يخسر بعد حدوث التخفيض، لان قيمة أصوله المستثمرة

^{٧٨} الحق، نديم، الأزمة الآسيوية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٦.

^{٧٩} الحق، نديم، الأزمة الآسيوية، المرجع السابق ص ٥٨.

مقومة بالدولار سوف تنخفض. وحينما ساد هذا الشعور بدرجة قوية بين المستثمرين الأجانب والبنوك الأجنبية وتجار العملة وسرت إشاعة قوية بان السلطة النقدية في تايلاند سوف تتخلى عن تثبيت البات تجاه الدولار، تزايدت موجات بيع الأصول المالية منذ الربع الأول من ذات العام. وقام البائعون بشراء الدولار من السوق المحلي والخروج به من تايلاند. ومنذ ذلك الوقت بدا سعر صرف البات يتعرض لضغط. حاول بنك تايلاند المركزي مواجهة هذا الضغط من خلال ضخ المزيد من الدولارات مستخدماً في ذلك احتياطياته الدولية، وخسر البنك المركزي في أسبوع واحد ٢٠ مليار دولار بعد أن تعرض البات لحركة محمومة من المضاربات تجاه العملة. وفي ٢ تموز بيعت كميات هائلة من الأوراق المالية، ومن حصيلة بيعها تم شراء مقادير كبيرة من الدولار الأمريكي من سوق الصرف المحلي، ولم تفلح جهود البنك المركزي في وقف التدهور في سعر صرف البات رغم ضخ كميات هائلة من الدولار السوق. فقام بنك تايلاند المركزي بالتخلي عن ربط البات بالدولار، وقرر تعويم سعر الصرف في ذلك اليوم، مما أدى إلى مزيد من التدهور لدرجة أن سعر صرف البات في هذا اليوم وحده تدهور بنسبة ٢٠%، واستمر التدهور بعد ذلك ليصل سعر صرف الدولار إلى ٣٦.٣٠ باتا في ٢٢ أيلول عام ١٩٩٧ بعد أن كان ٢٤.٦٥ باتا في ٣٠ حزيران عام ١٩٩٧، وهو ما يعكس تدهوراً بنسبة ٤٧.٣% في غضون هذه الفترة القصيرة^{٨٠}.

وزاد في خطورة الأمر أن هذا الانخفاض الذي حدث في سعر الصرف كان قد اقترن أيضاً بتدهور شديد في حجم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، ما أدى إلى مزيد من إضعاف الثقة بالبات واضعف بالتالي من الجدارة الائتمانية للاقتصاد التايلندي في الأسواق الدولية.

وسرعان ما انتشرت الأزمة في باقي النمرور الآسيوية، بسبب الطبيعة المشابهة والمتنافسة اقتصادياً، ومن هنا فان أي تخفيض يطرأ على قيمة عملة أي دولة، الأمر الذي ربما يؤدي إلى تحسين صادراتها سرعان ما يؤثر في باقي الدول الأخرى، مما يدفعها أيضاً إلى التخفيض. وهذا ما حدث فعلاً في كل من اندونيسيا والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية. وانتقلت العدوى بدرجات متفاوتة إلى كل من هونغ كونغ وسنغافورة. فتهافت سعر الينجيت الماليزي بنسبة ٢٤% خلال الفترة ما بين ٣٠ حزيران إلى ٢ أيلول ١٩٩٧ وسعر الروبية الاندونيسية بنسبة ٢٥% والبيزو الفلبيني بنسبة ٢٦% خلال نفس الفترة^{٨١}. وفي أوائل شباط ١٩٩٨ كانت نسب تدهور هذه العملات مقارنة مع أسعار تموز ١٩٩٧، موضحة في الجدول رقم (٨) كما يلي:

^{٨٠} عبد الفتاح، احمد، في البدء كانت تايلاند، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يوليو ١٩٩٩، ص ٢٦٦.

^{٨١} IMF Carl- John, Tomas, Financial Sector Crisis and Restructuring Lessons from Asia 1998. p32.

الجدول رقم (٨): نسب تدهور العملات الآسيوية في أوائل شباط ١٩٩٨ مقارنة بأسعار تموز ١٩٩٧

العملة	نسبة التدهور مقارنة بأسعار تموز/ يوليو
الرينجيت الماليزي	٣٤.٤٦%
الروبية الاندونيسية	٧٤.٤%
البات التايلندي	٤٥.١٢%
البيزو الفلبيني	٣.٥٨%
دولار سنغافورة	١٣.٣٨%
دولار تايوان	١٥.٨٥%
ون كوريا الجنوبية	٤٥.٨٩%

Source: IMF Carl- John, Tomas, Financial Sector Crisis and Restructuring Lessons from Asia 1998. p35.

وصاحب ذلك هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية، أصاب المتعاملون بها خسائر رأسمالية فادحة. فخلال الفترة من تموز/ يوليو حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، هبطت أسعار الأسهم بنسبة تقدر بحوالي ٦٥% في ماليزيا وتايلاند والفلبين واندونيسيا. وأعلن الأمين العام لمنظمة آسيان انه منذ تموز/ يوليو ١٩٩٧، وحتى أوائل كانون الثاني ١٩٩٨ بلغ حجم خسائر النمر الآسيوية ٧٠٠ مليار دولار. بالإضافة إلى حركة الخروج الهائلة التي حدثت لرؤوس الأموال الساخنة خارج البلاد، وما زاد الأمور سوءاً، أن البنوك التجارية المحلية والشركات الكبيرة كانت قد تورطت في الاقتراض الخارجي قصير الأجل، حيث كانت تقترض من أسواق النقد الدولية ثم تقوم بتحويل قروضها التي حصلت عليها بسعر فائدة اقل من سعر الفائدة المحلي إلى العملة المحلية، وإعادة إقراضها أو استخدامها في عمليات المضاربة، وبالذات في مجال الأراضي والعقارات، ولهذا فانه عندما تدهور سعر الصرف للعملة المحلية في صيف ١٩٩٧، تعرضت هذه البنوك والشركات لمتاعب شديدة، لأنه أصبح عليها أن تشتري الدولار بأسعار متزايدة (مقوما بالعملة المحلية) لكي تدفع ديونها الخارجية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، الأمر الذي الحق بها خسائر جمة^{٨٢}.

والذي زاد الموقف سوءاً هو أن البنوك التجارية لجأت إلى استخدام أصولها قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل، ما عرض الكثير منها لحالات الإعسار المالي، بل ولحالات عدم المقدرة على الدفع (الإفلاس)، وفوق ذلك ما قامت به بعض البنوك من إفراط في زيادة الائتمان المصرفي

^{٨٢} د. حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٩ ص ٢٣٣- ٢٣٤.

فوق حدود الأمان المصرفي المتعارف عليه للمضاربة في البورصات وفي سوق الأراضي والعقارات، مما أوقعها في مشكلات كبيرة فيما بعد.

وكان من الطبيعي في هذه الحالة، أن لا تتمكن هذه الدول من دفع أعباء ديونها الخارجية في هذا العام. بالإضافة لما أحدثه الخروج الهائل لرؤوس الأموال إلى الخارج من تزايد في العجز في موازين مدفوعاتها، وهو الأمر الذي تطلب مزيداً من الاقتراض الخارجي، لكن المقرضين كانوا قد أحجموا عن توفير القروض التي طلبتها هذه الدول بسبب التدهور الذي حدث في سمعة جدارتها الائتمانية في أسواق النقد الدولية. ما دفع الحكومات في هذه الدول إلى طلب التوقف عن سداد الديون الخارجية، والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة، وطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي اخذ يوجه الانتقادات والتهامات لهذه الدول وللسياسات التي اتبعتها بالرغم انه قبل فترة قصيرة من وقوع الأزمة كان يشيد بتجربة هذه البلدان. واشترط صندوق النقد الدولي على هذه الدول، الامتنال لبرنامج صارم للتنشيط الاقتصادي، وهو برنامج نمطي يفرضه خبراء الصندوق على مختلف البلاد التي تقع في مآزق استدانتها الخارجية مهما كانت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد استجابت النمر الآسيوية لشروط البرنامج باستثناء ماليزيا. ومن الإجراءات التي طلبها صندوق لنقد الدولي من هذه الدول، خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وأسعار الخدمات العامة وزيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان المصرفي^{٨٣}.

لقد أدى ارتفاع سعر الفائدة على النحو الذي أوصى به الصندوق، بالإضافة إلى سياسة تقييد الائتمان المصرفي، إلى أن تصبح معظم الشركات المحلية على شفا الإفلاس والتصفية والبيع، وتمكن المستثمرون الأجانب من شرائها بأسعار زهيدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وعزز هذه الزيادة إصرار الصندوق على خصخصة الشركات العامة، وتسريح عشرات الآلاف من عمالها، كما أصر الصندوق على أن تتخذ هذه الدول المزيد من السياسات التي من شأنها فتح اقتصاداتها مثل تحرير التجارة الخارجية، من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحماية المحلية للصناعات الوطنية، وإلغاء القيود على ملكية الأجانب للشركات والبنوك المحلية. الخ. وهي السياسات التي مكنت الدائنين والمستثمرين الأجانب من زيادة سيطرتهم على اقتصاد هذه الدول، وتزايد نصيبهم في ملكية الثروة القومية والدخل القومي.

الأمر الجدير بالملاحظة، أن أزمة الديون الخارجية التي وقعت فيها هذه الدول والتي جعلتها عاجزة عن دفع أعباء ديونها الخارجية، لم تكن نتيجة للاقتراض الحكومي، أو بسبب القروض التي

^{٨٣} د. محيي الدين، عمرو/د. السيد، مصطفى كامل، لازمة المالية في الدول الصناعية الجديدة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر، يوليو ١٩٩٨، ص ٣٦.

حصل عليها القطاع العام، بل راجعة كلياً إلى نشاط القطاع الخاص الذي سمح له أن يقترض من الخارج بدون رقابة. ومثال ذلك كوريا الجنوبية، ففي الوقت الذي بلغت فيه الديون الخارجية على هذه الدولة عام ١٩٩٧ حوالي ١٥٣ مليار دولار، كان يقع على عاتق البنوك الكورية مبلغ ٩٩ مليار دولار، بالإضافة إلى مبلغ ٤٣ مليار دولار مستحق على الشركات الكبرى^{٨٤}.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب والعوامل التي كان لها منعكسات قوية على ديناميات الأزمة وتفاقمها، منها:

- الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتفاقم العجز المالي الداخلي والخارجي، خصوصاً بالنسبة لوضع ميزان المعاملات الجارية في ظل ثبات سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوقعات بتخفيض قيمة العملات الوطنية^{٨٥}.
- انخفاض درجة تنافسية صادرات دول جنوب شرقي آسيا مع بروز الصين كقوة اقتصادية كبرى، خصوصاً بعد عودة هونغ كونغ إليها.
- زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل هذه البلدان في ذات الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير مؤهلة من حيث درجة سلامتها المالية، سواء كنتيجة لتزايد حجم الديون المتعثرة، أو لعدم توافر الرقابة الكافية على أعمال البنوك.
- ضعف هيكل البنوك في بعض الدول الآسيوية، فقد توسعت بعض البنوك في الاقتراض من الخارج والإقراض لشركات ضعيفة لا يتوافر لديها الضمانات الكافية. فعلى سبيل المثال لم تطبق البنوك الاندونيسية، وكذلك البنوك الكورية القواعد المالية المتعارف عليها مثل وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال (نسبة رأس المال إلى الأصول)، ووضع حد على القروض المقدمة لأي مقترض وغيرها من الشروط المطلوبة، ولذلك فقد كانت الأنظمة الرقابية في هذه البنوك ضعيفة جداً، ما ساهم في زيادة حجم الديون المعدومة المستحقة لها، هذا وقد بلغت الديون المعدومة من دول جنوب شرقي آسيا في بداية ١٩٩٨ بحوالي ٧٣ مليار دولار، مما خلق أزمة مالية كبيرة أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات^{٨٦}.
- التوسع في تمويل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال الاقتراض من الخارج بصورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، إذا كان الجانب الأعظم من تلك التدفقات يمثل بالدرجة الأولى أموالاً ساخنة (Hot Money)، حيث تأتي هذه الأموال في لحظات الرواج

^{٨٤} دونالد ماثيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 3، حزيران 1999، ص 29.

^{٨٥} الفرج، ميرفت محمد حسن الفرج، العولمة الاقتصادية وأسواق المال دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق آسيا ومصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ٧٧-٧٨.

^{٨٦} سيد شعبان، غادة سيد عبد الله، انهيار المالي في بلدان جنوب شرق آسيا، الأسباب والدروس المستفادة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٢٧.

والازدهار، وتخرج على وجه السرعة عندما تلوح بادرة أول أزمة مالية، وهذا ما حصل في معظم البلدان الآسيوية التي تعرضت للأزمة^{٨٧}.

- الالتزام بسعر صرف ثابت وسعر فائدة منخفض، في ظل ظروف اقتصادية عالمية متغيرة، الأمر الذي يحد من قدرة البنك المركزي لاستخدام الفائدة لمواجهة الضغوط على قيمة العملات الوطنية.
- توسع البنوك في الإقراض العقاري لتوظيف السيولة الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية والاقتراض من شركات القطاع الخاص في الخارج خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧، وتم استخدام معظم قيمة الدين الخارجي في تمويل شراء العقارات والأوراق المالية، ما أدى إلى انتعاش سوق العقارات وتشبعه وحدث فائض غير مشغل بالعقارات. ويمكن ملاحظة مدى الارتفاع في حجم الديون الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) الديون الخارجية والاحتياطيات الدولية في دول الأزمة في نهاية عام ١٩٩٧

(القيم: بمليار دولار، النسب: %)

الدولة	إجمالي الديون الخارجية	نسبة الديون قصيرة الأجل / إجمالي الديون الخارجية	نسبة الديون الخاصة / إجمالي الديون الخارجية	الاحتياطيات الدولية
تايلاند	٩١.٧	٦٥	-	٢٧.٥
الفلبين	٤٤.٣	١٨.٦	٤٠.٧	٧.٣
اندونيسيا	١٣٧.٤	٦٠	٥٣.٨	١٦.٦
ماليزيا	٤٤.١	٥٥	٦٢.٦	٢١.٧
كوريا الجنوبية	١٥٤.٤	٧٠	٩٢.٨	٢٠.٤

Source: Japan Center for International Finance, 1998, p5.

- تحقق عجز في الميزان التجاري نتيجة لتراجع صادرات دول جنوب شرق آسيا خلال عام ١٩٩٦، والذي مثل أحد أسباب اتساع عجز ميزان المدفوعات، مما تسبب في انخفاض سعر العملة الوطنية.

^{٨٧} د. عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٨.

٢ - أسباب الأزمة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي (تقييم الصندوق واستنتاجاته):

في الواقع لم يكن هناك تباين كبير أو اختلاف بارز بين وجهة نظر إدارة صندوق النقد الدولي وخبرائه ومندوبيه، وبين الجهات العديدة التي تناولت أزمة شرق آسيا، وذلك من حيث تشخيص الأسباب. والتباين الذي كان قائماً هو حول آليات تجاوز الأزمة، وكيفية الخروج منها.

وفي إطار الأسباب التي اعتقد خبراء الصندوق بأنها تقف وراء اندلاع الأزمة وانفجارها، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب، عرضها الصندوق وتبناها، أهمها^{٨٨}:

- تعاضم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى البلاد الآسيوية، وقد زادت قوة جذب رؤوس الأموال الأجنبية المناسبة إلى أسواق المال المحلية من جراء انتعاش البورصات والعقارات، لكن البلاد المتلقية لرأس المال الأجنبي لم تحسن استخدام وتخصيص الموارد المتاحة، بفعل ضعف النظام المصرفي وبؤس الإدارة ونقص الشفافية في القطاع المالي، بالإضافة لنقص الطاقة الاستيعابية لرأس المال أصلاً، وخاصة في تايلاند واندونيسيا.

- نظام ثبات أسعار الصرف، مما أعطى المقرضين شعوراً زائفاً بالأمان شجعهم على المزيد من الاقتراض للأصول الدولار.

- ضعف الأداء التصديري لأسباب متعددة، من بينها التوسع المقارن للصادرات اليابانية والصينية من جراء انخفاض قيمة العملة الوطنية للبلدين مقابل الدولار، بالإضافة إلى فقدان بعض الأسواق بفعل عقد اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

وبالتالي يمكن تصنيف مراحل الأزمة - بحسب الصندوق - زمنياً على النحو التالي^{٨٩}:

- في أوائل مايو/أيار، ١٩٩٧، ألمحت اليابان إلى أنها سوف ترفع معدلات الفائدة للدفاع عن الين الياباني.

- في ٢ يوليو/تموز، وبعد استخدام ٣٣ مليون دولار في التبادل الأجنبي، أعلنت تايلاند تعويم عملتها، وتدخلت الفلبين للدفاع عن عملتها.

- في ١٨ يوليو، وافق صندوق النقد الدولي على التوسع في الاعتمادات المالية، لتشمل الفلبين بمقدار ١.١ مليون دولار.

^{٨٨} Bigan B. Aghevli, The Asian crisis- causes and remedies, financial and development, IMF, June 1999, p29-31.

^{٨٩} الشرفاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية وإمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٧٥-٧٨.

- في ٢٤ يوليو، انخفضت العملات الآسيوية بشكل مفاجئ، وهاجم رئيس الوزراء الماليزي المضاربون.
- في ١٣ - ١٤ أغسطس/آب، وقعت الروبية الاندونيسية تحت ضغط شديد، وقامت اندونيسيا بإزالة نظام إدارة سعر الصرف من خلال استخدام الباند.
- في ٢٠ أغسطس، أعلن صندوق النقد الدولي عن دعم مالي قدره ١٧.٢ مليون دولار، لتغطية العجز في تايلاند بمبلغ ٣.٩ مليون دولار يدفعها الصندوق.
- في ٢٨ أغسطس، غرقت أسواق الأسهم الآسيوية، وكانت نسبة الانخفاض في مانيلا ٩.٣٪، وفي جاكرتا ٤.٥٪.
- في سبتمبر/أيلول، انخفض البيزو الفلبيني، والريجنيت الماليزي، و الروبية الاندونيسية، واستمرت في الانخفاض.
- في ٢٠ سبتمبر، أعلن مهاتير محمد للوفود التي حضرت المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي في هون كونغ، أن تجارة العملة تجارة غير أخلاقية، ويجب توقفها.
- في ٢١ سبتمبر، أعلن جورج سورس أن مهاتير يمثل خطر عن بلاده.
- في ٨ أكتوبر/تشرين الأول، انخفضت الروبية، وأعلنت اندونيسيا عن البحث في مساعدة صندوق النقد الدولي.
- في ١٤ أكتوبر، أعلنت تايلاند عن مجموعة من الإجراءات لتقوية القطاع المالي.
- في ٢٠-٢٣ أكتوبر، دخل الدولار هونغ كونغ في إطار الهجوم المتوقع، هونغ كونغ دافعت عن عملتها، في الوقت ذاته تعرضت الأسواق لضرر شديد.
- في ٢٨ أكتوبر، انخفضت قيمة الوون الكوري بمجرد بيع المستثمرين الكوريين للمخزون.
- في ١ نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن صندوق النقد الدولي عن ٤٠ مليون دولار لاستقرار القطاع النقدي في اندونيسيا.
- في ٣-٢٤ نوفمبر، توقفت الشركات المالية الكبرى في اليابان، وكذلك أعمال الوساطة، وانهارت أكبر عشرة بنوك.
- في ٢١ نوفمبر، أعلنت كوريا الشمالية عن رغبتها في مساندة صندوق النقد الدولي.
- في ٣ ديسمبر/كانون الأول، اتفقت كوريا وصندوق النقد الدولي على دعم مالي قدره ٥٧ مليون دولار.
- في ٥ ديسمبر، فرضت ماليزيا إصلاحات صارمة لخفض العجز في ميزان مدفوعاتها.
- في ٢٥ ديسمبر أعطى صندوق النقد الدولي وآخرون ١٠ مليون دولار قرض لكوريا الشمالية.

- في ٦ يناير/كانون الثاني، ١٩٩٨، كشفت اندونيسيا النقاب عن الموازنة الجديدة، والتي لا تتماشى مع سياسة التقشف لصندوق النقد الدولي.
- في ١٢ يناير، انهارت الشركات في هونج كونج، وأعلنت اليابان أن حجم قروض البنوك الغير فعالة وصل إلى ٥٨٠ مليون دولار.
- في ١٥ يناير، وقعت اندونيسيا وصندوق النقد الدولي اتفاقية لإعادة الإصلاح الاقتصادي.
- في ٢٩ يناير، اتفقت كوريا الجنوبية و ٣٠ بنكا على تحويل ٢٤ مليون دولار ديون قصيرة الأجل ومستحقة في مارس ١٩٩٨، إلى قروض مضمونة عن طريق الحكومة.
- في ٣١ يناير، أمرت كوريا الشمالية بإغلاق ١٠ بنوك من ١٤ بنك تجاري.
- في ٢ أبريل، انحسر الإحساس بالأزمة، واستمرت أسواق الأسهم في الانتعاش.

٣- تأثير الأزمة على اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية

هناك جملة من الآثار والمنعكسات برزت على مختلف المستويات والأصعدة، فقد برزت هذه الآثار بصورة مباشرة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات مالية واقتصادية قوية، وبصورة غير مباشرة مع الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات قوية، وهذه أهم الآثار والمنعكسات:

٣-١- اقتصادات الدول المتقدمة^{٩٠}:

ففي اليابان: أثرت الأزمة على اقتصاد توقف انتعاشه بعد فترة وجيزة من الأزمة. فبعد أربع سنوات من الركود الاقتصادي نما الناتج في اليابان بنسبة ٤% في ١٩٩٦، وفي مطلع ١٩٩٧ اخذ النمو الذاتي المتواصل يعزز مسيرته، لكن النشاط الاقتصادي انخفض بشدة في الربع الثاني وظل دون المستوى الذي كان عليه في الربع الأول من السنة.

ومن الممكن عزو ضعف النمو قبل منتصف السنة إلى عوامل محلية رئيسية منها زيادة ضريبة الاستهلاك في ابريل ١٩٩٧، والتخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام، وجوانب الضعف في النظام المالي التي نبعت جزئيا من الآثار المنبثقة لانهايار أسعار الأصول منذ بداية التسعينات.

وفي الجزء الأخير من السنة وبداية ١٩٩٨، تفاعلت الأزمة الآسيوية(خاصة بعد امتدادها إلى كوريا)، مع المخاوف بشأن القطاع المالي المحلي، والتدهور الحاد في أسعار الأسهم، مما ساهم في استمرار ضعف الإنفاق المحلي. وأدت الأزمة أيضا إلى ضعف الصادرات وذلك من خلال انكماش

^{٩٠} آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عامة، صندوق النقد الدولي، مايو ١٩٩٨، ص ٩-١٨.

الطلب لدى عدد من الشركاء المجاورين المهمين وبسبب ضعف القدرة التنافسية في مواجهتهم. ونتيجة لهذه الصعوبات حدث ركود في النشاط الاقتصادي الكلي في اليابان ١٩٩٨.

في استراليا: زاد انتعاش النمو في ١٩٩٧ في ظل تقييد التضخم، واقترب الميزانية من وضع التوازن وانخفاض عجز حساب المعاملات الجارية، ونتيجةً للآسيوية، انخفضت قيمة الدولار الاسترالي بشدة مقابل عملات البلدان الصناعية الأخرى في أواخر ١٩٩٧، لكنه استرد في مطلع ١٩٩٨ جزءاً مما فقده.

في نيوزيلندا: بلغ عجز الحساب الجاري في ١٩٩٧، ٧.٧٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أكبر العجوزات بين الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي أصبح تشديد الأوضاع المالية العامة ضرورياً لتحقيق فائض الميزانية المستهدف، والحفاظ على ثقة المستثمرين.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية: كان الأداء الاقتصادي مواتياً بصورة غير عادية في عام ١٩٩٧. إذ سجل أسرع معدل للنمو منذ ٩ سنوات، وأدنى معدل للتضخم منذ ٣٢ سنة، مع انخفاض البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٤ سنة، وتحقق التوازن الفعلي في الميزانية الفيدرالية لأول مرة منذ مطلع السبعينات.

وشهدت كندا: أيضاً نمواً قوياً في النصف الأول من عام ١٩٩٧، وزاد انخفاض التضخم نظراً لوجود قدر كبير من تباطؤ النشاط الاقتصادي في النصف الثاني. وقد أسهم الاتساع الملموس في عجز الحساب الجاري، جنباً إلى جنب مع انخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية، في الضغط نحو تخفيض قيمة الدولار الكندي، وزاد هذا الضغط بفعل الأزمة الآسيوية. وتم رفع أسعار الفائدة الرسمية في نوفمبر وديسمبر ١٩٩٧ ويناير ١٩٩٨ لموازنة آثار انخفاض قيمة العملة على الأوضاع النقدية.

في المملكة المتحدة: أدى النمو بمعدل أعلى من المستوى المحتمل في النصف الأول من عام ١٩٩٧، إلى خفض البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ ١٧ عاماً. ورغم اقتراب التضخم عموماً من المستوى المستهدف ٢.٥%، فقد ارتفع مستوى نمو العائدات. كذلك تباطأ النمو بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام وصار غير متوازن بصورة متزايدة، نتيجة لضعف أداء التجارة بينما استمرت قوة الطلب المحلي، كما انخفض الإنتاج الصناعي.

وبصفة عامة كان الأثر السلبي للآزمة ضعيفاً نسبياً على الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا.

٢-٣- اقتصادات الدول النامية^{٩١}: تعرضت البلدان النامية في جميع مناطق العالم لآثار سلبية

بدرجات متفاوتة من جراء الأزمة الآسيوية.

ففي الهند: هبطت الروبية بنسبة حوالي ١٠% مقابل الدولار الأمريكي منذ أواخر ١٩٧، ويرجع ذلك إلى انتشار الآثار المعديّة لازمة المنطقة ولكن قيمتها في المبادلات النقدية لم تتغير إلا قليلا على أساس حقيقي في المعاملات المتعددة الأطراف.

في أمريكا اللاتينية: قامت البرازيل استجابة لانتشار آثار الأزمة بتشديد السياسات المالية والنقدية بصورة ملموسة في أكتوبر ونوفمبر، مستعيدة بذلك ثقة السوق مع الحيلولة دون استنزاف احتياطات النقد الأجنبي. وتباطأ معدل النمو من ٣.٢٥% عام ١٩٩٧ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١.٥% عام ١٩٩٨.

وفي الأرجنتين: أيضا ظهرت ضغوط في سوق المالية في أكتوبر، مع تصحيح أسعار الأسهم في السوق بصورة ملموسة واتساع فوارق أسعار الفائدة على الدين السيادي، وانخفض معدل النمو من ٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ إلى ٥.٥% عام ١٩٩٨.

وقد أدت الأزمة الآسيوية إلى زيادة كبيرة في تقلبات سوق الصرف وأسعار الفائدة في المكسيك . وقد ساعدت الزيادة الكبيرة المؤقتة في أسعار الفائدة على استقرار سعر الصرف، وان كان البيزو قد هبط إلى مستويات منخفضة جديدة مقابل الدولار في فبراير، بينما استعادت سوق الأوراق المالية بعض ما فقدته من قبل.

وفي تشيلي: تعرض البيزو لضغوط في ديسمبر من عام ١٩٩٧، ولكنه استقر في أواخر يناير عام ١٩٩٨، بعد تدخل رسمي محدود في سوق الصرف الأجنبي وحدث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة.

في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: تباطأ توسع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نتيجة لخفض الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وركود الصادرات غير النفطية.

في جنوب إفريقيا: خفض معدل النمو إلى ١.٧٥% في عام ١٩٩٧ مقابل ٣.٢٥% في عام ١٩٩٦، وهو ما يعكس ضعف كل من الطلب المحلي والخارجي.

^{٩١} آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عامة، صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ١٨-٢٢.

٤ : الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية

تنطوي الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا، على العديد من الدروس المستفادة، سواء للاقتصادات المتقدمة عموماً، أو للدول النامية على وجه الخصوص، لعل أهمها:

١. أن تحرير حساب رأس المال، دون أن يصاحب ذلك أو يسبقه تقوية وتأهيل القطاع المالي بصورة عامة، والجهاز المصرفي المحلي بصورة خاصة، ينطوي على مخاطر عديدة.

٢. إن الأسواق المالية لا تصح نفسها إلا عندما تكون الانحرافات بين العرض والطلب ضئيلة، أما عندما تكون هذه الانحرافات كبيرة، فلا بد من تدخل قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن ممثلة في الحكومات، أو صندوق النقد الدولي.

٣. أن الاحتياطات الدولية من العملة الأجنبية رغم أهميتها الكبيرة للاقتصاد القومي إلا أنها لا توفر الحماية المطلقة للاقتصاد القومي، فقد تنفذ عند حدوث أي أزمة طارئة في ظل وجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات التي ترجع إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد القومي وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تايلاند أنفقت ٢٠ مليار دولار من احتياطاتها النقدية لدعم عملتها واقتصادها خلال أسبوعين، ومعنى ذلك أن الاحتياطات من النقد الأجنبي يمكن أن تتبخر في حالة وجود أزمة مالية ضخمة بالشكل الذي حدثت به في جنوب شرقي آسيا^{٩٢}.

٤. عدم الاعتماد كلياً في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة تجاه التقلبات في سعر الصرف، بالإضافة لخطورة الاعتماد على الأموال القصيرة الأجل لتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل.

٥. السعي إلى توفير قدر من الحماية للتجارة الخارجية لدول الجنوب، عن طريق تعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية فيما بين هذه البلدان.

٦. ضرورة الحد من الاستسلام لأنصار الرؤية الساذجة حول العولمة واقتصاد السوق، فليست العولمة خيراً كلها، وليس اقتصاد السوق الأداة الأمثل دائماً لتخصيص الموارد الاقتصادية.

في كل الأحوال إذا ما تأملنا في كل هذه الدروس المستفادة يمكن أن نلاحظ أنه لا يمكن أن نعزل الجهاز المصرفي عن الأزمة الآسيوية، حيث اتضح دور البنوك في الأزمة الآسيوية، نتيجة لما حدث من أزمة للجهاز المصرفي في تلك الدول، وقصور رقابي للبنك المركزي.

^{٩٢} د. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر ٢٠٠١، ص ٢٨٥-٢٨٨.

٥- صندوق النقد الدولي والأزمة المالية في جنوبي شرق آسيا

بعد وقفة مؤقتة في حركة التدفقات العالمية، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥، نتيجة الأزمة المالية في المكسيك، عادت هذه التدفقات للارتفاع بشكل ملحوظ خلال العام التالي ١٩٩٦ لتصل خلاله إلى ٢٣٥ مليار دولار، واستمر هذا الارتفاع خلال ١٩٩٧.

وقد استفادت دول جنوب شرق آسيا بشكل خاص من هذه التدفقات، حيث حصلت على أكثر من ٦٠ مليار دولار سنوياً من هذه التدفقات خلال النصف الأول من التسعينات، وارتفع الرقم إلى ١٠٧ مليار دولار عام ١٩٩٦، وهو ما يقارب نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المشار إليه. وهو ماساهم بالطبع في تسريع النمو المالي والاقتصادي لبلدان المنطقة، إلا أنه لم يحل دون حدوث اضطرابات في أسواق المال في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.^{٩٣}

وقد تدخل صندوق النقد الدولي مع اليابان لوقف التداعيات السلبية المتوالية للأزمة المتمثلة في سلسلة الانهيارات المالية ومظاهر الإفلاس. فاتجه الصندوق نحو معالجة الأوضاع النقدية في بلدان المنطقة بدءاً بتايلاند، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن استعادة المنطقة لطموحاتها الاقتصادية واردة في حال التزامها بتغييرات هيكلية وسياسية عميقة، وقد حدد (ميشيل كاماديسو)^{٩٤} العضو المنتدب في مجلس إدارة الصندوق في كلمته في هذا الشأن أمام المنتدى التجاري لرابطة (آسيان) ركائز جديدة لخروج المنطقة من الأزمة، وحددها في سعر صرف ملائم، ونظام مناسب لأسعار الصرف، وتعزيز الأنظمة المالية، والإصلاحات الحكومية لدعم المنافسة المحلية، والعمل على ضمان تقسيم المزايا على نطاق واسع مع ممارسة الدول لسياسات حكيمة تحول دون انتقال الأزمات من دولة إلى أخرى. وفيما يلي عرض لجهود الصندوق لمواجهة الأزمة:

تايلاند:

اتخذت الحكومة التايلاندية عدداً من الإجراءات الصارمة في القطاع النقدي تنفيذاً لمطالب صندوق النقد الدولي، ولاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب، حيث اتفقت الحكومة التايلاندية مع صندوق النقد في ١٩٩٧، على برنامج للتعزيز المالي مقابل تقديم الصندوق مساعدة متعددة الأطراف بقيمة ١٧.٢ مليار دولار.

وفي إطار عملية الإصلاح الجذري التي حددها الصندوق لتايلاند، قامت الحكومة بإغلاق ٥٦ شركة مالية من أصل ٥٨ شركة وصلت ديونها إلى ٢٠ مليار دولار، كذلك قامت الحكومة بإنشاء

^{٩٣} تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية، ٢٩ يناير ١٩٩٨، صندوق النقد الدولي، ص ٤.
^{٩٤} آفاق الاقتصاد العالمي، ١٩٩٩، ص ٤٥، صندوق النقد الدولي، الموقع الإلكتروني.

وكالتين للإشراف على إصلاح القطاع المالي، اختصت الأولى بمتابعة عمليات تصفية الشركات المالية المفلسة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٨، في حين كلفت الوكالة الثانية بالإشراف على عملية استرجاع ديون هذه الشركات. وقد أثار قرار الحكومة التايلندية بإغلاق الشركات الست والخمسين المتعثرة ارتياح الأسواق التايلندية، حيث ارتفعت بورصة بانكوك ١٤.٦٣ نقطة بما نسبته ٣.٧٦%، فيما تعزز سعر صرف البات أمام الدولار، وقد وافق صندوق النقد الدولي في ١٢/٨/١٩٩٧، على تحريك شريحة المساعدات الثانية لتايلاند التي تبلغ قيمتها حوالي ٣ مليارات دولار، حيث أفرج عن دفعة مالية قدرها ٨١٠ مليون دولار من هذه الشريحة، رداً على التزام تايلاند بالإصلاحات المتفق عليها^{٩٥}.

ماليزيا:

عبر الصندوق عن دعمه الجهود الماليزية الرامية إلى التقليل من عجز المعاملات الجارية، والحد من التوسع في الاقتراض، مع الرقابة الصارمة في الوقت نفسه على القطاع المصرفي. وفي هذا السياق قامت الحكومة الماليزية بتخفيض الإنفاق الحكومي، وتقييد الانتماء في إطار خطتها لاستعادة ثقة المستثمرين في اقتصادها المتعثر. كذلك قررت الحكومة تعديل معدل النمو هبوطاً وبالسالب خلال ١٩٩٨، بهدف تقليل عجز الميزان التجاري وميزان المعاملات الجارية، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلا أن ماليزيا لم تطلب برنامج مساعدات من الصندوق، ولم تبد أي مؤشر في هذا الاتجاه^{٩٦}.

الفلبين:

أشارت مصادر صندوق النقد الدولي إلى أن الفلبين كانت من أقل دول المنطقة تضرراً بالأزمة المالية المحيطة بها، نتيجة لاستمرارية سياساتها لتحقيق الاستقرار النقدي، وتدعيم القطاع المالي خلال السنوات الست الماضية.

اندونيسيا:

وافق مجلس إدارة الصندوق على تجميع مبلغ ٢٣ مليار دولار لاندونيسيا، لإخراجها من أزمتها المالية، على أن يقوم الصندوق بتوفير مبلغ عشرة مليارات دولار من موارده الخاصة، وقد قدم المبلغ لاندونيسيا على شكل ترتيبات استعاديّة لمدة ثلاث سنوات، تلتزم خلالها الحكومة الاندونيسية

^{٩٥} عريان، أمير الفونس، تصميم نظام للإنذار المبكر للزمات المالية والاقتصادية في مصر، بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية والروسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٣١.
^{٩٦} سيد شعبان، غادة سيد عبد الله، مرجع سابق، ص ١٤٨.

بتنفيذ سلسلة من الإجراءات التصحيحية، تشمل إعادة هيكلة القطاعين المالي والمصرفي وشفافية الموازنة وتخفيف القيود، بالإضافة إلى نزاهة الحكم. وتشير مصادر الصندوق إلى أن برنامج الإصلاح الاندونيسي قد صمم بطريقة تمكن اندونيسيا من العودة إلى معدل نمو مرتفع قدره ٧% مع حلول عام ١٩٩٩. وتحقيق انتعاش اقتصادي مع انتهاء برنامج المساعدة الاقتصادية^{٩٧}.

كوريا الجنوبية:

وافقت سيئول مع بداية كانون الأول ١٩٩٧، على صفقة الإنقاذ التي وضعها لها صندوق النقد الدولي بقيمة ٥٧ مليار دولار في شكل قروض، ٢١ مليار دولار منها من موارد الصندوق، والباقي تم تجميعه من مصادر دولية مختلفة. وتعتبر خطة الإنقاذ هذه هي الأكبر من نوعها فيما يخص دول النمر الآسيوية، والدول النامية.

ووفقا لخطة الصندوق فمن المقرر خفض النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨، إلى ٢.٥% مقابل ٦% في ١٩٩٧، و ٨.٩% في ١٩٩٥. على أن يعود الناتج المحلي الإجمالي إلى حريته، ليرتفع كما يشاء عام ١٩٩٩. كذلك أوضحت الخطة احتمالات حدوث ارتفاع بسيط في نسبة التضخم ليصل إلى ٥.٢% عام ١٩٩٨، مقابل ٤.٢% عام ١٩٩٧، كما سترتفع الديون إلى ١٢٨.٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقابل ١٠١.٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، و ٧٨.٤ مليار دولار عام ١٩٩٦.

كما عرض كل من البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي على سيئول مساعدات مالية فورية في حين ستقوم الدول الصناعية الغنية بتوفير أكثر من عشرين مليار دولار للاستخدام، إذا ما ازدادت الأمور سوءا أكثر مما يتوقعه صندوق النقد الدولي، الذي افترض من قبل عدم حاجة كوريا الجنوبية لقرض إنقاذ، اكتفاءً بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الكورية لتعزيز السياسة الاقتصادية الكلية، وانخفاض العجز في ميزان المعاملات الخارجية خلال عام ١٩٩٧، وهو ما وصفه كاماديسو بأنه أسلوب آخر لحماية العملة الكورية^{٩٨}.

^{٩٧} د. عبد البر، عبد الحميد صديق، الآثار والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية والدولية للارزمة المالية في شرق آسيا، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ١٩٩٨، ص ٢٢.

^{٩٨} غانم، حنان، اثر الازمة المالية الدولية في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٦، ص ٦٠-٥٩.

ثالثاً: الأزمة المالية الأرجنتينية ودور الصندوق في علاجها

تمهيد:

عند الحديث عن الأزمة المالية الأرجنتينية، فلا بد من التوقف عند محطات خاصة في تاريخ الأرجنتين للإشارة إلى بعض مظاهر سوء تقدير الحكومات للطرق المثلى لحل المشكلة الاقتصادية، فمنذ النصف الثاني من السبعينات قامت الحكومة الأرجنتينية بانفتاح شديد للأنشطة الاقتصادية، سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات استئانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها، ما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر. ففي عهد الرئيس كارلوس منعم، ١٩٩١ - ١٩٩٥، ١٩٩٥ - ١٩٩٩، كان الحل الأمثل كما تراه الحكومة آنذاك للخروج من الارتفاع الرهيب للتضخم، والذي وصل في عام ١٩٩٨ إلى ٣٠٠٠%، هو ربط البيزو بالدولار الأمريكي على أساس ١ بيزو = ١ دولار. وتقرر أن يتم وضع دولار في خزانة البنك المركزي مقابل كل بيزو يتم طرحه في السوق^{٩٩}.

تم أيضاً تمويل العجز في الإنفاق على الخدمات العامة عن طريق الدولار، ونتيجة لانخفاض نسب الفائدة على القروض الدولارية عن تلك بالبيزو، زاد التعامل مع الدولار أكثر من التعامل مع العملة الوطنية.

لقد كانت نتائج ربط العملة بالدولار في البداية مبهرة، ولكن كان هذا النجاح وهمياً، حيث أن حكومة كارلوس منعم كانت تستخدم الأموال التي حصلت عليها من بيع شركات القطاع العام في تمويل تخفيض التضخم. هذا بالإضافة إلى جزء كبير ضاع في الرشوة والفساد وإخفاء الحقائق عن الشعب، ليقضي ذلك على ما تبقى من الاقتصاد الأرجنتيني.

الجدير بالذكر أيضاً، أن أعباء الدين الحكومي زادت بعد أن قامت الحكومة بتبديل الديون المنظمة ذات الشرط الإجبارية ولكن بتكلفة منخفضة، بأخرى لها شروط اختيارية ولكن تكلفتها مرتفعة، ومع ضعف أداء الصادرات زادت أعباء تمويل الإنفاق الحكومي الأرجنتيني، فتم تمويل هذا الإنفاق بفرض ضرائب جديدة على الشعب، بالإضافة إلى عدد من الاستئانات الجديدة^{١٠٠}.

كنتاج طبيعي، أدت الأعباء الضريبية إلى تقليص الاستثمار الخاص من جهة، وإلى حالات تهرب ضريبي واسعة حرمت الخزانة من أكثر من نصف ما يجب أن تحصل عليه من جهة أخرى. وهكذا

^{٩٩} عاطف مختار، راوية، الأزمة المالية الأرجنتينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٤٨، إبريل ٢٠٠٢، ص ١٦٩-١٧٠.

^{١٠٠} Une mondialisation juste, Créer des opportunités pour tous, Genève, 2004, p.26.

دخلت البلاد دائرة مغلقة من الديون المتراكمة، وقلة الموارد الخارجية، وضعف الأداء الضريبي، وتراكم أعباء خدمة الديون. بالإضافة إلى ذلك، فإن غطاء العملة الوطنية بغطاء الدولار لم يتم حسابه بشكل دقيق. فالاقتصاد الأرجنتيني لم يكن بقوة الاقتصاد الأمريكي الذي يسمح له بتغطية أي عجز في الدولار، ويوفر هذا الغطاء إلى فترات زمنية طويلة.

ثم جاءت أزمة عملة البرازيل ١٩٩٩، وما أدى إليه ذلك من تعويم للعملة البرازيلية. أدى ذلك إلى فقدان الأرجنتين جزءاً كبيراً من دخل العملة الخارجي، حيث أن البرازيل تعتبر الشريك التجاري الأول للأرجنتين، ومع اشتداد أزمة البرازيل، وتخفيض عملتها، استمر ضعف تنافسية الصادرات الأرجنتينية، مما أدى إلى فقدان الأرجنتين سنوياً أكثر من ١١% من دخل صادراتها^{١٠١}.

ويعتبر المحللون ربط البيزو بالدولار هو المسؤول عن جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من صادرات الدول المجاورة. فالمساواة بين عملتين لا مجال للمقارنة بين اقتصادهما كما ونوعاً من كل الزوايا، هي من أكبر الأخطاء الاقتصادية التي وقعت بها الأرجنتين في العقود الأخيرة من القرن الماضي. ومن السياسات الخاطئة أيضاً، فرض أعباء ضريبية وجمركية في كل من الأرجنتين والبرازيل على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية، ما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي، ما قاد إلى حالة من الركود الحاد.

١ - آلية حدوث الأزمة وديناميات تطورها

إن الأزمات المالية ليست شيئاً جديداً في أمريكا اللاتينية. فقد ضربت اقتصاداتها أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢، ثم الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤، ثم الأزمة البرازيلية، وأخيراً الأزمة الأرجنتينية. والتي تعتبر في حد ذاتها أكثر نضجاً وعمقاً، ذلك من حيث تعدد وتنوع عناصر ضغطها الازموية.

بدأت ملامح الأزمة المالية في الأرجنتين منذ بداية شهر يوليو/تموز ٢٠٠١، (بالرغم من انتشار ظاهرة الركود الاقتصادي من أكثر من ثلاث سنوات)، وتتمثل هذه الملامح فيما يلي^{١٠٢}:

١. انخفاض الودائع في البنوك التجارية بمقدار ٦.١ مليار دولار، وبنسبة قدرها ٧.١%، وذلك خلال شهري يوليو، أغسطس/آب ٢٠٠١.

٢. الانخفاض المستمر في الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي منذ شهر يوليو ٢٠٠١.

^{١٠١} عاطف مختار، راوية، الأزمة المالية الأرجنتينية، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٧٢.
^{١٠٢} ريان، أمير الفونس، تطورات الأزمة المالية في الأرجنتين، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ٢٠٠٢، ص ٦٢-٦٣.

٣. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بصفة متتالية، وذلك منذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ حتى بلغ الذروة بنسبة ٢.١% خلال الربع الأول لعام ٢٠٠١.
٤. انخفاض مخرجات المصانع الأرجنتينية، وضعف جودتها خلال عام ٢٠٠١.
٥. استمرار ضعف ثقة المستهلك الأرجنتيني في البضائع المحلية.
٦. أدى طول فترة الركود في الاقتصاد الأرجنتيني إلى ظهور مخاطر التوقف عن سداد الديون، مما اثر تأثيرا سلبيا على المستثمرين والمدخرين.
٧. يعتبر يوم ١٤ يوليو ٢٠٠١، البداية الأولية لظهور الأزمة، حيث بلغت معدلات الفائدة لليلة واحدة ٣٠٠%، كما فقدت الدولة ما يقدر ب ٣ مليار دولار من الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي نظرا لتخوف المستثمرين من التوقف عن دفع الديون، أو تعويم العملة الأرجنتينية، أو كلاهما.
٨. من الملاحظ أن نسبة ٧٠% من الديون الخارجية الأرجنتينية بالدولار الأمريكي، وذلك بسبب انخفاض الفائدة للإقراض بالدولار عن البيزو، مما يفاقم من الأزمة إذا ما توقفت الأرجنتين عن دفع ديونها التي تمثل حوالي نصف القيمة السوقية في الأرجنتين.
٩. خفضت مؤسسة (موديز) لتقييم مخاطر الائتمان تصنيف الأرجنتين لديها على دفعتين في يوليو ٢٠٠١، خوفا من التوقف عن دفع الديون، أو تعويم العملة، أو كلاهما.
١٠. كان بنك (بانكو هيبيو تيكاريو) قد فقد نصف رأسماله السوقي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠، حيث أن رأسماله السوقي ١.٢ مليار دولار، وحقق صافي خسائر قدرها ٥١٩.٦ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠.٩%، وهو يعد من البنوك الكبرى في الأرجنتين.
- تفجرت الأزمة المالية والاقتصادية الأرجنتينية على نحو عنيف في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠١، وأدت إلى إسقاط الحكومة والرئيس. وجاء ذلك الانفجار للأزمة اثر اتجاه الحكومة الأرجنتينية لخفض الإنفاق العام بنسبة ٢٠% أي بمقدار ١٠ مليارات دولار، ومن خلال عدد من الإجراءات على رأسها تخفيض أجور العاملين بالحكومة بنسبة ١٣%، وذلك لدعم مسعى تلك الحكومة لدى صندوق النقد الدولي، من أجل الإفراج عن قرض لها قيمته ١.٣ مليار دولار^{١٠٣}.
- ونظرا للرفض الاجتماعي لهذا القرار الذي كان مطلبا للصندوق، اندلعت المظاهرات الضخمة ضد هذا القرار، وانفرط عقد الاستقرار الهش، وظهر واضحا أن الحكومة عاجزة عن مواجهة الأزمة الاقتصادية وعن تحقيق مطلب الجماهير. وبعد مواجهات دامية سقط خلالها عدد من الضحايا

^{١٠٣} الياس، لينا بطرس، الأزمة الأرجنتينية، الحصاد المر لمسيرة التبعية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، سوريا، عدد ٣٢، ٢٠٠٢، ص ١٢.

استقالت الحكومة، وتعاقب عدد من الرؤساء على الأرجنتين، في محاولة لاستعادة الاستقرار في الشارع الأرجنتيني قبل البدء في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة في البلاد.

ويعتبر انفجار الأزمة المالية والاقتصادية الأرجنتينية، محصلة طبيعية لانتشار الفساد، وهروب رؤوس الأموال بسبب السياسة النقدية غير الملائمة، ومحصلة أيضا للركود العميق الذي تعاني منه الأرجنتين منذ ثلاثة أعوام، حيث بلغ معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني، نحو ٣.٤٪، ٠.٨٪، ٤.٤٠٪، ١٦٪ في أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي. ومحصلة أيضا لسياسة الاستدانة من الخارج التي أوصلت الديون الخارجية للأرجنتين إلى ١٤٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، بما يوازي ٥٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للأرجنتين في العام نفسه. وتستهلك خدمة هذه الديون نحو ٧٥.٧٪ من إجمالي حصيللة الصادرات الأرجنتينية من السلع والخدمات، مما يجعل الأرجنتين مضطرة للاستدانة مجددا لتمويل وارداتها من السلع والخدمات، وهو ما دفعها بشكل سريع إلى هاوية المديونية الثقيلة. وهذه الاستدانة ناجمة عن عجز ميزان الحساب الجاري، وعن ضعف معدل الادخار المحلي في الأرجنتين الذي بلغ ١٥٪ عام ٢٠٠٠، والذي يعد واحد من أدنى معدلات الادخار في العالم، حيث بلغ متوسط معدل الادخار العالمي نحو ٢٣٪ في العام المذكور. ويعتبر انفجار الأزمة أيضا محصلة للعجز الكبير والمتراكم في ميزان الحساب الجاري، والذي بلغ نحو ٣.١٪، ٢.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١ على التوالي. ويعتبر انفجار الأزمة محصلة أيضا لتفاقم معدل البطالة الذي بلغ ١٨.٣٪ من قوة العمل الأرجنتينية عام ٢٠٠١.^{١٠٤}

وكانت نتيجة كل ذلك، تراكم ضغوط هائلة على الاقتصاد الأرجنتيني، الذي وصل إلى نقطة العجز عن الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، ولم يجد من يمد له يد المساعدة بشكل فوري على غرار ما حدث في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥، أو في الأزمات المالية في كوريا الجنوبية وتايلاند عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، وذلك نتيجة اختلاف طبيعة الارتباطات بينه وبين الدول الكبرى المهيمنة على صناعة القرار في المؤسسات المالية الدولية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد الأرجنتين شريكا اقتصاديا هامشيا لها، فضلا عن كونها منافس للولايات المتحدة في تصدير العديد من السلع الزراعية.

وكانت النتيجة الأولى للأزمة الأرجنتينية هي تعرض العملة المحلية المستقرة منذ عام ١٩٩٣، وحتى انفجار الأزمة في ديسمبر ٢٠٠١، لضغوط هائلة، وطلب صندوق النقد الدولي من الأرجنتين أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها لتحسين القدرة التنافسية لصادراتها من السلع والخدمات، ولتقليص

^{١٠٤} ريان، أمير الفونس، تطورات الأزمة المالية في الأرجنتين، مرجع سابق، ص ٥٩.

الواردات حتى تتمكن من إعادة التوازن لموازينه الخارجية، وذلك كشرط لتقديم صندوق النقد قروض مساندة للارجنتين، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها غير معنية بإنقاذ الأرجنتين من أزمتها، وان ذلك مسؤولية صندوق النقد الدولي. وقد تدهورت العملة الارجنتينية منذ انفجار الازمة في ديسمبر ٢٠٠١، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢، بنسبة ٧٠.٣%، بعد أن انخفضت من دولار واحد لكل بيزو في ديسمبر ٢٠٠١، إلى نحو ٠.٢٩٦٧ دولار لكل بيزو في نهاية عام ٢٠٠٢.^{١٠٥}

ورغم أن هذا الانخفاض لسعر العملة كان من المفترض أن يؤدي لتحسين صادرات السلع والخدمات، وتقليص الواردات وتحسين الموازين الخارجية، إلا أن الاضطراب السياسي والاقتصادي، أدى لتخفيض الناتج من السلع والخدمات على نحو درامي بنسبة ١٦%، وأدى ذلك بالتالي إلى تخفيض قدرة الأرجنتين على التصدير حتى لو تزايد الطلب الخارجي على صادراتها. لكن انهيار القدرات المالية الارجنتينية في خضم الأزمة، جعلها غير قادرة على تمويل الواردات، وهو أمر يمكن أن يكون السبب الرئيسي في تحسين موازينها الخارجية قهراً لا اختياراً، كما أن حصولها على قروض من الخارج ساعدها في معالجة الخلل في موازينها الخارجية، ولو بشكل مؤقت.

ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للارجنتين خلال عام (٢٠٠١)

البيان	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس
معدل نمو التضخم	%٠.١	%٠.٢	%٠.٢	%٠.٧	%٠.١	%٠.٧	%٠.٣	%٠.٣
الصادرات (مليون دولار)	٢٠٤٥	١٨٦٢	٢٠٢٩	٢٣٨١	٢٦٠٢	٢٥٧٠	٢٣٥٥	٢٥١٠
الواردات (مليون دولار)	١٩٣٦	١٧٤٣	٢٠٣٠	١٩٠٨	٢٠٧٥	١٧٧٨	١٧٦٨	١٨١٨

المصدر: مجلة بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ٢٠٠٢، ص ٨٣.

^{١٠٥} الياس، لينا بطرس، الأزمة الارجنتينية، الحصاد المر لمسيرة التبعية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٣.

٢ - أسباب الأزمة

يمكن القول أن الأزمة المعقدة التي أدخلت حكومة الأرجنتين، في مثل هذه الأزمة، لها أسبابها المحلية والدولية.

١-٢ - الأسباب المحلية (الداخلية):

١. سوء تخطيط الحكومات المتعاقبة في الأرجنتين، ومن أمثلة ذلك، قيام الحكومة الأرجنتينية في السبعينات بانفتاح شديد للأنشطة الاقتصادية معتمدة على التمويل الخارجي، مما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية التي أدت بدورها إلى الارتفاع الكبير للتضخم. هذا إلى جانب اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على الشعب لتمويل جزء من الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى ضعف الاستثمار وزيادة حالات التهرب الضريبي، كما أن ربط البيزو بالدولار مسؤول عن ارتفاع تكلفة الصادرات، وبالتالي انخفاض تسويقها بالمقارنة بصادرات دول الجوار^{١٠٦}.
٢. انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الأولية التي تقوم الأرجنتين بتصديرها مثل: القمح وفول الصويا^{١٠٧}.

٣. بلغ حجم المتعاملين في الأسواق غير الشرعية (الأسواق السوداء)، في الأرجنتين في يناير ١٩٩٧ حوالي ٥ مليون فرد، علما أن عدد السكان بلغ في نفس العام ٣٥.٦٨ مليون نسمة، وهو ما يعني أن ١٤% من السكان يتعاملون في الأسواق غير الشرعية، كما بلغت قيمة التهرب الضريبي لهؤلاء ٢٠ مليار دولار، مما اثر فعليا على إيرادات الحكومة، وبالتالي زاد من نسبة عجز الموازنة العامة للدولة/ الناتج المحلي الإجمالي من ٢% عام ١٩٩٦ إلى ٢.٥% عام ١٩٩٧^{١٠٨}.

٤. الإنفاق الحكومي المتزايد في ظل حالات الفساد المالي، فقد أسرفت الحكومات في الأرجنتين في الإنفاق الاستهلاكي، سواء على مستوى الحكومة الفدرالية، أو الولايات بالداخل.
٥. تفاقم الدين الخارجي للأرجنتين في عام ٢٠٠١، والتي بلغت حوالي ١٤٠ مليار دولار، وهو ما يساوي ١٤% من إجمالي ديون الدول النامية، ما بعث بمخاوف بين المستثمرين الأجانب والمحليين من تعرض الأرجنتين لازمة عدم القدرة على سداد هذه الديون.

^{١٠٦} الياس، لينا بطرس، الأزمة الأرجنتينية، مرجع سابق، ص ١٤.
^{١٠٧} مجلة الأهرام الاقتصادي، مصر، العدد ٢٣، ١٦٩٨، يوليو، ٢٠٠١.
^{١٠٨} عريان، أمير الفونس، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٢.

٢-٢- الأسباب الدولية (الخارجية):

* ظهور مجموعة من الأزمات في اقتصادات الدول الناشئة مثل:

١. أدت أزمة المكسيك في أوائل عام ١٩٩٥ إلى اندفاع المودعين بالبنوك في الأرجنتين إلى استرداد ودائعهم، مما أدى إلى هبوط الودائع بالجهاز المصرفي بحوالي ١٨% على مدى خمسة شهور من الأزمة، مما كان له انعكاسا قاسيا على السيولة في النظام المصرفي الأرجنتيني، نظرا لوجود علاقات اقتصادية بين الدولتين^{١٠٩}.

٢. زادت الأزمة في آسيا عام ١٩٩٧، وروسيا في أواخر ١٩٩٨، من المخاطر التي تتعرض لها الأرجنتين، أدت إلى انخفاضات كبيرة في أسعار الأصول، وعجلت بالركود الاقتصادي.

٣. أدت الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد البرازيلي في يناير ١٩٩٩، والتي نتج عنها تخفيض العملة البرازيلية بنحو ٢٠% أمام الدولار الأمريكي إلى التعجيل بحدوث الأزمة في الأرجنتين، حيث تعتبر البرازيل من اكبر شركاء الأرجنتين التجاريين، فقد بلغت صادرات الأرجنتين إلى البرازيل عام ١٩٩٩ ما نسبته ٢٤.٤% من حجم تجارتها، وبلغت وارداتها من البرازيل لنفس العام ما نسبته ٢١.٩% من حجم تجارتها^{١١٠}.

لذا نجد انه من أهم أسباب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين، تأثره بأزمة المكسيك عام ١٩٩٥ وأزمة البرازيل ١٩٩٩، وهذا ما يوضح دور العدوى نتيجة التشابك الاقتصادي بين دول أمريكا اللاتينية.

* إصرار صندوق النقد الدولي على ربط قيمة العملة الأرجنتينية بالدولار، وخفض الإنفاق والأجور والمعاشات، وهذا لا يعني خفض الإنفاق في أوقات الركود إنما تعني مزيدا من الركود^{١١١}.

¹⁰⁹ IMF International Financial Statistics, Washington Dc, Oct, 2001.

^{١١٠} الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الأرجنتين والقارة اللاتينية استنهاض القوى الذاتية مفتاح الخروج من الأزمة الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يناير ٢٠٠٣، ص ٥٣.
^{١١١} تقرير التجارة والتنمية، الاتجاهات والآفاق العالمية البنية المالية، الأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص ٥٣.

٣- تأثيرات الأزمة الأرجنتينية ومفاعيلها

أ- التأثيرات الداخلية للأزمة^{١١٢}:

١. انتشار نظام المقايضة في المجتمع الأرجنتيني كوسيلة للحياة، حيث بلغ عدد المتعاملين بهذا النظام حوالي ٢.٥ - ٥ مليون فرد، وذلك من خلال نوادي المقايضة بلغ عددها ٤٥٠٠ ناد، ويتم التعامل مع هذه النوادي من خلال كوبونات بمبالغ متنوعة تبدأ من فئة ١ دولار، وتسمى هذه الكوبونات (Creditors)، ويتم الإعلان عنها بوسائط متعددة حتى من خلال شبكة الانترنت، وعن المنتجات أو الخدمة المتاحة.
٢. ارتفاع معدل البطالة في المجتمع الأرجنتيني إلى أعلى مستوياته، ببلوغه نسبة ١٧.٣ % في عام ٢٠٠١، مقابل ١١.٧ % عام ١٩٩٤ (بلغ عدد عاطلين ٣ مليون عاطل تقريبا).
٣. تخفيض المرتبات بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تدهور مستويات المعيشة، لدرجة أن أصبح ثلث سكان الأرجنتين البالغ عددهم حوالي ٣٦ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر.
٤. انخفاض مؤشر أسهم الأسواق الناشئة في الأرجنتين بنسبة ٨.٣ %.
٥. أثرت الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين على قطاع الزراعة حيث أن تباطؤ في سلسلة المدفوعات يؤثر على قدرة الدفع للمستوردين، كما تباطأت عمليات التصدير نظرا لزيادة المخاوف بشأن خفض قيمة العملة وزيادة الضرائب على الصادرات، حيث انه من المعروف أن الأرجنتين تصدر حوالي ١١ مليون طن قمح كل عام ويشكل ذلك حوالي ٥٠ % من قيمة صادراتها من الحبوب.
٦. أغلقت العديد من المنشآت التجارية أبوابها بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الأرجنتين منذ حوالي أكثر من ثلاث سنوات.

ب- التأثيرات الخارجية للأزمة^{١١٣}:

لم تظل الأزمة في الأرجنتين حبيسة الحدود الجغرافية لها، لكن هبت رياحها على بعض الدول الأخرى، وفي مقدمتها تكتل دول الميركوسور، والذي يمثل الاقتصاد الأرجنتيني احد أعمدته الرئيسية.

^{١١٢} د. الاحرش، محمد عبد العزيز محمد، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصناعة الفقر في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٤٢٠.

^{١١٣} الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٥٧.

أورجواي: هبط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فيها إلى -٣.١%، -١١.١% في أعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠١ كما ارتفع معدل البطالة.

بوليفيا: انخفضت تحويلات العاملين في الأرجنتين إلى بوليفيا، كما ارتفع معدل البطالة ليبلغ ١٨% عام ٢٠٠١.

البرازيل: هبط معدل النمو الحقيقي لنتائجها المحلي الإجمالي إلى ١.٥% في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كما ارتفع العجز في ميزان الحساب الجاري ليصل إلى -٤.٢، -٤.٦ من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

وعلى غرار البرازيل عانت كولومبيا وبيرو وشيلي من عجز كبير في ميزان الحساب الجاري، كما عانت كولومبيا من ارتفاع معدل البطالة بلغ قرابة خمس قوة العمل.

تكتل الناقتا: لم تؤثر عدوى الأزمة الأرجنتينية بشكل خطير على كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المكسيك تأثرت بهذه العدوى بسبب انفتاح أسواقها بقدر كبير على الأسواق الأرجنتينية، كما عانت المكسيك من عجز كبير في ميزان الحساب الجاري.

الاتحاد الأوروبي: انحصر تأثير الأزمة على تدفقات رأس المال باتجاه الأرجنتين، كما أوقفت بعض الشركات الأوروبية نشاطها في الأرجنتين.

٤: الدروس المستفادة من الأزمة الأرجنتينية

تتطوي الأزمة المالية الأرجنتينية على العديد من الدروس المستفادة أهمها:

- ضرورة الحفاظ على الدور الإشرافي للدولة تجاه أنشطة رأس المال المحلي، بالإضافة إلى ضرورة فرض الضوابط اللازمة لدخول وخروج رأس المال الأجنبي وقنوات عمله.
- استخدام الديون الأجنبية لإقامة مشاريع إنتاجية أو لخدمة المشاريع الإنتاجية، وليس لتمويل عجز الموازنة وزيادة حجم الطلب المحلي.
- ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي وذلك لتجنب الاعتماد الزائد على رؤوس الأموال الخارجية، وأيضاً ضرورة العمل على إتباع سياسة نقدية ملائمة بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية السائدة.

٥- صندوق النقد الدولي والأزمة الأرجنتينية

لقد عانت الأرجنتين من ركود شديد لمدة أربع سنوات، بدءاً من عام ١٩٩٨. إن الأرجنتين التي صنفت مؤخراً بين أعلى الدول في مستويات المعيشة في أمريكا اللاتينية سرعان ما أصبح لديها أغلبية الناس يندرجون تحت خط الفقر.

حيث أوضحت التقارير خلال الأيام الأولى من الأزمة، أن هناك مالا يقل عن ألفي شخص يقعون يومياً تحت خط الفقر، وحوالي ١٤ مليون من جملة السكان البالغ عددهم ٣٦ مليوناً، يعيشون فعلاً على أقل من ٤ دولارات في اليوم، وأصبح ٤٠% من السكان يصنفون في عداد الفقراء، بينما أكثر من ١٨% لا يجدون وظائف، وهو ما أدى إلى اندلاع مظاهرات عارمة راح ضحيتها مالا يقل عن ٢٠ شخص، وأصيب أكثر من ٢٥٠ آخرون بجروح خطيرة في الأسبوع الأول من الأزمة، وأسفرت النتائج عن استقالة الرئيس فرناندو دي لاورا، وقيام البرلمان بتكليف حكومة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات في مارس/آذار من التالي^{١١٤}.

وكثير من الأرجنتينيين القوا باللوم على صندوق النقد الدولي، الذي لعب دوراً كبيراً في تصميم السياسات التي أدت إلى الانهيار، ويبدو أنه يصف الدواء الخاطئ تماماً خلال الأزمة: معدلات فائدة مرتفعة، إحكام وضغط الميزانية، والمحافظة على ربط العملة الأرجنتينية البيزو - الذي لا يمكن الحفاظ عليها بمعدلات ثابتة - بالدولار الأمريكي.

وفي ديسمبر عام ٢٠٠١، تعثرت الحكومة الأرجنتينية وفشلت في دفع دين قدره ١٣٣ مليار دولار، وهو أكبر فشل حكومي في دفع دين في التاريخ (قبل أزمة ديون اليونان). لقد انهيار النظام النقدي والمصرفي، وغرقت الأرجنتين في مزيد من الركود.

إلا أن المنظمات الدولية المعنية، لم تترك الأرجنتين بدون مساعدة، وفيما يلي عرض لجهود صندوق النقد والبنك الدوليين لمواجهة الأزمة الأرجنتينية:

- حدد تقرير البنك الدولي الصادر في مارس ٢٠٠٢، الجهود التي سوف تبذل في المستقبل لمكافحة الفقر في الأرجنتين وركز على ثلاثة أمور^{١١٥}:

١. الإصلاحات والسياسات التي سوف تؤدي إلى نمو أسرع، ومستوى أعلى من العمالة لكل وحدة من وحدات الإنتاج.

^{١١٤} صحيفة القيس الاقتصادي، العدد ١٢٤٣٩، تاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٨، ص ٣٦.

^{١١٥} The World Bank, Poor people in rich country: a poverty report for Argentina, volume1, 23March2002.

٢. تحسين فرصة حصول الفقراء على الخدمات الأساسية، مما يزيد من رفاهيتهم، ويحسن من رأس المال البشري، كما يحسن الإنتاجية وقدرتهم على المنافسة في ظل عولمة الاقتصاد.

٣. تخفيض درجة هشاشة الفقراء للصدمات والخسائر التي في دخولهم، وذلك عن طريق تحسين الدخل الصافية لحماية الفقراء أثناء مراحل التباطؤ في النمو الاقتصادي.

• قرر البنك الدولي منح الأرجنتين قرضا قدره ٣ مليارات دولار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وذلك لمكافحة الفقر، ودعم الحكومة لإجراء الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد، والتي تتمثل في:

١. إصلاح الهياكل الإدارية بالدولة (هيئة الجمارك والضرائب، هيئة التأمين الاجتماعي، وزارة التعليم.....).

٢. إصلاح القطاعات الاجتماعية بالدولة (قطاع الصحة، التعليم.....).

٣. إصلاح العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والأقاليم (التثبيت المالي للأقاليم، إصلاح الضرائب.).

٤. دعم برامج التوظيف العامة لمعالجة مشاكل العمالة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة.

• وافق الصندوق في ديسمبر ٢٠٠٠ على منح الأرجنتين قرضا بمبلغ ١٣.٤ مليار دولار، كما وافق الصندوق في أواخر أغسطس ٢٠٠١، على منحها قرضا جديدا قيمته ٨ مليار دولار ليرتفع إجمالي ما تقرر أن تحصل عليه بيونس ايرس من المؤسسة الدولية حوالي ٢٢ مليار دولار، وقد قررت الحكومة الأرجنتينية أنها سوف تخصص ٣ مليار دولار منه لسداد أقساط خدمة ديونها الخارجية^{١١٦}.

وافق البنك الدولي في نهاية أغسطس ٢٠٠١ على منح الأرجنتين قرض قيمته ٤٠٠ مليون دولار لدعم البرامج الاجتماعية وجباية الضرائب، وتنظيم مجال التأمين الصحي، وتحسين الإدارة المالية في الأقاليم.

^{١١٦} صحيفة القيس الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٦.

الفصل الثالث

صندوق النقد الدولي والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

أولاً: تشخيص الصندوق لطبيعة الأزمة الراهنة وأسبابها

ثانياً: مساعي الدول الكبرى وخططها للخروج من الأزمة

ثالثاً: خطة الصندوق ورهان الدول الرأسمالية

رابعاً: فرص الصندوق والتحديات التي تواجهه في التعاطي مع الأزمة

الراهنة

أولاً: تشخيص الصندوق لطبيعة الأزمة الراهنة وأسبابها

يرى صندوق النقد الدولي، أن سبب الأزمة الراهنة هو في التطبيقات غير المكتملة لمعايير اتفاقية بازل، والمتمثلة بعدم كفاية المتطلبات الدنيا لرأس المال، وضعف الرقابة المصرفية، وعدم انضباط السوق، وهذه الأزمة حدثت أثناء معيار بازل ١، لذلك جاءت اتفاقية بازل ٢، لتتلافى الأسباب التي أدت إلى الأزمة، ومنع تكرارها مستقبلاً.

فقد أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن متطلبات كفاية رأس المال، ومعايير اتفاقية بازل، وأبرز أهميتها، خاصة بعد أزمة الرهون العقارية الأخيرة. وقال التقرير إن متطلبات كفاية رأس المال تساعد المشرفين على المصارف في تحديد آليات لمواجهة أي خسائر غير متوقعة^{١١٧}.

وتهدف المتطلبات الصارمة لإدارة رأس المال والمخاطر، إلى تحفيز الاستقرار المالي العالمي من خلال تأكيد البنوك لقدرتها الفاعلة على تقدير وإدارة مخاطرها.

فقد ظهر ما يعرف بمعدل الإقراض المحدد كأول شكل لمتطلبات كفاية رأس المال، الذي ينحصر بأصول الميزانية العمومية لمضاعفة رأس المال المتوافر. واليوم لا يزال هذا المعدل معياراً داعماً لقوة رأس المال في بعض البلدان.

وعلى الرغم من أن تطبيق اتفاقية بازل الأولى معني ببنوك دولية نشطة عالمياً في بلدان كانت عضوة في لجنة بازل، فانه سرعان ما تبنت معظم البلدان في العالم هذه الاتفاقية كمعيار لرأس المال. هذا وتعاني اتفاقية بازل الأولى عيوب، منها:

- افتقار إطار عملها الخاص بأوزان مخاطر الأصول (الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك)، إلى تفريق النوعية الائتمانية في فئة الأصول ذاتها.
- أنها لم تسيطر بشكل جيد على المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق المصرفية، والتي نمت بشكل كبير منذ اتفاقية بازل الأولى.

كما جاء في اتفاقية بازل الأولى، انه يجب أن يكون للبنوك بديل لرأس المال لا يقل عن ٨ % من الأصول ذات المخاطر المرجحة، ويقصد بهذا الرقم معدل كفاية رأس المال. وفي كثير من البلدان يزيد هذا المعدل على ٨ %، ليعكس الصعوبات المحلية.

^{١١٧} صحيفة القيس، الملف الاقتصادي، العدد ١٢٦٣١، ٢٨ يوليو ٢٠٠٨، نقلاً عن تقرير الاستقرار المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر ٢٠٠٨.

من جهة أخرى، تعتمد اتفاقية بازل ٢ على ثلاثة محاور أساسية هي: المتطلبات الدنيا لرأس المال، والمحور الثاني عمليات المراجعة الرقابية، والمحور الثالث انضباط السوق (الإفصاح العام).

١ - المتطلبات الدنيا لرأس المال

يشير المحور الأول إلى مجموعة من القواعد والمناهج المتوافرة لحساب الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب الالتزام به أمام مخاطر رئيسية، وهي: الائتمان، والسوق، والعمليات التشغيلية. ويختلف المحور الأول في اتفاقية بازل ٢ عن اتفاقية بازل ١ في عدة أبعاد، ويتشابهان في أبعاد أخرى. بالنسبة لأبعاد الاتفاق، بقيت نسبة كفاية رأس المال كما هي بدون تغيير في اتفاقية بازل ٢، حيث أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ما زال ٨ ٪. هذا بالإضافة إلى مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال، وهو رأس المال القانوني أو الرقابي، إلى شريحتين: شريحة رأس المال ١ (رأس المال الأساسي)، وشريحة رأس المال ٢ (رأس المال المساند) بمكوناته المختلفة. ويتشابه اتفاق بازل ١ واتفاق بازل ٢ في أساليب قياس مخاطر السوق.

٢ - المراجعة الرقابية

هذا المحور يتناول عملية مراجعة الإشراف، وهو مبني على أربعة أسس، يلخص من خلالها التوقعات بشأن دور مسؤوليات البنوك ومجالس إدارتها ومشرفيها في تعريف وتقييم جميع المخاطر التي يواجهونها، كما يوفر المحور الثاني دفعة قوية لتعزيز إدارة المخاطر وأنظمة الإشراف المصرفية. هذا وتتضمن الأسس الأربعة التي يقوم عليها المحور الثاني ما يلي:

- ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها، واستراتيجيه للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- ينبغي على المراقبين أن يقوموا بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، إلى جانب قدرتها على الإشراف، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية.
- على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.
- على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خصائص الخسائر للبنك.

٣- انضباط السوق

يسعى هذا المحور إلى تكملة جهود عملية الإشراف، من خلال بناء شراكة قوية مع المشاركين الآخرين بالسوق، ويتطلب هذا المحور من البنوك، الإفصاح الكافي عن بيانات مخاطر المحور الأول ليتمكن المساهمين من المراقبة، والتأكد من سلامة السوق ونوعية البنك.

كما أظهرت تحاليل وتقارير عدة عن أزمة السوق المالية، إن مشاكل السوق ذهبت إلى أبعد من نطاق إطار كفاية رأس المال. وأبرزت هذه الأزمة ضرورة التقديرات الشاملة والصحيحة والسليمة لجودة الأصول الأساسية، لأنه من دون هذه التقديرات، فإن أي نظام قانوني سيصبح فوراً غير فاعل أو غير مؤثر. في السياق ذاته، لا تتطرق اتفاقية بازل ٢ إلى جميع المسائل التنظيمية المتجسدة في الدروس المستفادة من أحداث السوق الحالية. فهي على وجه الخصوص ليست معياراً لقياس السيولة، على الرغم من أنها تعترف بأن مراكز أوضاع رأس المال في البنوك قد تؤثر في قدرتها في الحصول على السيولة، وخاصة في أوقات الأزمات. فهي تتطلب من البنوك تقييم ملاءة رؤوس أموالها في سياق سيولتها، وسيولة الأسواق التي تعمل بها. لكن الجميع يتفق على أن هناك الكثير من المهام والأعمال التي يجب القيام بها لتقديم دليل متطور لتوفير السيولة، وتعمل حالياً لجنة بازل على هذه المسألة.

كما أن اتفاقية بازل ٢، لديها دور مهم لتلعبه بطرق أخرى، وهذا ما يفسر سبب دعم صندوق النقد الدولي لتطبيقها بالكامل. ففي بيئة بازل ٢، كلما زادت المخاطر، لا بد من زيادة المخصصات لتغطية ارتفاع المخاطر الائتمانية، بسبب ممارسات عمليات الاكتتاب الضعيفة. هذا وقد يحفز المحور الثاني البنوك على تعزيز مراقبة مخاطرها وتقنيات إدارتها. أما المحور الثالث، فقد يشجع على الإفصاح عن كفاية مخاطر الإقراض المصرفية للأفراد، وعمليات تقدير المخاطر ورأس المال.

كما يمكن لاتفاقية بازل ٢، أن تلعب دوراً مهماً في معالجة التشويه الذي برز من التعامل مع مخاطر عمليات التوريق. على سبيل المثال الأوراق المالية المدعومة بأصول، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، علاوة على ذلك، تعزز اتفاقية بازل ٢ من معالجة رأس المال القانونية لمخاطر عمليات التوريق في البنوك، من خلال معالجة متكاملة وملائمة البحوث المختلفة التي تم تطويرها من قبل كل بلد على حدة. كما توفر الاتفاقية أساليب متعددة تحت بند المحور الأول، وذلك لتقدير رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنك في مواجهة مخاطر إقراضها لتوريق منتجاتها في أدوارها المختلفة.

كما أنها ترفع من رأس المال المطلوب لدعم توريق الأصول ذات المخاطر المرتفعة. أما المحور الثاني فيقدم إجراءات يستطيع المشرفون الأخذ بها في حال وفر البنك دعماً ضمنيًا. وأخيرًا يوفر البنك نموذجًا منفصلاً للإفصاح عن مخاطر عمليات التوريق. كما قدمت هذه الأزمة فرصة لاختبار قوة إطار عمل التوريق في اتفاقية بازل الثانية.

ثانياً: مساعي الدول الكبرى المكملة لعمل الصندوق وخططها للخروج من الأزمة

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات، وأعلنت خططا لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. وفي ما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه الخطط والإجراءات^{١١٨}:

١ - خطة الولايات المتحدة الأميركية:

صاغ وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ، وتهدف إلى شراء الديون الهالكة المتفشية في الأسواق المالية وتهدد بانهيائها، وذلك من خلال إتباع جملة من الإجراءات أطلق عليها أسم خطة الإنقاذ، وقد صدر قانون بشأن إعطاء مهلة لهذه الخطة تنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩، مع احتمال تمديدتها بطلب من الجهات المختصة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة، ومن أهم ما جاء بهذه الخطة ما يلي:

- السماح للحكومة الأميركية (الخزانة) بشراء أصول هالكة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
- أن يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من الجهات المختصة، ويجوز المعارضة على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ المحدد سقفه بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح حوافز مالية للطبقة الوسطى والشركات، تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين، وبقيمة ١٥٠ مليار دولار، منها ١٠٠ مليار دولار للأفراد (الطبقة الوسطى)، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي بما يضمن تنشيط الاقتصاد.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار، بالإضافة إلى استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

^{١١٨} زيدان، محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

- والعديد من الإجراءات الأخرى، كتحسين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة، ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها وزير الخزانة، واتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الشركات، وغيرها.

والجدول التالي: رقم (١١) يبين إجراءات نظام الاحتياط الفدرالي لخفض أسعار الفائدة وحفز الاقتصاد

معدلات تغير نظام الاحتياط الفدرالي خلال عام 2008					
التاريخ	سعر الخصم	سعر الخصم	سعر الخصم	Fed funds	Fed funds rate
	أولي	ثانوي			
	معدل التغير	سعر الفائدة الجديد	سعر الفائدة الجديد	معدل التغير	سعر الفائدة الجديد
٢٠٠٨/٤/٣٠	%٢٥-	%٢.٢٥	%٢.٧٥	%٢٥-	%٢.٠٠
٢٠٠٨/٣/١٨	%٧٥-	%٢.٥٠	%٣.٠٠	%٧٥-	%٢.٢٥
٢٠٠٨/٣/١٦	%٢٥-	%٢.٢٥	%٣.٧٥	-	-
٢٠٠٨/١/٣٠	%٥٠-	%٣.٥٠	%٤.٠٠	%٥٠-	%٣.٠٠
٢٠٠٨/١/٢٢	%٧٥-	%٤.٠٠	%٤.٥٠	%٧٥-	%٣.٥٠

المصدر: سلسلة أحداث السوق المالية، <http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7>

٢- خطة الثمانية الكبار (G 8) :

وضعت مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا)، خطة لمواجهة الأزمة العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى، واتفقوا على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية، وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي. واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة، كما أعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية.

٣- خطة منطقة اليورو:

تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تقوم على:

- تأمين جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، وتستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع.

- كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها.

وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، أن حكومات الدول الـ ١٥ التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها، مستعدة لتملك حصص في البنوك، كما تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك. وفي هذا الإطار سنعرض مساعي دول منطقة اليورو تباعاً:

أ - فرنسا : اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ ٣٦٠ مليار يورو (٤٩١ مليار دولار)، وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق، وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها. واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد، وتوجيهه نحو النمو.

وقد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال إن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضح كاملا في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجدداً.

ب - ألمانيا : وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك، تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربع مائة مليار يورو (أكثر من ٥٤٠ مليار دولار)، وقال وزير المالية الألماني بيير شتاينبروك، إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة.

ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا، إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا، وهي هيبو ريال ستيت (إتش آر إس).

ورصد لهذه الخطة حوالي ٣٥ مليار يورو (٥٠ مليار دولار)، غير أنها انهارت، لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها.

الحكومة قالت إنها لن تؤمم الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة ٢٦.٦ مليار يورو (٣٨ مليار دولار)، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها ٨.٥ مليارات يورو (١٢.١٤ مليار دولار).

ج - بريطانيا : أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل إلى ٢٥٠ مليار جنيه (٤٥٠ مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد، وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك، وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل. وتشترط الخطة البريطانية على البنوك، الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين، وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

٤ - خطة روسيا: أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان)، خطة اقترحها الرئيس (ديميتري ميدفيديف) لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة ٦٣ مليار يورو (٨٤ مليار دولار)، وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي، وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ. كما أكد رئيس الوزراء (فلاديمير بوتين) عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية، بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو (٦.٦٥ مليار دولار). كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى ٠.٥% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.

٥ - خطة دول الخليج: اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية، وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم. وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها ١٤ يوما أو أكثر، على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان، أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير. وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل، تشجيعا منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على

المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع.

وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة، ولأسبوع، ولشهر، للبنوك لإظهار استعدادها لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك، رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين ١٠% و ٢٠% من أسهم البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية، لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك، حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (٥٣.١ مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض ٧٥% من قيمة هذه الأوراق أي نحو ١٥٠ مليار ريال.

ثالثاً: خطة الصندوق ورهان الدول الرأسمالية

١- دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية و الاقتصادية الراهنة:

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بؤابر الأزمة، و يتجلى ذلك من خلال:

- سعي الصندوق لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هيكله، وآليات عمله، وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية.
- دعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول.

حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في ٢١ **حزيران** ٢٠٠٩ لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية، لتفعيل دورها في إدارة النظام المالي العالمي. وخلص البيان إلى التركيز على ٥ قضايا جوهرية منها:

- النظام العادل للحصص.
- المستوى العالمي للمشاركة.
- فعالية اتخاذ القرار.
- التمثيل في الهيئة التنفيذية.
- إضافة إلى عملية إدارة الصندوق و تحديثها، والتي تعد قضية رئيسية و جوهرية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

لذا فان جهود الهيئة التنفيذية الحالية للصندوق ركزت على إعداد تقرير حول الإصلاحات الإدارية لهيكل الصندوق، من اجل زيادة القوة التصويتية للدول النامية، ومستوى تمثيلها ومشاركتها في إدارة النظام المالي العالمي، سيما وأنها اعترفت بأنه بالرغم من (أن دور الصندوق في الأزمة الحالية اظهر أن أجهزة اتخاذ القرار يمكن أن تقدم استجابة مبتكرة، وسريعة تتوقعها الدول الأعضاء، ألا أنه يجب القيام بالكثير من اجل تعزيز شرعيته وفعاليته إلى ابعد من الإطار الزمني للأحداث الحالية)^{١١٩}. كما يتطلب الوضع، التحديد السريع لخطة توفير موارد إضافية لعمليات الإقراض الخاصة بالصندوق و تسهيلات، وطلب مراجعة على الشروط والأحكام المرتبطة بها لتلبية الحاجات المالية للدول الأعضاء، خاصة الطارئة منها على المديين القصير والمتوسط، وهنا تعتبر مجموعة العشرين أن الأسلوب المفضل لزيادة موارد الصندوق هو توسيع إجمالي الحصص للاستجابة لطلبات و ترتيبات الإقراض الجديدة، و تركز على خيارين مهمين هما:

- اعتماد حقوق السحب الخاصة.
 - إصلاح نظام الإقراض، وزيادة حجمه.
- مما سبق يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:
- أ- إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه.
 - ب- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.
 - ج- إصلاح نظام الحصص و الأصوات في الصندوق.

^{١١٩} د. ذهبية لطرش، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص ٩.

د- إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية.

و في يلي عرض موجز لأهم هذه العناصر:

أ- إصلاح نظام الإقراض و زيادة حجمه:

أ- ١- آلية إصلاح نظام الإقراض الحالي: اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية للدول الأعضاء لتجاوز آثار و مخلفات الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومساعدتها على استعادة معدلات نمو قابلة للاستمرار، خاصة في ظل التوقعات التي أدت إلى حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي، و تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح ما بين ٠.٥%، و ١% عام ٢٠٠٩، اعتبر ذلك يتطلب تعزيز طاقته الإقراضية، وإقرار عملية إصلاح شاملة لآلية إقراض موارده تقوم على زيادة حجم القروض وترشيد مشروطية منحها، واستحداث أدوات إقراض ميسرة لصالح الدول النامية منخفضة الدخل.

وعليه فإن خطة الإصلاح لنظام الإقراض تقوم على:^{١٢٠}

- تحديث الشرطية: يفرض صندوق النقد الدولي شروطا هيكليّة على القروض الممنوحة للدول الأعضاء حددها تقرير المكتب المستقل بأكثر من ١٧ شرطا حتى نهاية ٢٠٠٤، لم تكن معظمها مرتبطة بالأهداف المرجوة منها، كما أن بعضها كانت خارج مجال اختصاص الصندوق الأساسية.

و لهذا، فإن الصندوق يسعى في إطار برنامج الإصلاح إلى إجراء تحديث قائم على خلق نوع من المواءمة بين شروطه المرتبطة بالإقراض، ودرجة القوة التي تميز سياسات البلدان الأعضاء، وذلك بالاعتماد على معايير الأهلية التي تحدد سابقا (الشرطية المسبقة)، وليس على أساس الشرطية التقليدية (اللاحقة)، على أن تتم عملية مراقبة السياسات الهيكلية في البرامج المدعومة من طرف الصندوق في إطار مراجعة البرامج، بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية.

- استحداث خط الائتمان المرن: عبارة عن قرض حديث مزدوج الاستخدام، قابل للتجديد دون قيود، تستفيد منه الدول التي أثبتت مستوى قوي في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لتلبية الاحتياجات الطارئة (أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية، دون الالتزام بتحقيق أهداف معينة في مجال السياسات الاقتصادية نظرا لتوفره على معايير الأهلية، على أن تلتزم بالتسديد في أجال تمتد من ٣.٢٥ سنة إلى ٥ سنوات.

- دعم اتفاق الاستعداد الائتماني من خلال:

^{١٢٠} الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، نشرة صندوق النقد الدولي، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٩، ص ٣-٤، الموقع الإلكتروني للصندوق.

- مضاعفة حدود الاستفادة من القروض: حيث حددت شروط الاستفادة من الحدود القصوى الجديدة للقروض التي تقدم بشروط ميسرة بـ ٢٠٠% من حصة البلد، على أساس سنوي و ٦٠٠% على أساس تراكمي، لطمأنة الدول الأعضاء بقدرة الصندوق على توفير الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها.

- تبسيط هيكل التكلفة و آجال الاستحقاق: بتوفير الحوافز السعرية المشجعة على الاقتراض من الصندوق.

- تبسيط الأدوات المستخدمة في الإقراض: بإلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي لم تعد مستخدمة مثل: التسهيل الاحتياطي التكميلي، وتسهيل التمويل التعويضي، والتسهيل التمويلي للسيولة قصير الأجل والتي يشمل خط الائتمان المرن الجديد أهم خصائصها.

• إصلاح التسهيلات الموجهة للدول الأعضاء منخفضة الدخل: حيث يسعى الصندوق إلى إعادة تصميم تسهيلات الإقراض الموجهة للدول منخفضة الدخل، لزيادة القدرة على توفير التمويل الميسر الطارئ وقصير الأجل ومضاعفة حجمها. وفي إطار هذا المسعى وافق الصندوق على زيادة القروض المقدمة بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل إلى مبلغ يصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٤، منها ٨ مليار دولار خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١١ مع منحها أسعار فائدة صفرية على مدفوعاتها المتعلقة بتسديد القروض الميسرة حتى نهاية ٢٠١١، مع استحداث أدوات إقراض جديدة تنسم بالمرونة وملائمة خصائص هذه الاقتصادات.

أ- ٢- اعتماد إطار جديد لإصدار السندات للقطاع الرسمي: (استحداث قروض جديدة لزيادة حجم الإقراض)

أعلن المجلس التنفيذي للصندوق في ١ يوليو/تموز ٢٠٠٩، على اعتماد إطار ينظم إصدار السندات للدول الأعضاء وبنوكها المركزية، بهدف تعزيز قدرة الصندوق على تأمين الموارد المالية الكافية، وزيادة قدرته على تقديم مساعدات سريعة للدول الأعضاء عند الحاجة، لتمكينها من التصدي المباشر لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ودعم مشاريع الاستثمار.

ويمكن للصندوق البدء في إصدار هذه السندات التي تحسب على أساس حقوق السحب الخاصة بعد إبرام أول اتفاقية لشراء السندات مع أي بلد عضو، والذي بمجرد شرائه لهذه السندات تصبح قابلة للتداول في القطاع الرسمي، على أن يلتزم بتسديد مدفوعات الفائدة على أساس ربع سنوي حسب سعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة^{١١}

ب- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة:

^{١١} بيان صحفي رقم ٠٩/٢٤٨ صندوق النقد الدولي يعتمد إطارا لإصدار السندات للقطاع الرسمي، ١ يوليو ٢٠٠٩.

جاء ذلك بعد اجتماع قمة العشرين في مدينة لندن في إبريل ٢٠٠٩، التي اعتمدت خطة دعم قيمتها ١.١ تريليون دولار من أجل معالجة الأزمة المالية العالمية، وبذلك وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تخصيص وحدات السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لتوفير السيولة، عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لدى الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ستحصل الدول الناشئة والدول النامية على ما يعادل ١٠٠ مليار دولار، منها أكثر من ١٨ مليار دولار للدول منخفضة الدخل، بعد أن يحظى القرار بمصادقة الأغلبية (٨٥%) من الأصوات، يمكنها استعمالها كهامش سيولة وقائي ووسيلة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط^{١٢٢}. و تسمح عملية التخصيص للدول الأعضاء، ببيع مخصصاتها كلياً أو جزئياً إلى دول أخرى بالعملة الصعبة لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو شراء بعض المخصصات لإعادة توزيع احتياطاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التخصيص هذه تتم بالتناسب مع حصص العضوية لكل بلد، وأنها تسمح بتزويد كل بلد من حقوق السحب الخاصة بحوالي ٧٤% من حصته، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الدول الأعضاء من حوالي ٣٣ مليار دولار إلى ٢١.٤ مليار وحدة حقوق السحب الخاصة إلى ما يعادل ٢٨٣ مليار دولار^{١٢٣}.

ويعتبر البعض أن عملية التوزيع هذه تتسم بالدقة والتكافؤ، لأنها تسمح باستفادة الدول المنظمة للصندوق بعد عام ١٩٨١، والتي تشكل أكثر من خمس الأعضاء الحاليين للصندوق، كما أنها تجسد مثالا للتعاون الدولي لمواجهة الأزمة.

ج- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق:

اعتبر المجلس التنفيذي للصندوق، أن قرار الإصلاح خطوة مهمة جداً، ويمثل تحولاً ملموساً في مجال تمثيل الاقتصادات الناشئة التي أصبح لها دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي، ويسمح بإدماج الدول النامية الفقيرة في عملية الإدارة متعددة الأطراف للصندوق وإعطائها صوتاً أقوى في الصندوق، كما أن هذا الإصلاح يندرج في إطار المساعي الرامية إلى تعديل الهيكل الحالي للصندوق للتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي، ذو الطابع الديناميكي المتغير.

في هذا الإطار اقترح صندوق النقد الدولي صيغة جديدة لنظام الحصص، تضمنت أربعة متغيرات هي^{١٢٤}:

^{١٢٢} بيان صحفي رقم ٠٩/٢٦٤، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، ٢٠ يوليو ٢٠٠٩.

^{١٢٣} بيان صحفي رقم ٠٩/٢٨٣، محافظوا صندوق النقد الدولي يوافقون رسمياً على تخصيص حقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار، ١٣ أوت ٢٠٠٩.

^{١٢٤} المديرون التنفيذيون يؤيدون جهود الإصلاح الشامل لنظام الحصص والأصوات، نشرة صندوق النقد الدولي، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٩، ص ٢، الموقع الإلكتروني للصندوق.

إجمالي الناتج المحلي، الانفتاح، والتغير، والاحتياطات، وتبلغ أوزانها على الترتيب ٥٠٪، ٣٠٪، ١٥٪، ٥٪.

حيث أن إجمالي الناتج المحلي هو مزيج يجمع بين إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة ٦٠٪، وإجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية بنسبة ٤٠٪، كما تم تعديل بعض المتغيرات التي تشتمل عليها الصيغة الحالية للحصة قبل إدراجها في صيغة جديدة للحصص، حيث أن نظام الحصص الحالي يعتمد على المتغيرات التالية:

$$Q = 0,00450 Y + 0,05281008 R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

الحصة = Q

Y = إجمال الناتج المحلي (١٩٨٥)

R = متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (١٩٨٥)

P = المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط ١٩٨١-١٩٨٥)

C = المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط ١٩٨١-١٩٨٥)

VC = تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٥)

و قد تضمنت صيغة الإصلاح لنظام الحصص والأصوات العناصر التالية^{١٢٥}:

- زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط إجراءات حساب الحصص.
- اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص: حيث تقدر الزيادة المخصصة للدول الديناميكية بـ ١١.٥٪، أما الدول التي لا تسمح لها مستويات حصصها الحالية بالتمثيل الجيد والكافي في الصندوق، فإنها مؤهلة هي الأخرى للزيادة في ظل برنامج الإصلاح، وفي هذا الإطار:
- وافقت بعض الدول المتقدمة المؤهلة لزيادة حجم حصتها (U.S.A، ألمانيا، إيطاليا، أيرلندا و لوكسمبورغ)، على عدم زيادة حصتها لدعم أهداف الإصلاح.
- زيادة الحصص الاسمية لاقتصادات الدول الناشئة والبلدان النامية التي تمتلك أنصبة حصص فعلية أقل بكثير من أنصبتها الفعلية في إجمالي نظام الحصص العالمي حسب تعادل القوى الشرائية بنسبة لا تقل عن ٤٠٪.
- مراجعة نظام الحصص والأنصبة التصويتية كل خمس سنوات، لضمان استمرار تناسق الحصة والقوة التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة.
- تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل وذلك من خلال:

^{١٢٥} المرجع السابق ص ٤.

* زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف لكل بلد، وإنشاء آلية للحفاظ على نسبة أنصبة الحصص الأساسية إلى الأصوات، مع منح هذه الدول عددا متساويا من الأصوات الأساسية لتوفير حماية أكبر لأصوات الدول الصغيرة.

* استحداث مناصب لكل مدير من المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الإفريقية لتعزيز دورهم الاستشاري والمالي في الصندوق.

وفي هذا الإطار أشار صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة الحصص سوف تعزز القوة التصويتية لحولي ١٣٥ بلد بواقع ٥.٥%، و من أهم هذه الدول: الصين، كوريا و الهند و البرازيل و المكسيك.

د- إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية:

أشارت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية إلى التوسع الهائل في النظام المالي في السنوات الأخيرة، وظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطر قليلة، وأن الأزمة ما هي إلا نتيجة لتراكم مجموعة من الاختلالات يمكن إيجازها في النقاط التالية^{١٢٦}:

- عدم قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف ورصد المخاطر الناتجة عن الابتكارات المالية، حيث عجز الانضباط السوقي والعمل التنظيمي على احتواء المخاطر الناتجة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي التي شهدتها العقود السابقة.

- ضعف مستوى التعاون المالي الدولي (بين المؤسسات المالية الدولية)، الذي كان سببا في إضعاف القدرة على رصد نقاط الضعف المتزايدة والروابط القائمة عبر الحدود.

- إهمال وإغفال السياسات لحجم كبير من الاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية، التي تتسبب في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي سوق العقارات. فقد ركزت معظم البنوك المركزية على معالجة التضخم دون التركيز على المخاطر الناتجة عن ارتفاع أسعار الأصول (خاصة العقارية)، وأعطت الأجهزة الرقابية المالية أولوية للقطاع المصرفي الرسمي، وأهملت مخاطر القطاع المالي غير الرسمي.

انطلاقا من تحليل الاختلالات، اعتبر الصندوق أن معالجة الأزمة وتفادي مسبباتها مستقبلا، تقتضي توسيع التنظيم المالي ليشمل المؤسسات والأسواق النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية، والتوسع في آليات الإفصاح بتوفير المعلومات الكافية للأجهزة الرقابية وتكثيف الإجراءات التنظيمية والرقابية الوظيفية، إضافة إلى اعتماد التصحيحات التالية:^{١٢٧}

د-١- تعزيز قدرة هيئات التنظيم المالي على اكتشاف المخاطر: وذلك من خلال:

^{١٢٦} نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، ٦ مارس ٢٠٠٩، ص ٢.
^{١٢٧} المرجع السابق ص ٦-٥.

- توسيع نطاق الحدود التنظيمية، لتشمل كل الأنظمة التي تكون مصدرا للمخاطر، وضمان مرونتها في التكيف مع الابتكارات المستحدثة في السوق المالي.
- تعزيز الانضباط السوقي، وذلك من خلال تفعيل دور هيئات التصنيف الائتماني في تقدير المخاطر، وزيادة درجة تنسيق جهودها.
- زيادة الشفافية في آلية تقييم الابتكارات المالية، بتحسين جودة المعلومات الخاصة بالمعاملات خارج السوق الرسمية وخارج الموازنة العامة، حتى تتمكن الأجهزة التنظيمية من رصد المخاطر والتهديدات، ومحاولة تقييمها لتعزيز الانضباط السوقي.
- تحسين البنية التحتية لأسواق المال، وتقوية المعايير المحددة لاحتياطي السيولة النظامية على مستوى البنوك المركزية.

د-٢- تعزيز التعاون المالي الدولي حول القضايا المالية و الاقتصادية: ويتحقق ذلك ب:

- زيادة درجة التركيز والتحديد في التحذيرات التي يقدمها صندوق النقد الدولي، ويتطلب ذلك تكثيف التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية.
- تكثيف جهود التعاون الدولي بين صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات (خاصة مجموعة السبعة، مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنتدى الاستقرار المالي....)، لإقامة منبر مالي عالمي يتمتع بالخبرة والشرعية والكفاءة، يكون قادرا على قيادة عملية إدارة المخاطر العالمية النظامية، نظرا لأوجه النقص والقصور التي تشوب نشاط كل هيئة بمفردها.
- تكثيف الجهود التعاونية لوضع قواعد وأسس قوية لتسوية نشاط القطاعات متعددة الجنسيات عابرة القارات.
- إقامة إطار عالمي موثوق للسيولة، بتدعيم الدول لجهود الصندوق في إصلاح نظام الإقراض مثلا والحصص.

د-٣- زيادة درجة اهتمام ومراقبة السياسات الاقتصادية للمخاطر النظامية:

- تميزت المرحلة السابقة للأزمة المالية، بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار الفائدة، مما شجع على الاتجاه نحو الاستثمار في المنتجات المالية المبتكرة ذات المخاطر المرتفعة في ظل تعاظم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عن مراقبة هذه المخاطر النظامية. لذا فإن الدروس المستفادة من أسباب الأزمة تقتضي مراجعة أداء السياسات الاقتصادية الكلية من خلال:
- زيادة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في مواجهة تراكم المخاطر التنظيمية، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.
- ترسيخ دعائم السياسة المالية في أوقات الرخاء واليسر، فقد اعتمدت العديد من الدول على السياسة الضريبية للتمويل بالديون، ولم تكن قادرة على تنشيط اقتصادها، لذا فإن الصندوق يحث هذه الدول

على إجراء تحليل دقيق ومفصل للنظام المالي لمساعدتهم على تصميم تدابير تنشيطية فعالة، والتأكد من ملاءمة المالية العامة على المدى المتوسط، نظرا لارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية.

- معالجة الاختلالات العالمية الناتجة عن التدفقات الرأسمالية الدولية، باستخدام السياسة الهيكلية والاقتصادية الكلية في إعادة التوازن بين حجم الادخار والاستثمار في هذه الاقتصادات، واللجوء إلى العمل التنظيمي في الحد من المخاطر النظامية الناشئة عن تدفق رؤوس الأموال بفرض قيود على انكشاف المؤسسات المالية والمقترضين لمخاطر النقد الأجنبي.

٢- أبعاد الرهان على الصندوق ومضامينه:

يتمثل رهان الدول الرأسمالية على الصندوق، من خلال اجتماع قمة العشرين وقمة الثمانية الكبار، ودعمهما الكبير له، وعلى الرغم من أن مجموعة الثماني تسبق دائما مجموعة العشرين وتقرر جدول أعمالها، إلا أننا أحببنا أن نبدأ بمجموعة العشرين. لأنها تضم بين أعضائها مجموعة الثمانية وأهم الدول النفطية والدول الناشئة ذات النمو الاقتصادي الكبير، لذلك كان التركيز على هذه المجموعة ومقرراتها الفاعلة في دعم صندوق النقد لتجاوز الأزمة.

٢-١- نتائج اجتماعات قمة العشرين: تضم هذه المجموعة التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٩ عقب الأزمة المالية الآسيوية كلاً من: ١- السعودية ٢- الأرجنتين ٣- البرازيل ٤- الهند ٥- الصين ٦- اندونيسيا ٧- جنوب إفريقيا ٨- تركيا ٩- روسيا ١٠- المكسيك ١١- كوريا الجنوبية ١٢- استراليا ١٣- ألمانيا ١٤- فرنسا ١٥- الولايات المتحدة ١٦- بريطانيا ١٧- كندا ١٨- اليابان ١٩- إيطاليا ٢٠- الاتحاد الأوروبي، وتسيطر الدول الأعضاء في مجموعة العشرين على ٩٠ % من الناتج الإجمالي العالمي، فضلاً عن ٨٠ % من التجارة العالمية، وثلاثي سكان العالم.

عقدت القمة عدة اجتماعات في إطار تحسين الأوضاع الاقتصادية العالمية عقب الأزمة، من خلال دعم صندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجاوز الأزمة التي عصفت بها، ومن أهم اجتماعات القمة فيما يخص الأزمة المالية العالمية كان:

أ- اجتماع القمة الأول، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، وقد استضافتها واشنطن - وكانت آخر مشاركة رسمية من جانب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش- حيث كانت في بداية الأزمة المالية، انعقدت ليوم واحد فقط وكانت نتائجها هزيلة، ومن ثم تم تأجيل اتخاذ القرارات بهذا الصدد، وعندما تصاعدت حدة الأزمة، واتخذت أبعاد تراكمية على صعيد الاقتصاد العالمي وبدأت أزمة:

- صناعة السيارات الأمريكية.

- تضاعف معدلات البطالة (٤.٤ مليون وظيفة عمل وامتد عدواها إلى أوروبا).
- ب- تم عقد اجتماع القمة الثاني في ٢ ابريل/نيسان ٢٠٠٩، في العاصمة البريطانية لندن، وتعد هذه القمة من أهم قمم دول مجموعة العشرين لأنها:
- زادت من موارد صندوق النقد الدولي بمقدار ٣ أضعاف ما كان عليه سابقاً، عن طريق ضخ ١.١ تريليون دولار أمريكي فيه.
- تم فرض قواعد مالية جديدة من خلال هذه القمة.
- وهي أول قمة يشارك فيها الرئيس الأمريكي الجديد باراك اوباما، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن الأهداف الأساسية المباشرة لعقد هذا الاجتماع يمكن تلخيصها بهدفين اثنين:
- الهدف الأول: هو بث الثقة.
- والهدف الثاني: هو محاولة إيجاد حد أدنى من الاتفاق بين الدول، خاصة أن هذه الدول ليست متفقة على أسباب الأزمة، ولا على الحلول لها. ولكن- الكل متفق على شيء واحد: هو انه لابد من ضبط قوى السوق، واعتماد معايير جديدة.
- ولكن طرق المعالجة كانت تختلف بين هذه الأطراف ... فهناك: اختلاف بين الولايات المتحدة من جهة، وباقي دول العالم من جهة أخرى، حيث أن أمريكا ترفض تغيير قواعد الرأسمالية، والدول الأخرى تريد التغيير. في النهاية تم الاتفاق بشأن معالجة الأزمة المالية العالمية، ويشمل إجراءات تبلغ كلفتها ١.١ تريليون دولار أمريكي، ومن أهم القرارات والإجراءات كانت^{١٢٨}:
- اتخاذ إجراءات رقابية صارمة على عمل وأداء المؤسسات المالية في العالم.
- تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار دولار، لتعزيز صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للاقتصادات المتعثرة.
- رصد مبلغ ٢٥٠ مليار دولار، لتمويل الخطوات والإجراءات التي من شأنها تنشيط حركة التجارة العالمية.
- تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار دولار، لمساعدة بنوك التنمية في العالم لتتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة.
- السماح لصندوق النقد الدولي بتسييل احتياطياته من الذهب لمساعدة الدول الأكثر فقراً.

^{١٢٨} مجلة الجريدة، صفحة دوليات، الرياض، ٣/ابريل/٢٠٠٩ العدد ٥٧٩.

- إخضاع المرتبات والحوافز والزيادات التي يتقاضاها العاملون في القطاع المصرفي لإجراءات رقابية صارمة.

وفي نهاية الاجتماع صرح اوباما بأن الانتهاء من الأزمة المالية لن يتم تجاوزه عبر مقررات اجتماع واحد، مشيراً إلى اجتماع آخر لمتابعة تطورات الأزمة.

ج- **لذلك كان اجتماع القمة الثالثة**، فعقد في بيتسبرغ الأمريكية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، والذي عالج ثلاث محاور أساسية، وجاءت توصياته على النحو الآتي^{١٢٩} :

* شروط الانتعاش: وتتمثل شروط الانتعاش بالآتي:

- ينبغي الانتقال من مصادر عامة إلى مصادر خاصة للطلب، وإقامة نموذج نمو أكثر ديمومة وأكثر توازناً في جميع البلدان، والحد من انعدام التوازن في التنمية.
- العمل بشكل منسق، للتأكد من أن السياسات النقدية التجارية والبنائية والمتعلقة بالميزانية والصرف، تشكل كلاً متناسقاً مع مسارات للطلب والعرض والاحتياطيات والديون والاقتراض، وميزان للمدفوعات أكثر ديمومة وتوازناً.

* ضبط النظام المالي: والمتمثل بالنقاط التالية:

- السهر على ضبط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، ومنع التجاوزات التي أدت إلى الأزمة.
- عدم السماح بعودة الممارسات المصرفية السابقة، حيث أدى عدم التبصر وغياب المسؤولية إلى الأزمة.
- الالتزام بالعمل سوياً لرفع المعايير في مجال رؤوس الأموال، ولوضع معايير دولية صارمة في مجال المكافآت، بغية وضع حد للممارسات التي أدت إلى مجازفات مفرطة، ولتحسين سوق المنتجات (المالية) الفرعية، ولإنشاء أدوات أقوى من أجل ضمان أن تتحمل الشركات المتعدية الجنسيات الكبرى مسؤولية المجازفات التي تتخذها.

* إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

على صندوق النقد ان يقوم بدور أساسي في تشجيع الاستقرار المالي العالمي، وإعادة توازن النمو. كما تم الاتفاق على تبني صيغة ديناميكية للبنك الدولي، تعكس التغيرات في وزن الدول، وفي مهمة التنمية للبنك، ما يعني زيادة لا تقل عن ٣% لحقوق التصويت المخصصة إلى الدول النامية، وفي وضع انتقالي والتي هي غير ممثلة بالشكل الصحيح.

^{١٢٩} المدينة: الصفحة الاقتصادية، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، السعودية، الأحد ٢٧/٩/٢٠٠٩.

د- القمة الرابعة، استضافتها تورنتو الكندية في يونيو/حزيران ٢٠١٠. لم يكن فيها جديد عن القمة السابقة، لذلك تم الاتفاق على عقد قمة قريب.

هـ- القمة الخامسة، في مدينة جيونغجو بكوريا الجنوبية (٢٢ و ٢٣/١٠)، ٢٠١٠، حيث تمخض اجتماع وزراء المال وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة العشرين^{١٣٠}، عن اتفاق وصف بـ «التاريخي»، ويقضي بتحويل أكثر من ٦% من حصص التصويت في صندوق النقد الدولي إلى دول نامية ذات اقتصادات نشطة مثل الصين، التي ستصبح ثالث أكبر عضو في الصندوق.

وبحسب بيان صدر عقب الاجتماع، ستتنازل أوروبا عن اثنين من ثمانية مقاعد تسيطر عليها دائماً في المجلس التنفيذي للصندوق، الذي سيبقى مكوناً من ٢٤ عضواً. وشددت المجموعة على أن الاتفاق الجديد «سيجعل الصندوق أكثر كفاءة وصدقية»، وينطوي على تعديل النظام الاقتصادي العالمي الذي نشأ منذ تأسيس الصندوق عقب الحرب العالمية الثانية. وهو يبرز بالتالي التحول في موازين القوى العالمية على حساب الدول الصناعية الثماني الكبرى، ولصالح الدول النامية التي يتزايد حجم نفوذها.

كما تم الاتفاق على:

- مضاعفة حصص صندوق النقد التي تحدد حجم مساهمة كل دولة في الصندوق، وحجم ما تستطيع اقتراضه منه.
- زيادة مقاعد الدول الناشئة في مجلس إدارة الصندوق.
- توسيع صلاحيات الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية للدول، ومراقبة الخلل في الحسابات الجارية للدول، وانعكاسها على جيرانها.
- وعلى ذلك، تحدث المدير العام للصندوق الفرنسي دومينيك سترأوس- كان عن «اتفاق تاريخي»، ووصف الإصلاحات بأنها «أكبر إصلاح يجري تبنيه على الإطلاق في إدارة المؤسسة».
- وبهذا الاتفاق تصبح الصين ثالث أكثر الأعضاء نفوذاً داخل الصندوق، بعدما كانت في المركز السادس، لتتخطى بذلك ثلاث قوى تقليدية هي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، كما ترتقي الهند إلى المركز الثامن بدلاً من الحادي عشر.

^{١٣٠} مجموعة العشرين: زيادة حصة الاقتصادات الناشئة في صندوق النقد، مجلة الحرية، فلسطين، العدد رقم ١٣٠٨ (٢٣٨٢)، تاريخ ٢٠١٠/١١/٣.

وكبرى الدول المساهمة في الصندوق هي الولايات المتحدة واليابان، وأربع دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، إضافة إلى الإقتصادات الأربعة الناشئة، أي الصين والهند والبرازيل وروسيا.

وستحتفظ الولايات المتحدة، التي تملك ١٧.٦٧% من حصص الصندوق، بحق النقض على أهم القرارات التي تتطلب غالبية لا تقل عن ٨٥%.

- اتفاق بين الدول الغنية والناشئة للحد من اختلال حساباتها الجارية، وعدم التدخل لخفض قيمة عملاتها بغية دعم النمو العالمي. ومن الواضح أن الهدف من مثل هذا الاتفاق هو تفادي «حرب عملات» التي كانت تلوح نذرها في أفق العلاقات التجارية بين الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة والصين.

وفي ظل هذه الأجواء الملّدة بمخاطر حرب العملات، دعا المجتمعون إلى اعتماد آليات صرف «تحددها الأسواق، والصمود أمام كل أشكال التدابير الحمائية»، بعد أن أدت التدخلات الأخيرة لعدد من المصارف المركزية لمنع ارتفاع قيمة عملاتها بالقياس مع الدولار الأميركي، إلى بروز شبح دوامة تنافسية لخفض العملات وعودة الحمائية، على نحو ذُكر بالكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وفي حين تنتهم الولايات المتحدة الصين بإبقاء «اليوان» في مستوى متدن، يشكو عدد من الدول الناشئة من السياسة المالية الأميركية التي يعتقدون أنها تؤدي إلى تدهور قيمة «الورقة الخضراء» ورفع صادراتها مع جذب رؤوس أموال تعتمد على المضاربات المصرفية.

وفي السياق ذاته، أجهض عدد من الدول جهودا أميركية لتثبيت فرق الحساب في أي ميزان للمعاملات الجارية عند ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في إجراء كان يستهدف أساسا الفائض الصيني على نحو خاص. وجاءت الاقتراحات الأميركية لكبح اختلالات موازين المعاملات الجارية في وقت تملك فيه الصين ٢.٦٥ تريليون دولار من احتياطات النقد الرسمية بسبب فوائضها التجارية الضخمة. وهو ما حدا بمجلس النواب الأميركي إلى إقرار مشروع قانون يهدد برد انتقامي ما لم تطلق الصين العنان لعملتها. ولم يدل المسؤولون الصينيون بتصريحات علنية في هذه الصدد، لكن مصدرا في مجموعة العشرين أكد أن بكين عارضت أي نص يلزم الدول بتقييد فرق حساب المعاملات الجارية، أو أي شكل آخر من القواعد على سياسة العملة.

وفي المحصلة، تعهد الأعضاء المشاركون بـ «الامتناع عن التسابق على خفض قيمة عملاتهم»، وتعهدت الدول المتقدمة بخفض عجز موازاناتها تدريجيا واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتقليص الاختلالات في موازين المعاملات الجارية.

٢-٢- مجموعة G8، والرهان على الصندوق

إن مجموعة الثماني الكبار، هي المنسق والمخطط والمقرر لاجتماع قمة العشرين، وهي جزء فاعل فيها، بدليل أن كل اجتماعات مجموعة العشرين يسبقها اجتماع للثمانية الكبار. لذلك اكتفينا بالتعريف بهذه المجموعة، وبالعلاقتها بصندوق النقد الدولي، واهم انجازاتها قبل تأسيس مجموعة العشرين.

أ- **التعريف بمجموعة الدول الصناعية الثمانية G8:** من بين الوسائل التي يعتمد عليها الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة في فرض هيمنته وسيطرته على العالم، مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي بدأت بسبع دول، وحاليا ثمانية بعد انضمام روسيا لها، ويطلق عليها مجموعة الثماني، وهذه المجموعة هي التي تخطط وتضع القرارات المهمة للنظام الاقتصادي العالمي، عن طريق تنفيذ سياستها للتحكم في النظام الاقتصادي الدولي، وجعله منظومة تعمل لصالحها.

وتتكون هذه المجموعة من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وكندا تؤلف مجموعة الدول السبع (G7)، ومع روسيا تؤلف مجموعة الدول الثماني (G8)، إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي، ممثل بالمفوضية الأوروبية، عضو في كل من مجموعة الدول السبع والثمانية.

النشأة: في عام ١٩٧٥ اقترح الرئيس الفرنسي (فاليري جيسكان جستان)، عقد اجتماع غير رسمي يضم رؤساء ست دول برامبويي، قدم اقتراح فيه بشأن كيفية التصرف حيال أول أزمة نفطية، والركود الاقتصادي الناتج عنها، وقال "لقد اجتمعنا لأننا نتشارك القناعات نفسها والمسؤوليات نفسها، فمن شأن نمو اقتصاداتنا واستقرارها أن يساعد في ازدهار مجمل العالم الصناعي والدول النامية... ولقد عقدنا العزم على تكثيف تعاوننا داخل جميع المنظمات الدولية"^{١٣١}، وطالب بتكوين هذه المجموعة للعمل سويا لمجابهة الأخطار التي يتعرضون لها، وطالب بالتعاون بين "الديمقراطيات الصناعية" ردا على الصدمة البترولية، وعلى النزاعات المفتوحة بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن دور الدولار في النظام النقدي الدولي ومع ألمانيا بشأن الردود على الركود الاقتصادي في العامين ١٩٧٤ - ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٧٦ أعقب اجتماع رامبويي قمة أخرى، عقدت في بورتوريكو، وانضمت كندا للدول الست الأساسية، وانضم الاتحاد الأوروبي ممثلا بالمفوضية الأوروبية عام ١٩٧٧. وظلت العضوية قاصرة على هؤلاء حتى التسعينات، ففي عام ١٩٩١ نهاية القمة التي عقدت في لندن دعا رئيس

^{١٣١} - من إعلان رامبويي في ١٧/١١/١٩٧٥، ويمكن الإطلاع على جميع الإعلانات على الموقع الرسمي للرئاسة الفرنسية على الانترنت: www.g8.fr/evian/english/home.html

الوزراء البريطاني الأسبق الرئيس الروسي الأسبق ميخائيل جورباتشوف للانضمام لقادة الدول السبع (G7)، وأصبحت عضوية روسيا رسمية تدريجيا منذ ذلك الحين وحضرت أول قمة لمجموعة الثمانية (G8) في برمنجهام عام ١٩٩٨ م برئاسة بريطانيا^{١٣٢}.

وتعقد المجموعة قمة دورية كل عام منذ اجتماع رامبوي عام ١٩٧٥ حتى الآن، وتعقد هذه القمم عادة خلال عطلة نهاية الأسبوع في أوائل فصل الصيف.

تولت روسيا رئاسة مجموعة الثمانية في قماتها الأولى عام ٢٠٠٦، في سان بترسبورغ. وإضافة إلى استضافة القمة تستضيف الدولة التي تتولى رئاسة المجموعة أغلب الاجتماعات التحضيرية للقمة والمتابعة لها، وتكون مسئولة عن التنسيق العام، وتتمتع بحرية كبيرة في تحديد جدول الأعمال، وفي عام ٢٠٠٠، كانت دول مجموعة الثماني تمثل ما نسبته (١٢ %) من سكان العالم و(٤٥ %) من الإنتاج العالمي و (٦٠ %) من الإنفاق العسكري العالمي، أما في ٢٠١٠ فتشكل نحو ٦٥ % من اقتصاد العالم، وأغلبية القوة العسكرية بما في ذلك الأسلحة النووية، في حين أصبح عدد سكان الدول الأعضاء ١٤ % من سكان العالم^{١٣٣}.

ب- العلاقة بين G8 وصندوق النقد الدولي: لفهم هذه العلاقة كان لابد من التعرف بشكل أدق على G8، وذلك من خلال الآتي:

اللجان التحضيرية: يمثل رؤساء دول المجموعة في دورة الاجتماعات التحضيرية ما يطلق عليهم مصطلح "الشيربا"، وهذا المصطلح مأخوذ من الاسم الذي يطلق على السكان الذين يعيشون على المنحدرات الجنوبية لجبال الهيمالايا الذين يعرفون بأنهم متمكنون من تسلق الجبال، ويقودون المتسلقين الآخرين إلى قمم الجبل. وبالنسبة لمجموعة الثماني الشيربا (هم مجموعة الممثلين الشخصيين الذين يمهّدون لعقد القمة، من خلال التفاوض على جدول الأعمال مع شركائهم الآخرين من دول مجموعة الثماني)^{١٣٤}.

ولدى الشيربا صلاحية الحديث نيابة عن رئيسهم، وتجتمع تقريبا مرة كل شهرين خلال الفترة التي تسبق عقد القمة، للتحضير لجدول الأعمال، ومرتين ما بين القمة ونهاية العام للإشراف على تطبيق توصياتها، ويساعدها ثلاث مجموعات من المسؤولين الذين يعدّون مجموعات فرعية من جدول

^{١٣٢} - يوجد الكثير من الدراسات على الإعلانات الصادرة عن مجموعة الثماني منها مثلاً: René France. attac.org Deschutter, Analyse des déclarations de 1975 à 1995, Gresea, Bruxelles ; Gérard Surdez

^{١٣٣} www.g8.fr/evian/english/home.html

^{١٣٤} Attac, Le G8 illégitime, Mille et une nuits, Paris, 2003.

أعمال القمة، إضافة إلى التنسيق مع وزراء المالية والخارجية الذين يجتمعون كل عام في مجموعتي الدول السبع والثماني قبل فترة وجيزة من عقد قمة كل منهما على التوالي.

اختصاصات المجموعة: كان يطلق على هذه القمم سابقاً اسم "القمم الاقتصادية"، وكانت تركز بشكل واضح على القضايا الاقتصادية الدولية ثم توسع جدول أعمال مجموعة الثماني ليضم أيضاً كافة القضايا السياسية مثل الحد من انتشار الأسلحة ومنع وقوع الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمن والبيئة، مثل التنمية والجرائم المالية، وكان التركيز في السبعينيات على القضايا المالية الدولية وأزمة النفط حينذاك، وفي الثمانينات ظهر على جدول الأعمال موضوع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، وجولات الاجتماعات التي تلتها لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك الأهمية المتزايدة لقضايا التنمية في جدول الأعمال.

وفي حقبة التسعينيات ركزت المجموعة على إعادة الأعمار فيما بعد الحرب الباردة في أوروبا الشرقية، واتجه الاهتمام حينذاك نحو ضم روسيا في الاقتصاد العالمي، وسيطر على جدول الأعمال مؤخراً مسألة كيفية التعامل مع العولمة، بينما وجدت قضايا تحتل اهتماماً مشتركاً مثل التنمية والبيئة والجريمة العالمية والإرهاب المطروحة على الصعيد الدولي.

وتلعب مجموعة الثماني دوراً كبيراً في فرض العولمة وفي تولي قيادتها، والسياسة التي توجه سياساتها تركز على الأنماط الثلاثية الأبعاد المتمثلة في الاستقرار، والتحرير، والخصخصة، ورداً على الانتقادات المتصاعدة تمت صياغة العقيدة في العام ١٩٩٠، على يد عالم الاقتصاد **جون** وليامسون، والتي حملت اسم "إجماع واشنطن" وارتكزت هذه العقيدة على مبادئ سبعة هي: النظام المالي وإقامة التوازن في الموازنات، وخفض الاقتطاعات المالية، والتحرير المالي، ومعدلات فوائد تحددها فقط أسواق رؤوس الأموال، والتحرير التجاري، وإلغاء أنظمة الحماية الجمركية وفتح الاقتصادات كلياً على الاستثمارات المباشرة، وخصخصة مجمل الشركات وإلغاء القيود بإزالة جميع العوائق في وجه المنافسة والحماية التامة لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركات المتعدية الجنسية. وفرض هذه السياسات، تعتمد الثماني على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي^{١٣٥}، حيث تمتلك الحصة الكبرى من رأسمال كل منهما، وهي تشكل على الدوام الإطار المؤسسي لنظام العولمة اعتماداً على منظمة التجارة العالمية.

الاجتماعات الوزارية: أدى اتساع جدول الأعمال إلى عقد عدد من الاجتماعات الوزارية لدول مجموعة السبع/الثماني، إلى جانب اجتماعات وزراء خارجية دول مجموعة الثماني، ووزراء مالية

¹³⁵ - Moisés Naim, "Avatars du? consensus de Washington?", Le Monde diplomatique, mars 2000

دول مجموعة السبع التي تسبق عقد القمة، وبناء على ما يتطلبه الأمر. وتجتمع مجموعات أخرى من الوزراء بشكل دوري أكثر أو أقل عادة على هامش اجتماعات دولية أخرى.

تقدير المجموعة: استمرت مجموعة الثماني بكونها مجموعة غير رسمية، فليس لها أعمال روتينية أو سكرتارية ولا أمانة عامة مثل كافة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وقواعد إجراءات رسمية، ويقوم بأعمال السكرتارية الرئاسة الدورية للمجموعة، عن طريق نظام الشيربا الذي يرتبط مباشرة برؤساء المجموعة، يعني هذا بأنها قادرة على العمل بسرعة تجاه الأحداث. بينما تعكس السياسة الخارجية والاهتمامات المحلية لأكثر قادة العالم قوة.

ومن بين النجاحات البارزة التي سجلتها المجموعة، تحقيق تقدم في قضايا الديون، وتغير المناخ، والحد من انتشار الأسلحة، أما نقاط ضعف المجموعة فهي عدم وجود أجهزة، وغياب آلية ضمنية لمتابعة أو تطبيق الاتفاقيات التي تعقد، وانعدام وجود آلية استشارية رسمية، إلا أن الرؤساء المتعاقبين على رئاسة المجموعة رفضوا بإصرار تشكيل سكرتارية، لاعتقادهم بأنها ستؤدي لإغراق عملها في مستنقع البيروقراطية.

إن مجموعة الثماني ليست حكومة عالمية، لكنها في الوقت ذاته تضم زعماء الدول المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، أي الأكثر غنى ونفوذاً في العالم فيما يشبه نقابة للمساهمين الذين يشكلون الغالبية العظمى في الاقتصاد العالمي. فهذا النادي باجتماعاته الدورية التي تجمع رؤساء الدول والوزراء، و"مستشاريه الأمناء" (مستشارون دائمون يضطلعون بدور الأمانة العامة)، ووجود الخبراء من كل نوع، وبالروابط التي يملكها بجميع المؤسسات الدولية، وباستفادته الدائمة من وسائل الإعلام كلها، هذا النادي أصبح مؤسسة عالمية دائمة.

وليست مجموعة الثماني سلطة عليا تتولى الحكم، فهي لا تفرض نفسها على سائر الدول ولا حتى على حكومات دولها، فالسلطة الاقتصادية ليست موكولة إلى الحكومات ولا حتى لمجموعة الثماني، ومع ذلك لا يعد في إمكان أي اقتصاد أن يعمل بدون ضبط النظام السياسي، وبدون اعتماد الأطر المؤسساتية، وبدون سلطات ذات رؤى استراتيجية بعيدة المدى.

ج- الدور المزدوج لكل من G8، وصندوق النقد الدولي:

نظام العولمة هو مسيرة ذات طابع متناقض، اتخذت فيه مجموعة الثماني وظيفة مزدوجة، قامت على إعادة إنتاج النظام القائم وعلى التشكيك فيه إلى أقصى الحدود لمصلحة أعضائها، فهي التي أشرفت على ما نفذه أعضاؤها من عمليات إعادة الاحتلال العسكري، فقد تولت مواجهة عمليات إلغاء الاستعمار عبر إدارة أزمة الديون، معتمدة على فقدان الثقة في الأنظمة القمعية الفاسدة.

كما أنها هاجمت النظام السوفيتي وسببت في انهياره، عبر سباق التسلح وإيديولوجيا حقوق الإنسان الاستعراضية، مستفيدة من انعدام الثقة في الأنظمة التي تنكرت للتطلعات الديمقراطية. كما أنها استهدفت التسوية الاجتماعية التي قامت ما بعد الحرب عبر عملية هجومية على قطاع العمال كموقع اجتماعي معتمدة على سياسات التحرير والخصخصة وعلى الحد من القيود الرسمية، كما أضعفت الدول وحق المواطن في الرقابة.

وحتى العام ١٩٨٤ لم تواجه المجموعة أي احتجاجات، إلا أن الآثار الاجتماعية التي ولدتها إجراءات التصحيح الاقتصادي التي فرضت على دول العالم الثالث المدينة، والتي ثبتت ديونها مجموع الثماني مع تراجع أسعار المواد الأولية، سرعان ما باتت غير محتملة، ومنذ عام ١٩٨٠، انفجرت الأوضاع هنا وهناك متهمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع بأنهم وراء الانهيارات الاقتصادية التي تحدث في العالم^{١٣٦}.

وفي عام ١٩٨٤، بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية باستهداف مجموعة السبع مباشرة، وذلك أما من أجل ممارسة الضغوط عليها، أو من أجل مواجهة ضغوطها، وقد نظمت هذه المنظمات التجمع الأول لها وقامت بالمظاهرات لدى انعقاد قمة السبع في العام ١٩٨٤ في لندن أثناء "القمة الاقتصادية الأخرى" (The Other Economic Summit) التي عرفت أكثر تحت اسم "تووس" وأطلق عليها بعد ذلك "المؤسسة الاقتصادية الجديدة" (New Economic Foundation)^{١٣٧}.

وكان التحرك فعالاً ضد مجموعة السبع في ليون في العام ١٩٩٦، وبدأت التحركات الاجتماعية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وكوريا الجنوبية وفي الولايات المتحدة نفسها، لتتلاقى مع حركات التعبئة ضد مجموعة السبع.

وفي عام ١٩٩٨، شهد اجتماع مجموعة السبع في بيرمنغهام تصاعد الاحتجاج حيث أن الأهداف التي احتذى خلفها "المساهمون الكبار في المؤسسات المالية الدولية" تعرضت لمساءلات حول وضع ديون دول العالم الثالث. واستمر التحرك في موضوع الديون في كولونيا في العام ١٩٩٩، حيث أعلنت مجموعة السبع عن تعهداتها وضع خطة مشروطة لخفض ديون الدول الأكثر فقراً.

وفي عام ٢٠٠٠، اجتمعت مجموعة الثماني في أوكيناوا باليابان، حيث أعطى التحرك ضدها الأولوية لإلغاء ديون الدول الفقيرة، والنضال ضد الإبقاء على الكثير من القواعد العسكرية الأميركية، وكان الهدف من "المؤتمر الدولي في أوكيناوا" حول أمن الشعوب، والنضال من أجل التعاون الدولي ونزع السلاح.

¹³⁶ - Serge Cordellier (sous la dir.), Le nouvel État du monde. Bilan de la décennie 1980-1990, La Découverte, Paris, 1990

¹³⁷ - Mary Kaldor (sous la dir.) Global civil society 2001, Oxford University Press, 2002

وكان اجتماع مجموعة الثماني في جنوا في العام ٢٠٠١ مناسبة لتثبيت المميزات التي نادى بها حركات الاحتجاج، وشككت في العقيدة النيوليبرالية، وظهر جيل جديد مناضل في أوساط الشباب، وتعاطف الرأي العام معها، وثار على الانعكاسات السلبية على الصعيد الاجتماعي والبيئي والديمقراطي لنظام العولمة الليبرالي، وبعد تظاهرات كيبيك ضد منطقة التبادل الحر الأميركية. وتميزت قمة جنوا بخطوة متقدمة كماً ونوعاً، وكان من شأن فشل محاولات السلطة الإيطالية في تجريم حركة الاحتجاج، أن غير مكان اجتماع العام ٢٠٠٢ في كانانسكي القرية الصغيرة الواقعة في أعماق السواحل الصخرية الكندية.

إن عدداً محدوداً من رؤساء الدول الذين يمثلون أصحاب الامتيازات في الكرة الأرضية، لا يمكنه أن يدعي احتكار القرار بالنيابة عن الجميع، وإن كان من الأكيد أن زعماء مجموعة الثماني قد انتخبوا ديمقراطياً لقيادة دولهم، لكنهم لم ينتخبوا لحكم العالم. وادعواؤها لعب هذا الدور باطل إذن، وغياها عن الساحة لن يؤثر بأي حال في النظام الدولي، فهذه السلطة لم تمنع حدوث الحروب وقيام حالات الفوضى، بل بالعكس هي التي أضعفت الأمم المتحدة.

ثم إن النظام العالمي يواجه اليوم مسألة الهيمنة الأميركية وفرض العولمة على أساس إمبراطوري جديد من الهيمنة عبر الفوضى الخلاقة، مع الوضع في الاعتبار أن الولايات المتحدة فقدت هيمنتها الاقتصادية والإيديولوجية، ولم يتبق لها سوى الهيمنة العسكرية، وهو ما تتميز به القوى العظمى في طور الأفول وهو طور يمكن أن يدوم طويلاً، ويؤدي لانتشار شتى أنواع المخاطر في النظام الدولي^{١٣٨}.

تعتبر مجموعة الثمانية من أهم الآليات التي يعتمد عليها الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة في فرض الهيمنة والسيطرة على العالم، فهي تعتبر بحق المطبخ الذي تعد فيه أهم القرارات التي تتحكم في النظام الاقتصادي والنقدي العالميين، تكريساً للهيمنة واستكمالاً للتبعية الذليلة لهم. فمن خلال المجموعة وبها، يتم وضع الخطط والمرتكزات الرئيسية للنظاميين الاقتصادي والنقدي العالميين، ويتم دفعها إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية لتنفيذها دون تردد، ودون وضع في الاعتبار الدول النامية أو الفقيرة، فهذه الخطط تعمل على ضمان تفوق الغرب الرأسمالي وضمان تدفق المواد الخام من الدول الفقيرة بدون ثمن أو بثمان بخس.

ويتم اتخاذ تلك القرارات دون مشاركة من الدول الفقيرة، مما يؤكد أن الاقتصاد العالمي يدار من خلال تلك المجموعة، أي بدون الديمقراطية التي يتغنون بها، يتم وضعها وتنفيذها لمصلحة مجتمع

^{١٣٨} - جوستاف ماسيا، نادي الأغنياء الثمانية عرضة للانتقاد، مركز الأبحاث والمعلومات الخاصة بالتنمية ونائب رئيس منظمة "أتاك Attac" باريس، ٢٠٠٦، بتصرف.

الصفوة مجتمع العشرة في المائة من سكان العالم، بالمعني الصريح لاستمرار تفوق الغرب والحضارة الغربية التي تدعي أنها انتصرت على الاشتراكية/الشيوعية بانتهاء الاتحاد السوفيتي.

بالنتيجة: فإن مجموعة الثمانية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هي الدول الأساس في قيادة صندوق النقد الدولي، لذا فهي تستخدم الصندوق كرأس حربة يتم من خلاله تدوير زوايا الاقتصاد العالمي وتطبيق سياسات اقتصادية تصب في نهاية المطاف في تحقيق هدفين اثنين:

- ١ - إعادة تكييف الاقتصاد الدولي عموماً والاقتصادات النامية خصوصاً وفقاً لشروط ومتطلبات قانون التراكم الرأسمالي في دورته المتصاعدة، وبما يصب في خدمة الرأسمالية العالمية والأمريكية.
- ٢ - إحكام القبضة من خلال التحكم بمصادر وقنوات التمويل الدولية.

رابعاً: فرص الصندوق والتحديات التي تواجهه في التعاطي مع الأزمة الراهنة

١ - الخروج من الركود الكبير

كان العام ٢٠٠٩ أشبه برحلة قطار الرعب بالنسبة للاقتصاد العالمي، فالأزمة المالية الحادة التي أعقبت انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، تركت أثراً سلبياً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع الناتج العالمي بواقع ٠.٥% في عام ٢٠٠٩. وكانت الاقتصادات المتقدمة هي الأكثر تضرراً من الأزمة المالية، حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة، وتدهورت ميزانياتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها. وانخفض الناتج في هذه البلدان بواقع ٣.٢٥% في عام ٢٠٠٩. وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم عبر عدد من القنوات - منها الانهيار في التجارة، ونضوب التدفقات الرأسمالية، والهبوط في تحويلات المغتربين. وبعد أن هدأت الأوضاع،

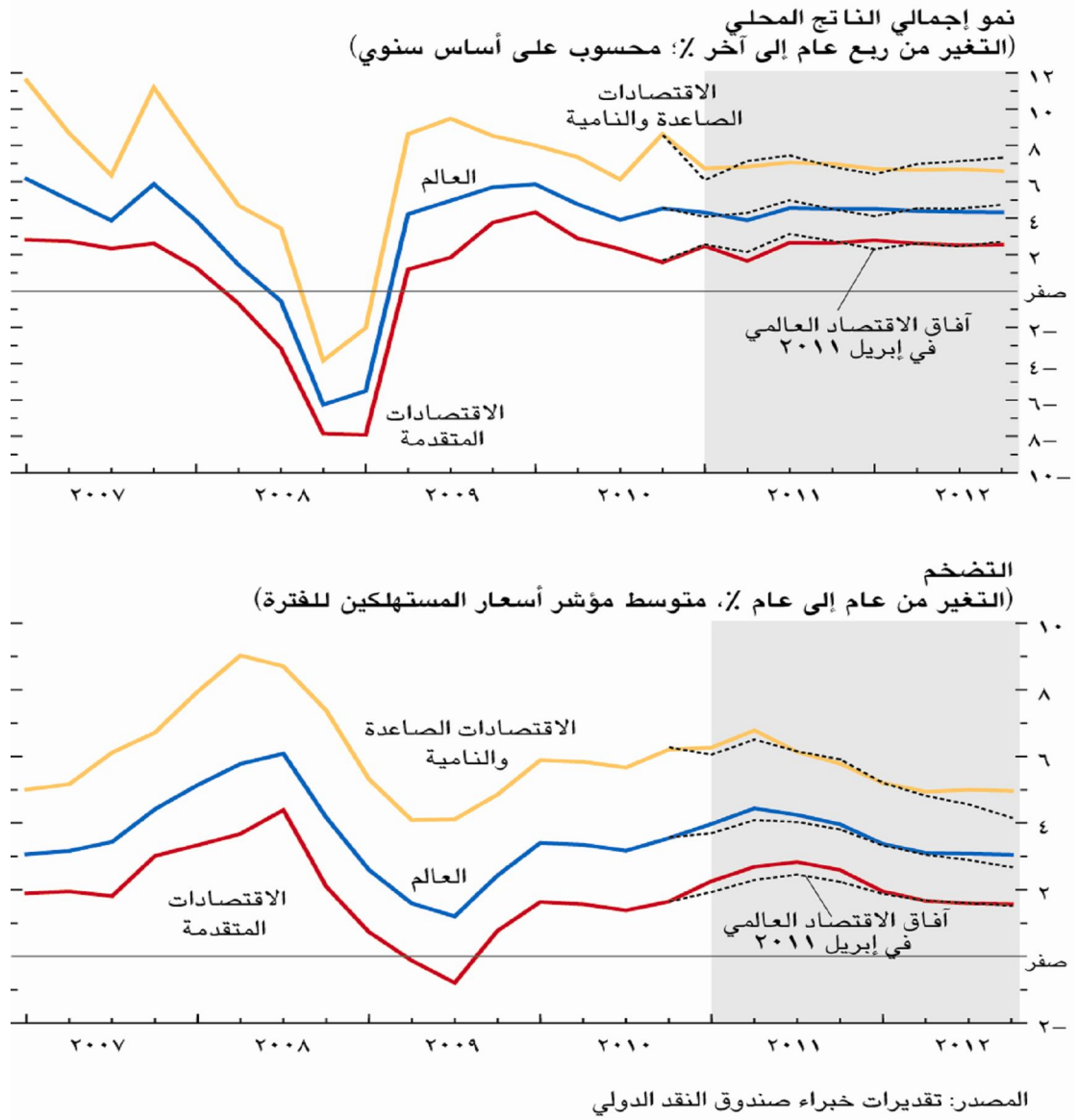
اتضح أن هناك العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تضررت بشدة من الأزمة العالمية التي تعد الأسوأ منذ أكثر من ٦٠ عاماً.

وقد تحرك صناع السياسات لمواجهة هذه الأزمة بتنفيذ مجموعة من التدابير الشجاعة والجريئة في مناخ من التعاون غير المسبوق، ففي مجال السياسة النقدية، خفضت البلدان المختلفة أسعار الفائدة وصولاً إلى سعر الفائدة الصفري، وشرعت في اتخاذ تدابير غير تقليدية. كذلك تعاونت البنوك المركزية فيما بينها من خلال التخفيضات المنسقة لأسعار الفائدة وخطوط تبادل النقد الأجنبي. وفي مجال سياسات المالية العامة، اعتمدت البلدان موقفاً مضاداً لاتجاهات الدورة الاقتصادية، فاستوعبت زيادة العجز الناجمة عن الركود، وقامت بتكملتها بدفعة تنشيطية من المالية العامة. وفي المجمل، قامت كبرى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة بتوفير دفعة تنشيطية مالية بنسبة ٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩، ويرجع الجانب الأكبر من المكاسب المحرزة، لهذا العمل التعاوني. ووضعت البلدان كذلك تدابير لدعم النظام المالي، بما في ذلك عمليات شراء الأصول وضخ رؤوس الأموال ومختلف أنواع الضمانات.

وقد أثمرت هذه التدابير نتائج طيبة، وبدأت علامات التعافي تظهر في النصف الثاني من ٢٠٠٩. وقد اكتسب التعافي مزيداً من القوة في أوائل ٢٠١٠، بمعدل نمو عالمي بلغ حوالي ٥%، على الرغم من أن زيادة تقلبات السوق المالية في مايو/أيار ٢٠١٠، قد أثارت مجدداً التساؤلات حول قدرة التعافي على الاستمرار. ورغم أن التعافي يتواصل بسرعات متفاوتة، متباطئاً في كثير من الاقتصادات المتقدمة وأكثر قوة في سواها، فمن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى حوالي ٥%، في ٢٠١١، وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تحقق الولايات المتحدة نمواً أسرع من أوروبا أو اليابان. أما في الاقتصادات الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، فلا تزال بلدان آسيا الصاعدة تقود مسيرة التعافي الاقتصادي، بينما تأخر عن الركب كثير من اقتصادات أوروبا الصاعدة ودول الكومنولث المستقلة. وبينما يُنتظر أن تحقق الاقتصادات المتقدمة نمواً قدره ٢.٥% في عام ٢٠١١، فإن النمو السنوي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية يتوقع أن يبلغ ٦.٥% في ٢٠١١، بعد أن سجل معدل نمو قدره ٧.١% عام ٢٠١٠، ومعدلاً متواضعاً قدره ٢.٥% في عام ٢٠٠٩^{١٣٩}. وهذه أهم مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي:

^{١٣٩} مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، ص ٢.

الشكل البياني ١- نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي والتضخم



فرغم حدوث بعض المفاجآت السلبية، فقد وصل معدل النمو العالمي إلى ٤.٣ % في الربع الأول من عام ٢٠١١، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع التوقعات الواردة في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن أهم المفاجآت السلبية الأخيرة أن الاقتصاد الياباني تعرض للأثر المدمر الذي خلفه الزلزال والتسونامي، مع انقطاعات في العرض تركت تداعيات شديدة الوطأة على الإنتاج الصناعي، ومشاعر المستهلكين وإنفاقهم. وكان النمو مخيباً للآمال في الولايات المتحدة أيضاً، وهو ما يرجع في جانب منه لأسباب مؤقتة، تتضمن ارتفاع أسعار السلع الأولية وسوء الأحوال الجوية والانقطاعات في سلسلة العرض، بسبب زلزال اليابان وما خلفته من أثر على الصناعة الأمريكية. وفي المقابل، حقق النمو نتائج مفاجئة تجاوزت التوقعات في منطقة اليورو، بدعم من زيادة النشاط

الاستثماري في ألمانيا وفرنسا. وكانت تطورات النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية موافقة للتوقعات، وإن كان التفاوت واضحا بين المناطق المختلفة. واستمر التحسن في توظيف العمالة على مستوى العالم، بما في ذلك عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة^{١٤٠}.

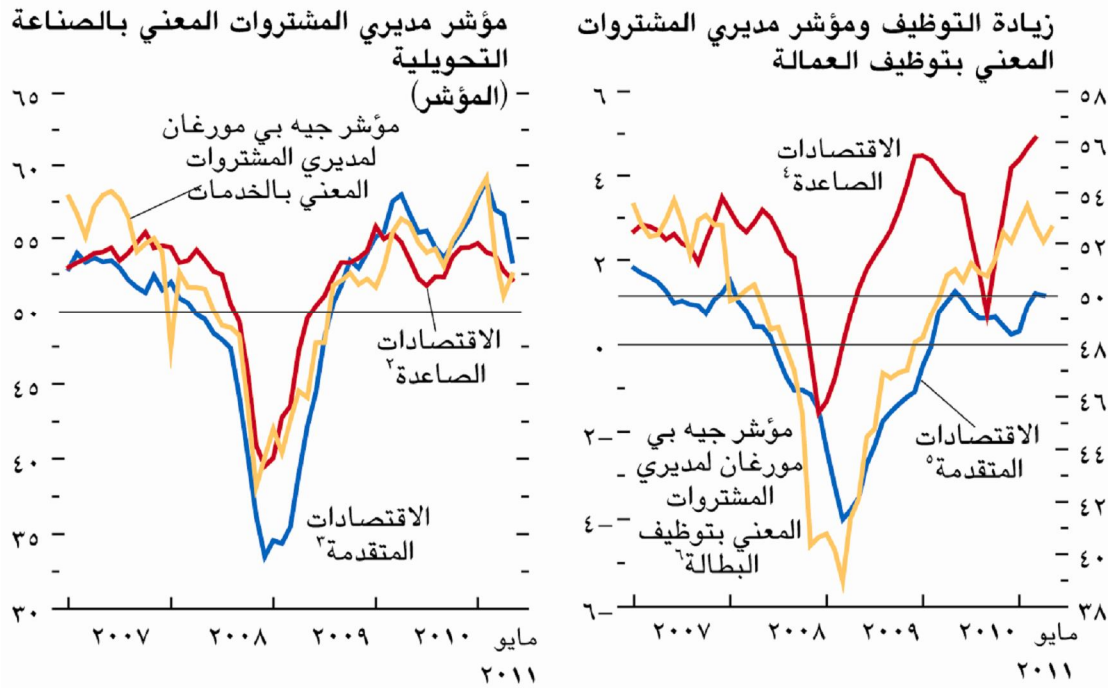
أما بالنسبة للتضخم فقد ارتفع التضخم العالمي من ٣,٥ % في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، إلى ٤ % في الربع الأول من ٢٠١١، (الشكل البياني ١، اللوحة السفلى). وكان السبب الرئيسي وراء تسارع التضخم هو ارتفاعات أسعار السلع الأولية التي تجاوزت التوقعات. غير أن التضخم الأساسي سجل بعض الارتفاع في عدد من الاقتصادات أيضا. ففي الاقتصادات المتقدمة، ظل التضخم الأساسي مكبوحا في الولايات المتحدة واليابان، وسجل ارتفاعا متوسطا في منطقة اليورو. وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، بدأ نطاق الضغوط التضخمية يزداد اتساعا، مما يعكس ازدياد نسبة الغذاء والوقود في مجموع الاستهلاك إلى جانب تسارع ضغوط الطلب^{١٤١}.

كما أصبحت الأوضاع المالية العالمية أكثر تقلبا منذ نهاية مايو/أيار الماضي بعد أن تحسنت طوال معظم النصف الأول من عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٣). ويعكس هذا مخاوف السوق بشأن المخاطر السيادية المرتبطة بالتطورات في بلدان منطقة اليورو الهامشية، وما شهدته الولايات المتحدة مؤخرا من تراجع في النشاط الاقتصادي وضعف مستمر في سوق الإسكان. وتتضمن الأعراض تزايد فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي في بعض اقتصادات منطقة اليورو، وتراجع أسعار الأسهم العالمية، وانخفاض العائد على السندات طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة. وكانت التدفقات الرأسمالية الداخلة متقلبة (الشكل البياني ٤)، ربما بسبب ارتفاع مخاطر التطورات دون المتوقعة في الاقتصاد العالمي ومصادر القلق التي تواجه السياسات المحلية مثل التضخم. وتشهد بعض الاقتصادات الكبيرة نموا سريعا في الائتمان، تدفعه الأوضاع التيسيرية على مستوى الاقتصاد الكلي والتدفقات الرأسمالية القوية (الشكل البياني ٥). ومن ناحية أخرى، تباطأ النمو الائتماني في اقتصادات أخرى مع استمرار تشديد السياسة النقدية. ورغم أن العملات تعرضت لبعض التقلبات الحادة (الشكل البياني ٣، اللوحة السفلى)، فإن أسعار الصرف لم تتحرك كثيرا بالقيمة الفعلية الحقيقية في الشهور الأخيرة.

^{١٤٠} مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ١٧ يونيو ٢٠١١، ص ٢.

^{١٤١} مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، المرجع السابق، ٢٠١١، ص ٦.

الشكل البياني ٢ - آخر المؤشرات الاقتصادية^١



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بالنسبة لبعض البلدان، البيانات الشهرية مستوفاة من سلاسل البيانات ربع السنوية.

^٢ البرازيل والصين وهنغاريا والهند وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا.

^٣ أستراليا والجمهورية التشيكية ومنطقة اليورو وإسرائيل واليابان ونيوزيلندا وسنغافورة وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

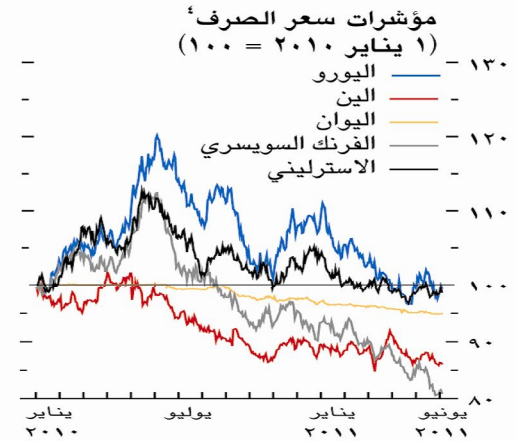
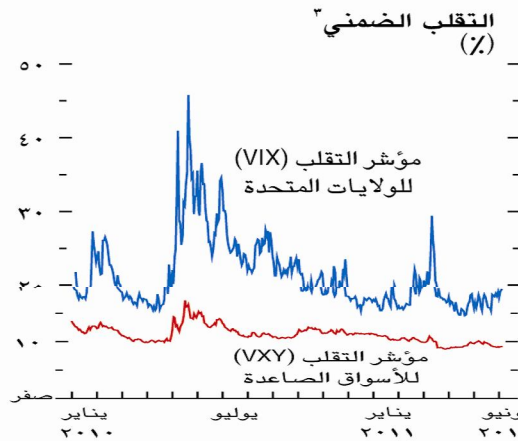
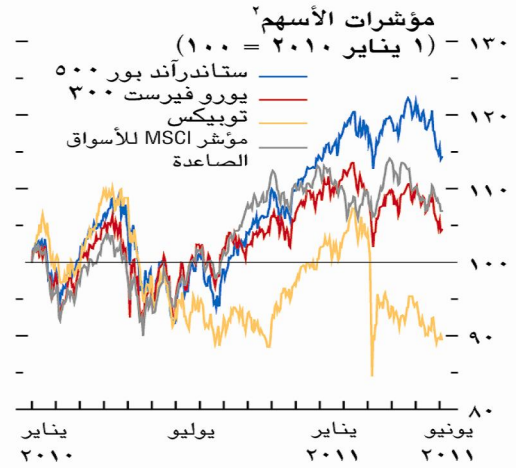
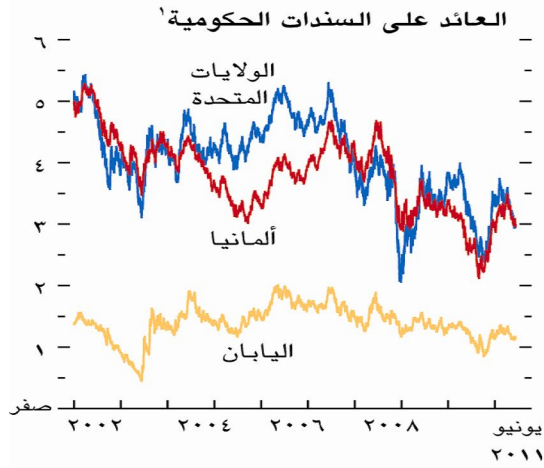
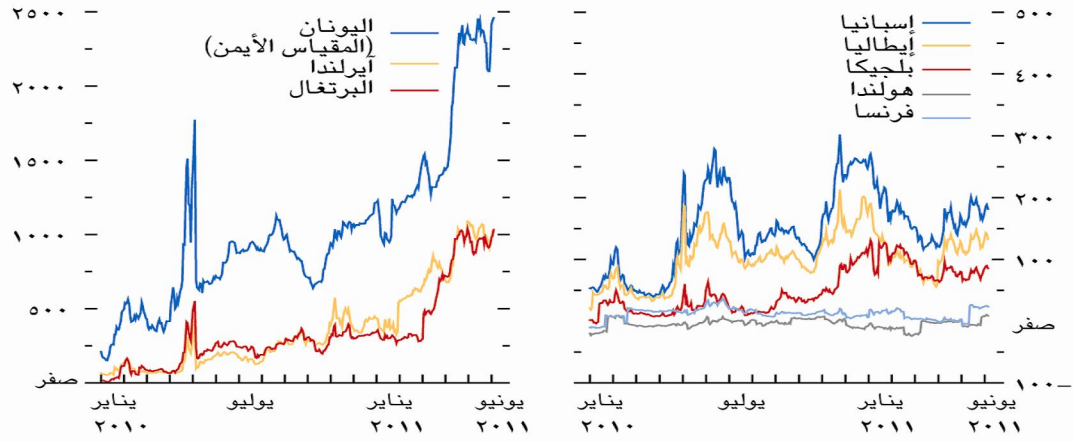
^٤ %؛ المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر مقارنة بنفس المتوسط لثلاثة أشهر السابقة، محسوب على أساس سنوي؛ المقياس الأيسر؛ الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا.

^٥ %؛ المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر مقارنة بنفس المتوسط لثلاثة أشهر السابقة، محسوب على أساس سنوي؛ المقياس الأيسر؛ أستراليا وكندا والجمهورية التشيكية والدنمارك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا والنرويج وسنغافورة والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٦ مؤشر؛ المقياس الأيمن؛ جيه بي مورغان العالمية المركب لمديري المشتريات (في الصناعة التحويلية والخدمات) المعني بتوظيف العمالة.

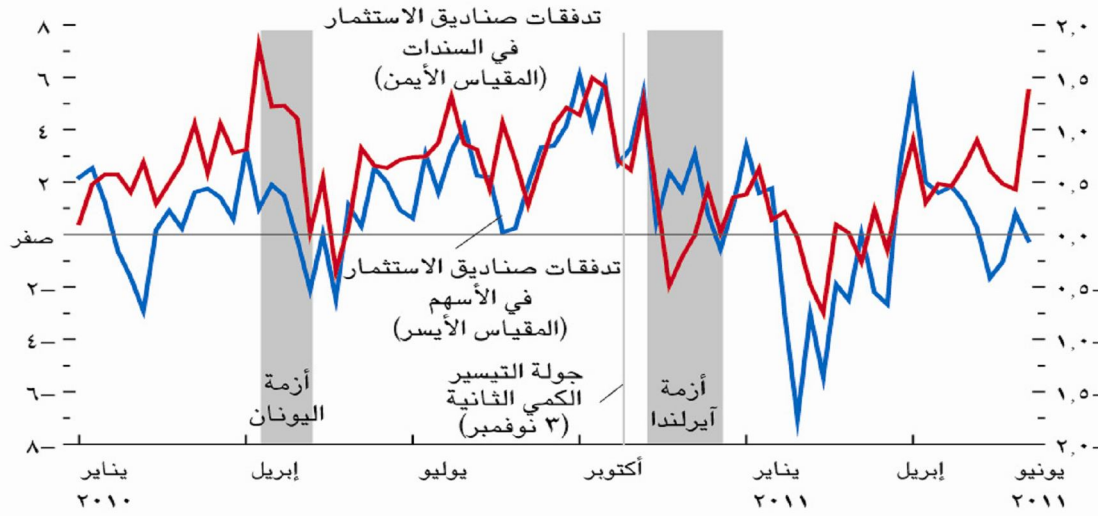
الشكل البياني ٣ - آخر تطورات الأسواق المالية

فروق العائد على السندات الحكومية
(فروق العائد للسندات بأجل استحقاق سنتين مقارنة بالسندات الألمانية،
بنقط الأساس)



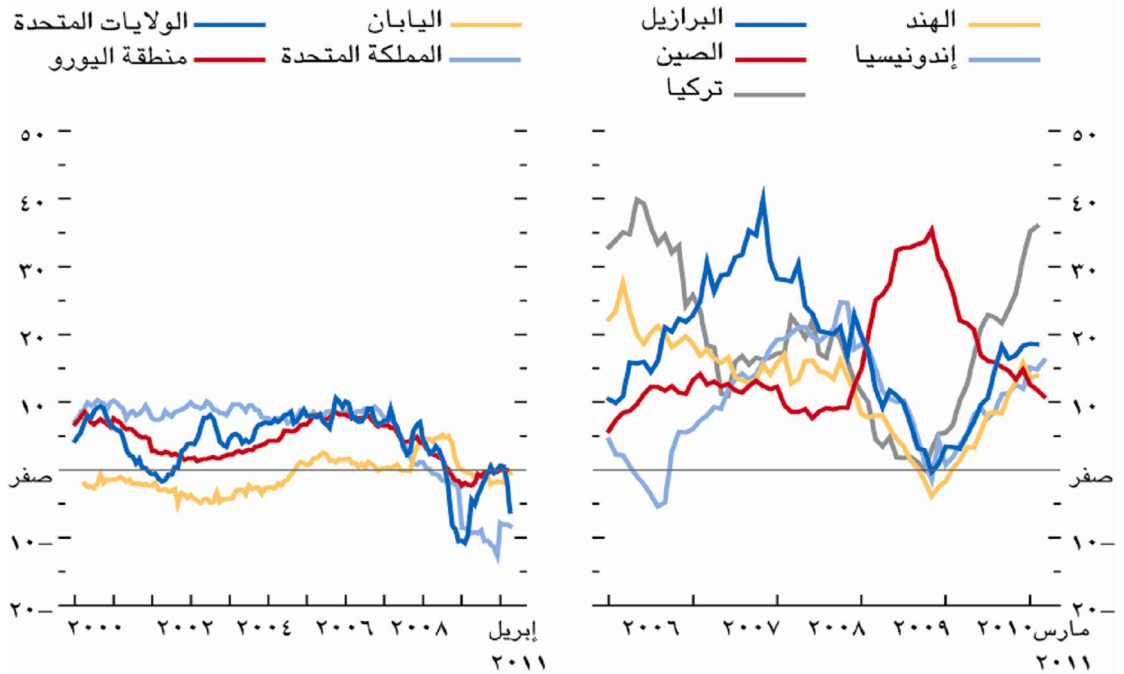
المصادر: مؤسسة Bloomberg Financial Markets؛ قاعدة بيانات Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ السندات الحكومية بأجل استحقاق عشر سنوات.
٢ مؤشر تويكس = مؤشر طوكيو لأسعار الأسهم؛ مؤشر MSCI = مؤشر أسعار أسهم الأسواق الصاعدة.
٣ مؤشر VIX = مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار، وهو مقياس للتقلب الضمني في عقود الخيار المتداولة على مؤشر ستاندرد وپور ٥٠٠؛ مؤشر VXV = مؤشر جيه بي مورغان للتقلب الضمني في الأسواق الصاعدة، وهو مقياس للتقلب الإجمالي في أسواق العملة.
٤ سعر الصرف الثنائي في مقابل الدولار الأمريكي (الزيادة تشير إلى انخفاض سعر الصرف).

الشكل البياني ٤ - صافي تدفقات الصناديق إلى الأسواق الصاعدة (بمليارات الدولارات الأمريكية: التدفقات الأسبوعية)



المصادر: شركة EPFR Global؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - النمو الائتماني الحقيقي (التغير من عام إلى آخر %)

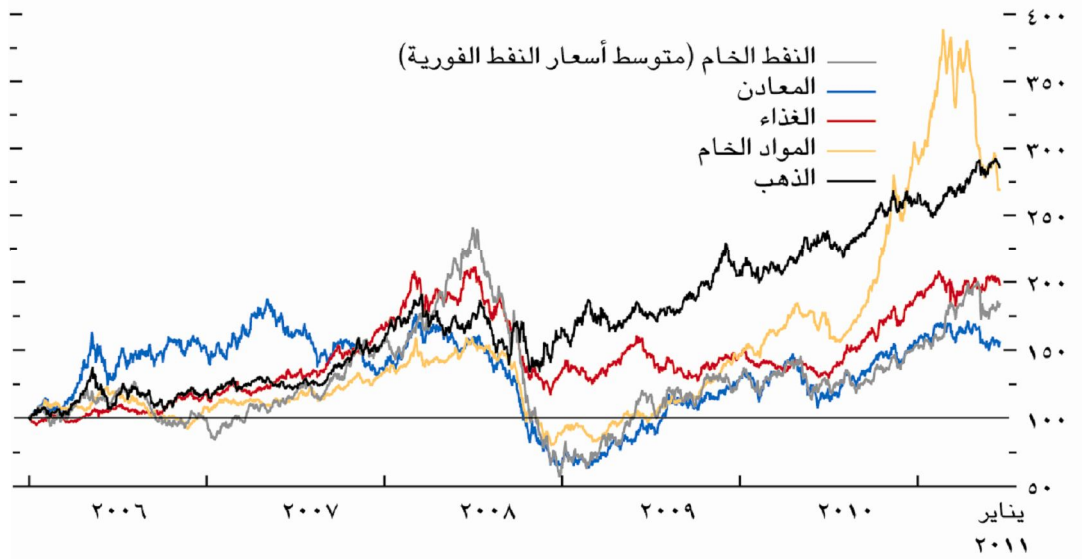


المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أما ما يخص أسعار السلع الأولية فقد تعرضت أسواق السلع الأولية للتقلب منذ أواخر إبريل/نيسان الماضي (الشكل البياني ٦). فقد هبطت أسعار السلع الأولية في مايو الماضي بعد ارتفاعها الكبير منذ أواخر إبريل.

وترجع هذه التصحيحات لأسباب من بينها، إغلاق مراكز المشتقات غير التجارية التي تراكمت في وقت سابق مع زيادة التقلب المالي بشكل عام، كما تمثل رد فعل لما ورد مؤخرا من بيانات عن تراجع النشاط الاقتصادي العالمي. وقد اقتربت أسعار النفط الخام من ١٢٠ دولارا للبرميل لفترة قصيرة في شهر إبريل ثم انخفضت بشكل حاد في شهر مايو، لكنها استقرت منذ ذلك الحين. ويبلغ متوسط الأسعار الجارية حوالي ١٠٧ دولارات للبرميل، أي قريبا من السعر الوارد في عدد إبريل ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد استقرت أسعار الغذاء أيضا بدءا من أوائل ٢٠١١، عقب صدمات العرض المرتبطة بالأحوال الجوية في العام الماضي.

الشكل البياني ٦ - مؤشرات أسعار السلع الأولية
(٣ يناير ٢٠٠٦ = ١٠٠)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Financial Markets، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

٢- دور الصندوق في دعم التعافي الدائم وأهم تحدياته

أ- الدعم المالي لتعزيز التعافي:

يتجلى الدعم المالي للصندوق من خلال قمة مجموعة العشرين أثناء انعقادها في لندن إبريل ٢٠٠٩، والاتفاق على زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض بمبلغ ٧٥٠ مليار دولار أمريكي، لتصبح ١.١ تريليون دولار، من أجل معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويتسنى تحقيق هذه الزيادة العاجلة في الموارد من خلال اتفاقيات الإقراض الثنائية، وشراء السندات الجديدة مع مختلف الدول الأعضاء. أما كيفية إنفاق هذه المبالغ فهو على النحو التالي:

- التمويل غير الميسر:

وافق الصندوق في السنة المالية للعام ٢٠١٠ على عقد ١٤ اتفاقية بلغت قيمتها الكلية ٧٢.٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨٢ مليار دولار). وارتبطت معظم هذه الالتزامات (٥٢.٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) ما يعادل ٥٩.٣ مليار دولار، بإتاحة خطوط الائتمان المرن (FCLs) للمكسيك وبولندا وكولومبيا. وعقد اتفاقان بشروط الائتمان المديد (EFF) لـ سيشيل ومولدوفيا. واتفاقان ينطويان على اتفاق المساندة (SBA)، مع تقديم موارد استثنائية لرومانيا وسري لانكا^{١٤٢}.

كما عقد اتفاق وقائي ضمن الحدود الاعتيادية للاستفادة من الموارد للسلفادور. بالإضافة لعقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان بقيمة ٢٦.٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٠ مليار دولار) للتحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها أواخر ٢٠١٠.

والجدول التالي رقم (١٢) يوضح الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال ٢٠١٠ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة^{**})

البلد العضو	نوع الاتفاق*	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة			
انغولا	استعداد ائتماني ٢٧ شهر	٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩	٨٥٨.٩
البوسنة	استعداد ائتماني ٣٦ شهر	٨ يوليو ٢٠٠٩	١.٠١٤.٦
كولومبيا	الائتمان المرن ١٢ شهر	١١ مايو ٢٠٠٩	٦.٩٦٦.٠
الدومينيك	استعداد ائتماني ٢٨ شهر	٩ نوفمبر ٢٠٠٩	١.٠٩٤.٥

^{١٤٢} دعم التعافي العالمي المتوازن، التقرير السنوي، ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي، ص ٢١.

^{**} كل وحدة من حقوق السحب الخاصة تعادل ١.١٣٦ دولار.

* استعداد ائتماني (اتفاقيات المساندة)، تسهيل ممدد (الائتمان المديد).

السلفادور	استعداد ائتماني ٣٦ شهر	١٧ مارس ٢٠١٠	٥١٣.٩
العراق	استعداد ائتماني ٢٤ شهر	٢٤ فبراير ٢٠١٠	٢.٣٧٦.٨
جامايكا	استعداد ائتماني ٢٧ شهر	٤ فبراير ٢٠١٠	٨٢٠.٥
ملديف	استعداد ائتماني ٣٦ شهر	٤ ديسمبر ٢٠٠٩	٤٩.٢
المكسيك	الائتمان المرن ١٢ شهر	٢٥ مارس ٢٠١٠	٣١.٥٢٨.٠
ملدوفا	تسهيل ممدد ٣٦ شهر	٢٩ يناير ٢٠١٠	١٨٤.٨
بولندا	الائتمان المرن ١٢ شهر	٦ مايو ٢٠٠٩	١٣.٩٦٠.٠
رومانيا	استعداد ائتماني ٢٤ شهر	٤ مايو ٢٠٠٩	١١.٤٤٣.٠
سيشيل	تسهيل ممدد ٣٦ شهر	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩	١٩.٨
سري لانكا	استعداد ائتماني ٢٠ شهر	٢٤ يوليو ٢٠٠٩	١.٦٥٣.٦
المجموع			٧٢.٢١٣.٦
الموارد المعززة في ظل اتفاقات قائمة*			
أرمينيا	استعداد ائتماني ٢٨ شهر	٢٢ يونيو ٢٠٠٩	١٦٥.٦
بيلاروس	استعداد ائتماني ١٥ شهر	٢٩ يونيو ٢٠٠٩	٦٥١.٤
جورجيا	استعداد ائتماني ٣٣ شهر	٦ أغسطس ٢٠٠٩	٢٧٠.٠
باكستان	استعداد ائتماني ٢٥ شهر وأسبوع	٧ أغسطس ٢٠٠٩	٢.٠٦٧.٤
صربيا	استعداد ائتماني ٢٧ شهر	١٥ مايو ٢٠٠٩	٢.٢٦٨.٣
المجموع			٥.٤٢٢.٧
المجموع الكلي			٧٧.٦٣٦

* في حال الاتفاقات المعززة لا يظهر سوى مبلغ الزيادة فقط

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي للسنة المالية ٢٠١٠*

- التمويل الطارئ:

يقدم الصندوق منذ العام ١٩٦٢ مساعدات طارئة من حساب الموارد العامة للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل أو الأعاصير والجفاف، فقد قام

* لم تدرج اليونان هنا لان الاتفاق معها جرى نهاية ٢٠١٠ وبالتالي لا تظهر ضمن إحصاءات التمويل للسنة المالية ٢٠١٠.

الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ بتوفير مبلغ ١١٤ مليون دولار أمريكي لهايتي بعد فترة وجيزة من الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في يناير ٢٠١٠.^{١٤٣}

- دعم البلدان منخفضة الدخل:

التمويل الميسر: فقد بلغ مجموع القروض الميسرة القائمة المقدمة لـ ٦٣ بلد منخفض الدخل في ٣٠ أبريل ٢٠١٠، ما مجموعه ٥.١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٥.٨ مليار دولار)^{١٤٤}، والجدول التالي يقدم معلومات تفصيلية عن الاتفاقيات الجديدة والمعززة للاستفادة من الموارد في إطار التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق.

الجدول رقم (١٣) الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال ٢٠١٠ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة في إطار التسهيل الائتماني الممدد* لمدة ثلاث سنوات		
جزر القمر	٢١ سبتمبر	١٣.٦
الكونغو	١١ ديسمبر	٣٤٦.٥
غانا	١٥ يوليو	٣٨٧.٥
غرينادا	١٨ أبريل	٨.٨
ملاوي	١٩ فبراير	٥٢.١
موريتانيا	١٥ مارس	٧٧.٣
مولدوفا	٢٩ يناير	١٨٤.٨
المجموع		١.٠٧٠.٤
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد		
بنن	٢٤ يونيو	٩.٣
بور كينا فاسو	١٤ ديسمبر	٣٣.١
ج إفريقيا الوسطى	٢٩ يونيو	٢٥.١
غامبيا	١٩ فبراير	٤.٧

^{١٤٣} البيان الصحفي رقم ١٧-١٠ بعنوان "Million in Aid to Haiti IMF Executive Board Approves US\$114." (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1017.htm)

^{١٤٤} البيان الصحفي رقم ٠٩ - ٢٦٤، بعنوان: المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr09264a.pdf).

غرينادا	٣ يونيو	٤.٤
هايتي	٢٧ يناير	٦٥.٥
سيراليون	١٧ يونيو	١٠.٤
زامبيا	١ مايو	١٧١.٢
المجموع		٣٢٣.٦
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
أثيوبيا	٢٦ أغسطس	١٥٣.٨
ملديف	٤ ديسمبر	٨.٢
موزامبيق	٣٠ يونيو	١١٣.٦
تنزانيا	٢٩ مايو	٢١٨.٨
الإجمالي		٤٩٤.٣
الاتفاقات المعززة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية**		
السنغال	١٩ يونيو	٧٢.٨
الموارد المنصرفة بموجب عنصر الموارد السريعة لتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
الكاميرون	٢ يوليو	٩٢.٨٥٠
دومينيك	١٠ يوليو	٣.٢٨٠
كينيا	٢٩ مايو	١٣٥.٧٠٠
ساموا	٧ ديسمبر	٥.٨٠٠
سانت لوسيا	٢٧ يوليو	٦.٨٩٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٥ مايو	٣.٧٣٥
المجموع		٢٤٨.٣
المجموع الكلي		٢.٢٠٩.٤

*تسهيل النمو والحد من الفقر سابقا

**في حال الاتفاقات المعززة لا يظهر سوى مبلغ الزيادة فقط

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي للسنة المالية ٢٠١٠

ب- الرقابة:

كما أظهرت الأزمة العالمية بوضوح، كيف تؤثر سياسات كل بلد على كثير من البلدان الأخرى، ويشكل التعاون الدولي مطلباً ضرورياً في اقتصاد اليوم الذي تحكمه العولمة. ويعمل صندوق النقد

الدولي، بحكم عضويته التي تشمل جميع أنحاء العالم على وجه التقريب، على تيسير هذا التعاون من خلال الرقابة على النظام النقدي الدولي، ومراقبة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء، ويُشار إلى هذه الأنشطة مجتمعة بعبارة الرقابة، والتي يمارسها الصندوق كجزء من الصلاحيات المنوطة به^{١٤٥}.

وخلال عملية الرقابة التي تجرى على المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي، وعلى مستوى البلدان المنفردة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات. وبهذه الطريقة، يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي، المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم. وكان للرقابة دور أساسي في تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة.

ووفقا لما جاء في بيان أولويات الرقابة الصادر في عام ٢٠٠٨، في بداية مراحل الأزمة وتعديله في سبتمبر ٢٠٠٩ في ذروة الأزمة، شددت رقابة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ على المتطلبات التي يتعين أن تستوفيها السياسات لتحقيق استمرارية التعافي العالمي. وكان التشديد على تقديم الإرشادات التي من شأنها مساعدة البلدان في صياغة السياسات التي تسهل خروجها من الأزمة والدخول في التعافي. ومن أشكال الرقابة التي يمارسها الصندوق^{١٤٦}:

*** الرقابة الثنائية:** تمثل مشاورات المادة الرابعة العنصر الأساسي في أعمال الرقابة الثنائية، أو الرقابة على البلدان المنفردة التي يمارسها الصندوق، وهي عادة ما تُعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق، وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (نظامه الأساسي). وقد استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٠ بلدا خلال السنة المالية ٢٠٠٩، حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في شفافية الرقابة الثنائية. فأصبحت كل البلدان الأعضاء تقريبا توافق على إصدار نشرة معلومات معممة حول مشاورات المادة الرابعة معها، تلخص آراء خبراء الصندوق ومجلسه التنفيذي. وفي الغالبية العظمى من الحالات، يتم أيضا نشر تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب له في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت.

*** الرقابة متعددة الأطراف:** يقوم الصندوق باستمرار بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية في سياق عمل الرقابة متعددة الأطراف التي يمارسها، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي. أما أدواته

^{١٤٥} صحيفة وقائع: رقابة الصندوق (<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm>)

^{١٤٦} دعم التعافي لعالمي المتوازن، التقرير السنوي، ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي، ص ٢٨.

الأساسية للرقابة متعددة الأطراف فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي آفاق الاقتصاد العالمي WEO وتقرير الاستقرار المالي العالمي GFSR، والراصد المالي. وتصدر تقارير المستجبات المرحلية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي مرتين في السنة.

*** الرقابة الإقليمية:** إضافة إلى مشاورات المادة الرابعة التي يعقدها صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء منفردة، يُجري الصندوق أيضا مناقشات رسمية مع المؤسسات الإقليمية المسؤولة عن السياسات المشتركة في الاتحادات النقدية، سيما منطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا WAEMU، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا CEMAC، والاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي ECCU، وخلال هذه المناقشات المكملّة لأعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يفحص صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة على مستوى الاتحاد، حيث أن أعضاء هذه الاتحادات نقلوا إلى المؤسسات الإقليمية المسؤوليات المنوطة بهم بشأن مجالين أساسيين من مجالات رقابة الصندوق، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.

ج - بناء القدرات

يتألف بناء القدرات من خدمات التدريب والمساعدة الفنية، وهو أحد المجالات الأساسية في عمل الصندوق، وأحد العناصر الضرورية في الجهود المبذولة لضمان تحقيق استمرارية التعافي العالمي، من خلال تأثيره على تصميم السياسات وتنفيذها في كثير من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

*** المساعدة الفنية لمواجهة الأزمة**

أثبتت المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠، أنها أداة حيوية في مساعدة البلدان الأعضاء على التحرك في مواجهة الأزمة المالية العالمية. وقُدّمت مساعدة فنية مكثفة خلال السنة المالية ٢٠١٠، في عدد من المجالات الحاسمة في إجراءات التصدي للأزمة وتحقيق التعافي مثل^{١٤٧}:

^{١٤٧} البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٣٦ بعنوان

“IMF Inaugurates Technical Assistance Center for Central America, Panama and the Dominican Republic” (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09236.htm).

- إدارة النقدية وضوابط الإنفاق وأطر الموازنة لحماية السيولة الحكومية، والمساعدة في تفعيل مسارات موثوقة لتصحيح أوضاع المالية العامة (اليونان وآيسلندا وجامايكا ولاتفيا وبولندا ورومانيا).
- تقوية الإدارة الضريبية كرد فعال إزاء التراجع الحاد في الإيرادات الناجم عن الأزمة (اليونان وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وأوكرانيا).
- التشريعات المصرفية الطارئة، والعمليات النقدية لمواجهة الأزمة، وإدارة الدين العام (آيسلندا).
- إعادة هيكلة البنوك، وتقوية تأمين الودائع (هنغاريا ولاتفيا والجبل الأسود).
- تعزيز أطر تسوية الأوضاع في المؤسسات المالية (لاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وأوكرانيا).
- تحسين نظام الإعسار في قطاع الشركات (لاتفيا وصربيا وأوكرانيا).
- تقييم تأثير إعادة هيكلة الديون وحماية البنوك (جامايكا).
- تعزيز التأهب للأزمات، والتخطيط للطوارئ في القطاع المصرفي (أرمينيا والجمهورية الدومينيكية ونيجيريا وبنما).
- تقييم جودة بيانات ميزان المدفوعات ومستوى دقتها (كوسوفو).

كما ركزت هذه المساعدة الفنية على المساندة الوقائية أو حل المشكلات، حسب الحاجة، وأكدت ثلاث خصائص متفردة في المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، كان أولها القدرة على سرعة الاستجابة للطلبات العاجلة من الحكومات. وثانياً، كانت عمليات التشخيص الفني والتوصيات العلاجية. وأخيراً، كانت هناك استمرارية فعالة بين المساعدة الفنية وأعمال البرامج/الرقابة، مع وجود خبراء من الإدارات الوظيفية في الصندوق كانوا يشاركون في فرق المساعدة الفنية والإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية معاً.^{١٤٨}

* التدريب

يمثل تدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء، جزءاً أساسياً من جهود الصندوق لبناء القدرات. تُصمَّم الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية والدراسية لتبادل الخبرات التي اكتسبها خبراء الصندوق في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي، والمالي،

^{١٤٨} البيان الصحفي رقم ٠٩/٤٥٤ بعنوان

"Pledging Conference Mobilizes US\$130 Million for Four IMF African Regional Technical Assistance Centers" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09454.htm).

وصنع السياسات، وكذلك في موضوعات أدق تخصصا تتعلق بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ومختلف قضايا المالية العامة، والقضايا النقدية والقانونية. كما قدم برنامج معهد الصندوق ٢٧٥ أسبوعا من الدورات التدريبية في السنة المالية ٢٠١٠، حضرها نحو ٤٢٠٠ مشارك، وبلغ مجموع أسابيع التدريب للمشاركين ٨٧٠٠ أسبوع، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٤) برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٧-٢٠١٠

٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	
المقر الرئيسي				
٨٧	٧٨	٥٤	٥٨	أسبوع تدريب
٣.١٨٢	٢.٨١٣	١.٩٧٤	١.٩٩٢	أسبوع تدريب للمشاركين
مراكز التدريب الإقليمية				
١٥٢	١٧٢	١٥٨	١٦٣	أسبوع تدريب
٤.٥٨٦	٥.٢٨٠	٤.٧٣٧	٥.٠٦٧	أسبوع تدريب للمشاركين
دورات تدريبية خارجية				
٣٣	٣٥	٤٢	٣٦	أسبوع تدريب
٩٨٣	١.٠٧١	١.٢١١	١.٠١٢	أسبوع تدريب للمشاركين
التعليم من بعد				
١٦	١٨	١٦	١٨	أسبوع تدريب
٦٥٧	٦٧٥	٥٧٠	٦٤٦	أسبوع تدريب للمشاركين
٢٨٨	٣٠٣	٢٧٠	٢٧٥	المجموع (أسبوع تدريب)

فد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نتيجة للتقريب

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي

وبعد تراجع التدريب في السنة المالية ٢٠٠٩، نتيجة لعملية إعادة الهيكلة في الصندوق، كان هدف السنة المالية ٢٠١٠، هو بدء عملية إعادة بناء حجم التدريب، مع ضمان الاستمرار في تطبيق منهج دراسي ملائم لأولويات صندوق النقد الدولي، والاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، ازداد التدريب الذي يقدمه خبراء المعهد عن موضوعات الاقتصاد الكلي بأكثر من ٣٪، وخصّصت أسابيع تدريب إضافية لقضايا القطاع المالي (شملت دورة تدريبية جديدة متعمقة لخبراء الاقتصاد الكلي عن التمويل)، وللسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف. وعُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى في سنغافورة عن (نظم الإنذار المبكر، ودورها في الرقابة)، وحلقة نقاش أخرى رفيعة

المستوى أيضا في مقر الصندوق خلال اجتماعات الربيع بالتعاون مع بنك التسويات الدولية عن (الإطار الناشئ للتنظيم المالي والسياسات النقدية). وبوجه عام، ارتفع عدد أسابيع التدريب بأقل من ٢٠٪، نتيجة لزيادة تراجع الدورات التدريبية المتخصصة التي تقدمها الإدارات المعنية بتقديم المساعدة الفنية في إطار برنامج معهد الصندوق، الأمر الذي يرجع إلى الطلب المكثف الذي يواجهه هذه الإدارات في المجالات الأخرى ذات الأولوية^{١٤٩}.

وتمثل زيادة التمويل من الجهات المانحة جزءا أساسيا من استراتيجية إعادة بناء حجم التدريب. وعُقدت اتفاقية بين النمسا وصندوق النقد الدولي أثناء السنة المالية ٢٠١٠، للتوسع في التدريب من خلال معهد فيينا المشترك تنتج عنها زيادة كبيرة في مساندة السلطات النمساوية للتدريب المقدم من الصندوق. وتدخل الزيادة في تمويل التدريب أيضا كجزء من توسيع شبكة مراكز المساعدة الفنية الإقليمية.

٣- تحديات من خارج الصندوق:

هناك العديد من التحديات والمصاعب المحتملة لعمل الصندوق، والتي يمكن أن تعيق سياساته المالية والنقدية، وإجراءاته الفنية والتقنية، وهذه التحديات بمعظمها من خارج الصندوق، لذلك لخص الصندوق هذه التحديات بما يلي^{١٥٠}:

- **التحدي الأول:** هو أن تخرج الأزمة في منطقة اليورو عن نطاق سيطرة صناع السياسات. لذلك يتعين على البنك المركزي الأوروبي أن يواصل تدخلاته القوية للحفاظ على أوضاع منظمة في أسواق الديون السيادية. ويجب أن يقوم قادة الدول باتخاذ أي إجراءات يتطلبها الحفاظ على الثقة في السياسات القومية في منطقة اليورو. وإضافة إلى ذلك، فنظرا لتراجع الضغوط التضخمية، وتساعد التوترات المالية والسيادية، ينبغي أن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الأساسي إذا استمرت مخاطر التطورات السلبية التي تهدد النمو والتضخم.

- **التحدي الثاني:** هو احتمال أن يتلقى النشاط الاقتصادي الأمريكي مزيد من الضربات، كالتى يمكن أن تنشأ إذ آلت الأمور إلى طريق مسدود على المستوى السياسي بشأن الاتفاق على إجراءات النقشف المالي، أو تترتب على ضعف سوق الإسكان، أو حدوث ارتفاعات سريعة في معدلات ادخار الأسر أو تدهور الظروف المالية. ومع الانقسامات السياسية

^{١٤٩} دعم التعافي لعالمي المتوازن، التقرير السنوي، ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي، ص ٣٧.
^{١٥٠} تباطؤ في النمو وتصادف في المخاطر، أفق الاقتصاد العالمي، ملخص واف، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١١، ص ٥.

العميقة في الولايات المتحدة، يظل مسار السياسة الأمريكية على درجة كبيرة من عدم اليقين. وهناك مخاطر كبيرة تتمثل في أن تؤدي التخفيضات المتسارعة في المالية العامة، إلى زيادة إضعاف الاحتمالات المتوقعة دون تقديم إصلاحات طويلة الأمد التي يتطلبها تخفيض الديون إلى مستويات يمكن الاستمرار تحملها. ونظرا لتزايد مخاطر التطورات السلبية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، ينبغي أن يظل الاحتياطي الفدرالي مستعدا لتقديم دعم أكثر ابتعادا عن الطابع التقليدي، ويمكن أن تكون وتيرة التقشف المالي أكثر تركزا في فترة لاحقة شريطة اعتماد تدابير موثوقة للمدى المتوسط.

وكلا الاحتمالين يمكن أن يولد تداعيات حادة على النمو العالمي. فتجدد الضغوط يمكن أن يضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصادات المتقدمة، وكلها لا يزال في حالة من الهشاشة غير العادية. ومن المرجح أن يحدث تراجع مفاجئ في أسعار السلع الأولية، وحجم التجارة العالمية، والتدفقات الرأسمالية، مما يسفر عن خفض النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

خامساً: سيناريوهات الخروج من الأزمة

في إطار الأزمة والجهود المتعلقة بها، تشكلت مجموعة كبيرة من وجهات النظر والتحليلات والسيناريوهات، التي وضعت بصورة احتمالية ملامح المشهد القادم للاقتصاد الدولي، ومن هذه السيناريوهات ما يلي:

السيناريو الأول: بحسب الأسباب الموضوعية للأزمة

الأسباب الموضوعية للأزمة ستقود الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحرب، وزيادة الإنفاق العسكري، لأنه وبحسب الرأسمالية، يقود ذلك إلى تنشيط بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، من زراعة وصناعة وخدمات.

أما الحرب، فهي مصدر مهم للتخلص من الأسلحة القديمة، وإنتاج وتطوير أسلحة حديثة، بالإضافة لتصدير السلاح للقوى المتصارعة، وتسليح دول الجوار بحجة حماية حدودها من خطر محتمل.

وكلا الأمرين منطقي من وجهة نظرهم، لأنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٠ ألف شركة تعمل في المجال العسكري، من إنتاج وتطوير وصيانة وتصدير، إذا افترضنا أن كل شركة تشغل ٥٠٠ عامل، فإن ذلك يعني تشغيل ١٢٠ مليون عامل، من أصل عدد سكان الولايات المتحدة البالغ حوالي ٣٨٠ مليون، ناهيك عن عناصر الجيش والشرطة والأمن المرتبطين بالمؤسسة العسكرية.

من جهة ثانية فإن التوسع في الإنفاق العسكري، أو القيام بحرب ناجحة، يؤدي إلى تركيز الثروة بيد قلة تسيطر على المؤسسة العسكرية، والتي بدورها تقوم بالاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية فيما بعد.

أما من الناحية الجيوسياسية، فإن أمريكا تهيئ المناخ المناسب للكيان الصهيوني (إسرائيل) للبروز كقوة وحيدة ومطلقة في الشرق الأوسط، وذلك بما يخدم هذه الإستراتيجية ذات الصلة بإمدادات النفط والغاز والموارد.

إذاً فالسبيل للخروج من الأزمة بحسب الأسباب الموضوعية، هو بمعالجة السبب الموضوعي الذي أدى لحدوثها، وبالتالي هناك حرب أمريكية تلوح في الأفق.

السيناريو الثاني: بحسب التطور الهيكلي في بنية الرأسمالية

لنكون منصفين، فقد تطورت الرأسمالية خلال تاريخها الطويل، واستطاعت التأقلم والتفاعل والتأثير في المراحل التي مرت بها. كما أنها طورت من نفسها شكلاً ومضموناً، فكل تجديد كان

يقرأ على الرأسمالية كان يغير الشكل والبنية الرأسمالية، فالأزمة الهيكلية البنيوية للرأسمالية ليست حالة طارئة.

فقد مرت الرأسمالية على التوالي بمراحل، الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، فالرأسمالية المالية، وإنها تمر الآن بمرحلة ما بعد الصناعة، ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يعني ذلك أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استناداً إلى العلم والتكنولوجيا. فيما يعرف بالثورة العلمية والتكنولوجية التي وضعتها بالتالي في خدمة مشروعاتها في التجارة والصناعة والمال.

وإذا كانت هذه الأزمة ستقود إلى تطور هيكلي في بنية الرأسمالية فإلى أين ستتجه، وكيف؟ هذه الأزمة تقود إلى رأسمالية البنوك التي تتعامل بالنقد الخطية أو بطاقات الائتمان، المغطاة بالذهب، والذي يملك صندوق النقد الدولي المخزون الأوفر منه. والدليل، أن الدولار في أي لحظة مهدد بالانهيار، وكذلك اليورو، (أزمة ديون اليونان تهدد بخروج اليونان، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، من اليورو)، ولا تستطيع أوروبا أن تحرك ساكن، وأمريكا تراقب الوضع، هذا من الناحية الاقتصادية. ويبقى الأهم في هذا الإطار هو التخلي عن منظور ليبرالية السوق المنفلتة من أي قيد أو ضابط وإعادة تشكيل تحالف تاريخي بين العمل ورأس المال.

السيناريو الثالث: انهيار المنظومة وبروز عالم متعدد الأقطاب

وهذا تبدو معالمه وكأنها بدأت تتبلور في الوقت الراهن خاصة في ضوء تفاعلات الأزمة السورية، وظهور مجموعة ما يدعى بدول (البريكس)، وهي (روسيا والصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بروز دول الألبا وإيران ودول أمريكا اللاتينية، كل ذلك يبشر بولادة نظام دولي جديد قائم على تعدد الأقطاب، ينهي الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية كقائد للعالم، وينذر بولادة اقتصادات صاعدة جديدة كقوة اقتصادية لا يستهان بها. ماذا يعني ذلك؟

ذلك يعني انهياراً في بنية النظام الرأسمالي الأمريكي المنفرد في قيادة العالم، كنموذج أقوى على المستوى العالمي، مقابل بروز الرأسمالية الصينية ربما كنظام اقتصادي مشترك يجمع بين الشيوعية والرأسمالية على المستوى الاقتصادي.

أما على المستوى العسكري والثقافي الدولي، يعني عودة روسيا والصين كقوتي توازن مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذا إن استمرت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي على حالهما.

لان الأزمة المالية والاقتصادية ستعصف بهما من جديد وبشكل أقوى، ما يسفر عن تكبدهما الخسائر الفادحة التي تقضي بفصل ارتباط الولايات الفقيرة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار العملة الموحدة لدول اليورو، وإفلاس الدول المعسرة أوروبيا.

أما على المستوى العقائدي، يعني ظهور ثقافة المقاومة، واغنائها وتوسعها بقيادة سوريا كقوة إقليمية كبرى، متمثلة بالأحزاب الوطنية في سوريا، وحزب الله في لبنان، مدعومة من الثورة الإسلامية الإيرانية.

كل ما سبق يؤدي إلى تفاقم الأزمة، وخروجها عن السيطرة، وظهور عالم متعدد الأقطاب.

خاتمة:

إن صندوق النقد الدولي صناعة رأسمالية بامتياز، لذلك فقد قامت هذه الدول بدعمه إلى أقصى درجة، من خلال زيادة موارده ولأول مرة منذ إنشائه إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه ليصبح ١،١ تريليون دولار أمريكي.

هذا الدعم الطارئ للصندوق هدفه: امتصاص انعكاسات الأزمة العالمية، من خلال احتوائها والسيطرة عليها. كما تم إعادة هيكلة الصندوق، وزيادة حصة الدول النامية فيه، لإكسابه مصداقية ولاستيعاب ثروات الدول النفطية في موارده، لتغطية الانعكاسات السلبية للأزمة على دول نامية أخرى. الأمر الذي يحسن في مؤشرات هذه الدول الاقتصادية، ما يدفعها للاستيراد من الدول الرأسمالية، والذي يؤدي بدوره لتحسين موازين مدفوعاتهما.

وقد استطاع الصندوق أن يحسن في المؤشرات الاقتصادية العالمية، الكلية منها والجزئية على حد سواء خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وحتى منتصف ٢٠١١، إلا أن آثار الأزمة استمرت، وذلك بسبب طبيعة الأزمة. فأزمة ديون اليونان مستمرة، وخطط التقشف في دول أوروبا تتوالى، ومعدلات البطالة في أمريكا وأوروبا تزداد، الأمر الذي خرج عن نطاق عمل الصندوق، ليصب في البنية الهيكلية للنظام الرأسمالي العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وطريقته في معالجة الأزمة.

فالنظام الرأسمالي في تطوره، يرى أن الحروب والكوارث يمكن أن تكون مفيدة أوقات الأزمات، من خلال تنشيط الإنتاج المعتمد على التكنولوجيا العسكرية والأبحاث، والاستخدام الواسع لليد العاملة في هذين القطاعين. هذا إن أمكن التحكم بنتيجة هذه الحروب، والذي غير المعادلة الرأسمالية في هذا الصدد، هي خسارة الرأسمالية لحربي تموز ٢٠٠٦ وغزة ٢٠٠٩، وتوجه الأنظار إلى معسكرات عسكرية أخرى كانت مغيبة منذ العام ١٩٩١، الأمر الذي أظهر الأزمة بشكل اقتصادي (رهون عقارية)، متمثلاً بالافلاسات الكبيرة للبنوك التجارية وبنوك التامين (المرتبطة بالعقار)، والذي انعكس بدوره على بنوك وحكومات واقتصادات العالم اجمع المرتبط بهذه البنوك (المتعدية الجنسيات)، وتحملها القسم الأكبر من خسائر هذه الأزمة.

النتائج:

يمكن ان نجل نتائج البحث بالنقاط الخمس التالية:

١. الازمة المالية والاقتصادية الحالية، هي أزمة بنيوية هيكلية، وهي ليست أول أزمة تجتاح الولايات المتحدة الامريكية، فقد سبقتها أزمة الكساف الكبير ١٩٢٩، وأزمة الاثنين الاسود ١٩٨٧، والازمة النقدية ١٩٨٩. لكن الذي يميز هذه الأزمة عن سابقتها، أنها أزمة نقدية تحولت إلى أزمة اقتصادية.

٢. هذه الازمة هي نتيجة حتمية لافاق جوهري في بنية الراسمالية المعتمدة على الحروب الكوارث، في معالجة الازمة الدورية الراسمالية، نتجت عن الافاق في حربي العراق وافغانستان (بشكل نسبي)، والافاق الاكبر في حرب تموز ٢٠٠٦ (بشكل كامل).

٣. ساهم صندوق النقد الدولي في علاج بعض الأزمات السابقة، كما ساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي فيما يخص الأزمة العالمية الراهنة، من خلال الدعم المالي والفني والتوجيهي لاقتصادات الدول الاعضاء، الامر الذي انعكس ايجابا على اداء المالية العامة ومستوى النمو والتضخم والبطالة واسواق الاسهم والاستهلاك.

٤. في حال استمرت الازمة الاقتصادية العالمية على حالها وفي الظروف العادية، فان الراسمالية تسعى لتحقيق خيارين: اما لانهايار اليورو والدولار والعودة الى نظام التغطية الذهبية الذي تملك الولايات المتحدة وصندوق النقد اكبر كمية منه، وبالتالي سيطرة امريكية على حركة التجارة العالمية يكون فيها صندوق النقد الحارس الامين والحامي للمصلحة الامريكية. أو انهيار الدولار و اليورو والتعامل بأدوات الدفع (الشيكات)، أو الكريدت كارد، ونقل مركز الراسمالية الى الكيان الصهيوني (اسرائيل)، على اعتبار اليهود هم المسيطر على قطاع البنوك العالمي، وهذه الثورات العربية (الاضطرابات والفوضى)، ماهي الا اضعاف للانظمة المحيطة باسرائيل، لتكون (اسرائيل) هي المملكة الاكبر في المنطقة.

٥. اظهرت هذه الازمة بوادر بروز عالم متعدد الاقطاب سياسيا واقتصاديا وعسكريا، كالصين وروسيا ودول البريكس والالباء، والذي سيعزز هذا التعدد هو انتصار سوريا في حربها الكونية ضد الراسمالية واذيالهها في المنطقة.

مناقشة الفرضيات

الفرضية	مناقشة الفرضية
١- إن طبيعة الأزمة الراهنة هي من العمق والشمولية والبنوية بحيث يجعل من إمكانات الصندوق ودوره محدودا في التعاطي معها.	محقة، وإن استطاع الصندوق من استيعاب جزء من منعكساتها، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل جزئي.
٢- إن الأزمة الراهنة هي من طبيعة مختلفة عن الأزمات التي شهدتها النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.	محقة وسيتمخض عنها عالم متعدد الأقطاب.
٣- إن هذه الأزمة هي من نوع أزمة مديدة، ويحتاج النظام الاقتصادي الدولي إلى وقت كبير كي يتمكن من تجاوز آثارها ومنعكساتها إن تمكن من ذلك.	محقة، بدليل استمرار هذه الآثار حتى يومنا هذا.
٤- الخروج من الأزمة يتم على حساب الدول النامية النفطية وغير النفطية، ويجسد المزيد من مظاهر العسكرة للاقتصاد العالمي.	محقة، من خلال آثار الأزمة العالمية، والصراعات المسلحة المنتشرة حول العالم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١. استيغلنز، جوزيف، حرب الثلاثة تريليونات دولار، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٢. الاحرش، محمد عبد العزيز محمد، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصناعة الفقر في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٧.
٣. البواب، سيد، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين (محاورها- تحليلها- تأثيرها)، دار الشروق، مصر، ط٢، ٢٠٠٢.
٤. الببلاوي، حازم، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، مصر، ١٩٩٣.
٥. الحسني، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، ١٩٩٩.
٦. الحمش، منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دمشق، دار الأهالي، ٢٠٠١.
٧. السيد سليم، محمد/ عابدي، السيد صدقي، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.
٨. الشحات، احمد يوسف، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لازمة جنوب شرق اسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠١.
٩. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٠. الكفري، مصطفى العبد الله، الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢.
١١. بو، ميشيل/ تأليف. دوستالير، جيل/ تأليف. طوسون، حليم/ ترجمة، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٧.
١٢. تقي الحسين، عرفات، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ١٩٩٩.
١٣. جامع، احمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٠.
١٤. حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة طبع -نشر و توزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٥. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني (الاقتصاد النقدي) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ٢٠٠١.

١٦. دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول (الأساسيات) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ٢٠٠٢
١٧. زكي، رمزي - في وداع القرن العشرين - تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية - دار المستقبل العربي - القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٩
١٨. زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا، ندوة الأزمات الاقتصادية في العالم، مؤسسة عبد الحميد شومان، المملكة الأردنية الهاشمية، أيلول ١٩٩٨.
١٩. سامويلسون. هاوس، نورد، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦.
٢٠. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر ٢٠٠١
٢١. عبد الكريم، صلاح، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، القاهرة، مصر، سفير الدولية، ٢٠٠٩،
٢٢. عبد السلام، طارق محمود، صناديق التمويل العربية الأداء والطموحات، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠.
٢٣. عملون، مروان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠.
٢٤. كلاين، نعومي/تأليف. خوري، نادين/ترجمة، عقيدة الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩.
٢٥. كوبر، جورج، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفئ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٢٦. مرسي، فؤاد، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٠.
٢٧. متولي، هشام، صندوق النقد الدولي بلدان العالم الثالث، دار طلاس للترجمة والطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠١.
٢٨. مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة - الكويت - ١٩٩٠.
٢٩. هلبرونر، روبرت/ تأليف. البراوي، راشد/ ترجمة، قادة الفكر الاقتصادي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٧٩.
٣٠. يحيى، محمد زياد، نظرية النقد المحدود بلا حدود: دراسة في الازمة المالية الحالية، دمشق، سوريا، دن، ٢٠٠٩.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية

١. أبو مصلح، غالب، أرقام الإنفاق العسكري، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٣٠، (خريف ٢٠٠٨).
٢. الببلاوي، حازم، الازمة المالية الحالية، محاولة للفهم، صحيفة الشعب المصرية، تاريخ ٢٠٠٨/١١/٣.
٣. الخسائر العربية والعالمية خلال الازمة، مجلة فلسطين اليوم، العدد ١٩٤٩ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦.
٤. العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣١، مايو ٢٠٠٤.
٥. الغزالي، عيسى محمد، الازمات المالية، سلسلة جسر التنمية، دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، الكويت، العدد ٢٩، ٢٠٠٤.
٦. النجار، سعيد، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي، مجلة مصر المعاصرة، مصر، يوليو ١٩٨٧.
٧. النقيب، أنور محمود، الإطار الفكري للازمات الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية الحالية أنموذجا، مجلة شؤون اجتماعية، تصدر عن جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، العدد ١٠٧، خريف ٢٠١٠.
٨. المدينة: الصفحة الاقتصادية، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، السعودية، الأحد ٢٠٠٩/٩/٢٧.
٩. الياس، لينا بطرس، الأزمة الارجنطينية، الحصاد المر لمسيرة التبعية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، سوريا، عدد ٣٢، ٢٠٠٢.
١٠. بيتر، هانس / شومان، هارالد / علي، عدنان عباس / ترجمة " فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، مجلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٧.
١١. حبيب، مطانيوس، اقتصادنا والأزمة المالية العالمية، محاضرة أقيمت في إطار الأنشطة المرافقة لمعرض الكتاب السنوي الذي تنظمه مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، ١٢ آب ٢٠٠٩.
١٢. رايس، حدة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، العدد ١٦، آذار ٢٠٠٩.

١٣. ريان، أمير الفونس، تطورات الأزمة المالية في الأرجنتين، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ٢٠٠٢.
١٤. صحيفة أخبار موسكو، الصفحة الاقتصادية، مقال بعنوان ابرز المحطات الاقتصادية للعام ٢٠١٠، العدد ١، النصف الثاني من كانون الثاني ٢٠١١.
١٥. صحيفة القبس الاقتصادي، العدد ١، ١٢٤٣٩، ١٢٦٣١، تاريخ ١٨ يناير، ٢٨ يوليو، ٢٠٠٨.
١٦. عاطف مختار، راوية، الأزمة المالية الأرجنتينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٤٨، ابريل ٢٠٠٢.
١٧. عبد البر، عبد الحميد صديق، الآثار والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية والدولية لازمة المالية في شرق آسيا، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول ١٩٩٨.
١٨. عبد الفتاح، احمد، في البدء كانت تايلاند، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يوليو ١٩٩٩.
١٩. مجموعة العشرين: زيادة حصة الاقتصادات الناشئة في صندوق النقد، مجلة الحرية، فلسطين، العدد رقم ١٣٠٨ (٢٣٨٢)، تاريخ ٢٠١٠/١١/٣.
٢٠. موسى، عماد، اثر الأزمة المالية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.
٢١. مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٥٥ - ٥٦، صيف، خريف ٢٠١١، مصر، القاهرة.
٢٢. مجلة الجريدة، صفحة دوليات، الرياض، ٣/ابريل/٢٠٠٩ العدد ٥٧٩.

ثالثا: المؤتمرات والندوات العلمية

١. الشيخ، الداوي، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان ١٣-١٤/آذار ٢٠٠٩.
٢. بلقاسم، زيري/ أ. مهدي، ميلود، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وأبعادها وخصائصها، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٩.
٣. جميل، قدرى، بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، دمشق، ١٠/٣/٢٠٠٩.

٤. ذهبية لطرش، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر ٢٠٠٩.

٥. زيدان، محمد احمد، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر جامعة الجنان، طرابلس، لبنان ١٣-١٤/آذار ٢٠٠٩.

رابعاً: الدراسات والتقارير الإحصائية

١. آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عامة، صندوق النقد الدولي، مايو ١٩٩٨.

٢. آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عامة، صندوق النقد الدولي، تطور دور صندوق النقد الدولي، ٢٢ ابريل ٢٠٠٠.

٣. الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، الأرجنتين والقارة اللاتينية استنهاض القوى الذاتية مفتاح الخروج من الأزمة الاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يناير ٢٠٠٣

٤. الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأعمق منذ الحرب العالمية الثانية، منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير مركز أنقرة الشهري، مايو ٢٠٠٩.

٥. الحق، نديم، الأزمة الآسيوية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، ١٩٩٨.

٦. المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٣.

٧. تقرير الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية، ٢٩ يناير ١٩٩٨.

٨. زكي، رمزي، دراسة بعنوان: أزمة النظام الرأسمالي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (٧١٨)، ١١ أكتوبر ١٩٨٢.

٩. تقرير التجارة والتنمية، الاتجاهات والآفاق العالمية (البنية المالية)، الأمم المتحدة، ٢٠٠١

١٠. جويلير أورتيث، أميركا اللاتينية وتوافق آراء واشنطن التغلب على إجهاد الإصلاح، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول ٢٠٠٣.

١١. سوزان شادلر، إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية. عدد أيلول ١٩٩٦.

١٢. صالح. م. نصولي، التصحيح الهيكلي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية عدد سبتمبر ١٩٩٣

١٣. عبد العظيم، زينب، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: جوانب سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩
١٤. عبد الفتاح، احمد، في البدء كانت تايلاند، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، يوليو ١٩٩٩
١٥. عبد الفضيل، محمود، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٦. لطرش، ذهبية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٩.
١٧. محيى الدين، عمرو. لازمة المالية في الدول الصناعية الجديدة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر، يوليو ١٩٩٨.
١٨. ماشيسون، دونالد، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل و التنمية، المجلد ٣٦، العدد ٣، حزيران ١٩٩٩، ص ٢٩.
١٩. ملدر، كريتيانا. عين العاصفة، التمويل والتنمية: صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٩، عدد ٤/ ديسمبر ٢٠٠٢.
٢٠. هيلبرز، بول، ماذا لو....؟ مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٦.
٢١. يونس، محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠.

خامسا: الرسائل الجامعية

١. الفرج، ميرفت محمد حسن الفرخ، العولمة الاقتصادية واسواق المال دراسة مقارنة بين دول جنوب شرق اسيا ومصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٠٠٥،
٢. سيد شعبان، غادة سيد عبد الله، انهيار المالي في بلدان جنوب شرق اسيا الاسباب والدروس المستفادة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢
٣. ريان، أمير الفونس، تصميم نظام للانداز المبكر للازمات المالية والاقتصادية في مصر ، بالاسترشاد بالازمة الآسيوية والروسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣
٤. علي، مدين جواد، التنمية الاقتصادية العربية في ظروف العولمة (الامكانات والمحددات مع اشارة خاصة لسوريا)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
٥. غانم، حنان، اثر الازمة المالية الدولية في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية، رسالة ماستر، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٦.

1. Abulkalam Abdul Momen, Asia Economic Crisis: Its Causes And Impact On The Saudia Economy, Jornal Of Deveopment and Economic Policies by The Arab planning Institute,December 1999, P49-51
2. Attac, Le G8 illégitime, Mille et une nuits, Paris, 2003.
3. Bigan B. Aghevli, The Asian crisis- causes and remedies, financial and development, IMF, June1999, p29-31
4. Barthalon Eric, Crises financières: Revue problèmes économiques, n° 2595 , 1998.
5. CEPPII, Economie Mondiale 2004, Paris : Editions la Découverte, 2003, p.41.
6. Cf. M. de Wulf, op. cit., M. Dowidar, op. cit. 1999,
7. Francis.J,"Investment Analysis and Managemnt", McGraw-Hill, 1986
8. Keynes J,M., The general Theory of Employment, Interest and Money, Machmillan, London, 1936. P250,125
9. Japan Center For International Finance, 1998, p5.
10. imf world economic survey 1998\2002. p78
- 11.IMF International Financial Statistics, Washington Dc, 1994& Oct, 1997.
- 12.IMF International Financial Statistics, Washington Dc, Oct, 2001.
- 13.Mary Kaldor (sous la dir.) Global civil society 2001, Oxford University Press, 2002.
- 14.Moisés Naim, "Avatars du? consensus de Washington?", Le Monde diplomatique, mars 2000.
- 15.Paul Sweezy and Harry Magdoff, What is standing: the welfare state or capitalism, Sqcialism today round table, Cavatat, Yougoslavia, 1986, p. 19.

16. Peter B. Kenen, Financing, Adjustment and the IMF, the Brooking Institution, Washington, D.C 1986, P48-52.
17. René Deschutter, Analyse des déclarations de 1975 à 1995, Gresea, Bruxelles ; Gérard Surdez france.attac.org
18. Serge Cordellier (sous la dir.), Le nouvel État du monde. Bilan de la décennie 1980-1990, La Découverte, Paris, 1990.
19. The World Bank, Poor people in rich country: a poverety report for Argentina, volume1, 23March2002.
20. Une mondialisation juste, Créer des opportunités pour tous, Genève , 2004.